

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير

المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي

١٣ - ١٤ - ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤

الورقة الخلفية | الملخصات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير

المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي

١٣ - ١٤ - ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤

المحتويات

التعددية الإثنية واللغوية والدينية في عُمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي
أحمد بن سالم الإسماعيلي ١٣

الهوية الشيعية في صيرورة سياسية:
تطور مجال القوة وإعادة إنتاج الهوية الشيعية في السعودية
أحمد سعد العوفي ١٤

مدخل لدراسة وتحليل المسألة الطائفية
أحمد علي محمد الفلوجي ١٦

للطائفية تاريخ: في شروط تشكل الطوائف بما هي وحدات سياسية
أحمد بيضون ١٧

المسألة الطائفية والمواطنة في لبنان
من الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ إلى اتّفاق الطائف
أحمد حطييط ١٨

أثر البيئة السياسية في الفتاوى الطائفية إبان الحرب العثمانية الصفوية
أحمد صنوبر ١٩

التكفير الطائفي: أو من سماحة الدين إلى ضيق الأيديولوجيا
إدريس مقبول ٢٠

أثر دعوة شتيتاي تسفي المسيحية اليهودية في اضطراب
العلاقات بين المسلمين واليهود في اليمن (١٦٦٧-١٨٣٤):
دراسة في اقتصاد العنف والهندسة الاجتماعية
إسلام دية ٢١

الدولة الباتريمونيالية في المشرق العربي
في المنطق العصبي وإعادة إنتاج الطائفية واحتمالات التشظي

أشرف عثمان

٢٢

الطائفة العلوية بين الفانتماز والواقع
محاولة في تحليل القراءة الطائفية لأحداث في سوريا

أكرم كشي

٢٥

من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية

إميل بدارين

٢٦

الطائفية في الصراعات العربية

برهان غليون

٢٨

ظمة الهجينة في المشرق العربي
ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات

بلال الشوبكي

٣٠

الفدرالية الإثنية وجود عدم الاستقرار السياسي في العراق

جلال مصطفى

٣٢

السلفية الجهادية والمسألة الطائفية صراع هويات في مشرق جديد
حسن أبو هنية

٣٣

الحركات السياسية الإسلامية ومقاربتها لمسألة الطوائف والمذاهب
الإخوان المسلمون والدعوة السلفية في مصر نموذجاً

حسن عبيد

٣٤

شعبة البحرين بين السعي للإصلاح والتحديات الخليجية

حسن سعيد ماجد

٣٥

٣٦ تجديد النظر في الموقف من الآخر في الفكر الإسلامي
من الانغلاق إلى الانفتاح من خلال نماذج من المدونة الأصولية
الفقهية القديمة ومن فكر رواد عصر النهضة
حمادي ذويب

٣٩ مفارقات الحرّية الدينية والعنف الطائفي في مصر
حنان بن نادي

٤١ مظاهر وكوامن المسألة الطائفية والعرقية بالعراق
رشيد الخيون

٤٢ آليات إنتاج وإعادة إنتاج النظام الطائفي:
زين الدين خرشي

٤٥ الطائفية وسياسة الهويات والتطيف
سامية ادريس

٤٧ أقبليات العراق بعد مرور أكثر من عقد على الاحتلال الأميركي للعراق
سعد سلوم

٤٨ الطائفية وإشكالية الهوية والاندماج: العراق أمودجاً
شروق اياد خضير

٥٠ الإحصاء وصناعة الطائفية: مدخل نقدي
عباد يحيى

٥١ شاهد على الطائفية من المنفى: حالة أمين معلوف.
عبد الرزاق أمقران

٥٢ نحو نموذج للتعايش بين الطوائف
عبد اللطيف المتدين

٥٣ الطائفية.. الطبقة.. الوطنية في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر
عبد الله حنا

الصورة النمطية وصناعتها للطوائف والأقليات في بلاد الشام
في كتب الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر
عبد الملك الزوم

0٦

طوائف الخوف: تأملات في أساطير التخويف وصناعة التقسيم الطائفي
عبد الوهاب الأفندي

0٧

جدل الطائفة والمواطنة:
الحركات الاجتماعية القبطية الجديدة في سياق الثورة
عبد البرماوي

0٨

الطائفية من منظور علم النفس الاجتماعي: الحالة السورية نموذجًا
عزام أمين

0٩

تعريب الطائفية في المشرق العربي بين
المسؤولية القانونية والضرورة الحكومية السياسية
عزيز علي عبيد

٦١

بناء الأمة - الدولة ومشكلة الانشطارات
الدينية / المذهبية - من التسييس إلى العسكرة مقارنة
سوسولوجية - سياسية (نموذج العراق)
فالح عبد الجبار

٦١

موقف الفكر العربي النهضوي في بلاد الشام من الطائفية
والوحدة الوطنية (البعثة نموذجًا)
فدوى نصيرات

٦٣

حادثة حلب ١٨٥٠: دراسة في أنماط العنف ودوافعه
داخل المدينة العربية أثناء الفترة البكرة للتنظيمات العثمانية
فراس كريمستي

٦٤

إعادة إنتاج التمايزات الجهوية والمذهبية في اليمن
فؤاد الصلاحي

٦٦

التعددية المُواطِنَة في الانتصار لقيم التحديث السياسي
كمال عبد اللطيف

٦٨

الخطاب الإسلامي ومظاهر التحيز
الكور السالم المختار الحاج

٧٠

الدولة المصرية، صناعة الأقليات والمواطنة: الثورة المستحيلة؟
لور جرجس

٧١

هل من عملية تطييفٍ ومذهبيةٍ للحركات الثورية العربية في الأبحاث
الصادرة عن مركز كارنجي للشرق الأوسط: ٢٠١١-٢٠١٤؟
مارلين نصر

٧٢

المذهبية في المشرق العربي الحديث: الحالة العثمانية الصفوية
محجوب الزويري

٧٣

الأقلية الألبانية في سورية ودورها في بروز السلفية المعاصرة:
لشيخ ناصر الدين الألباني نموذجًا
محمد الأرنؤوط

٧٤

الاستعمار الفرنسي وصناعة مشكل الأقليات: عسكرة الأقليات
وصناعة الطائفية السياسية في المشرق العربي
محمد الكوخي

٧٤

الصراع السنّي الشيعي
قراءة في الجذور... أسباب الشقاق وآفاق اللقاء
محمد حبش

٧٧

الطائفية كأداة للسياسة الخارجية:
مقاربة من منظور حقل العلاقات الدولية
محمد حمشي

٧٩

أزمة دولة المواطنة بعد الحراك العربيّ الفيدرالية حلّ أم مأسسةً للطائفية؟
محمد سعدي

٨٠

الطائفية بناءً أم تكوين مجتمعيّ
دراسةً نظريّةً لمفهوم بناء أو اختراع الطائفية في الأدبيّات الغربيّة والعربيّة
مروة البدري

٨٢

الأقليّات الدينيّة في الوعي الفقهيّ: النظام الفقهيّ ومأزق الدولة
معتز الخطيب

٨٥

الأزمة السوريّة بين التكتّلات، والطائفية الإقليمية
ناجي الهتاش

٨٧

الأقليّات في المشرق العربيّ بين الحماية الدوليّة والتدخّلات الخارجيّة
نائل جرجس

٨٨

الدولة - الأمة، الطائفية والفضاء العموميّ في العالم العربيّ
نوري دريس

٨٩

وصفة تقاسم السلطة لمدينة كركوك المتنازع عليها
نوشيروان سعيد

٩١

أزمة العنف الطائفيّ في العراق الأسباب وآفاق الحلّ
هادي مشعان ربيع

٩٢

الميثاقية الطوائفية وأزمة بناء الدولة: دروس من المخبر اللبنانيّ
وجيه كوثراني

٩٣

الطائفية بين الهوية والسياسة الدوليّة
ياسر درويش جزائريّ

٩٤

راهن الجماعاتية في العالم العربيّ اليوم: محاولة للأشكلة الأنثروبولوجية
فريق البحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية - وهران

٩٥

مقدمة

تفرض عملية التطييف المفرد للسياسة في الوطن العربي عمقًا، والمشرق العربي الكبير - بما فيه مصر - على الباحثين العرب في العلوم الاجتماعية، خصوصًا، إعادة النظر في أدواتهم المفاهيمية والتحليلية وتطويرها، وبناء أدوات جديدة، على نحو يسمح بتفحص تلك العملية، في ضوء منهجية مركبة تكاملية عابرة للاختصاصات، قادرة على فهمها في طبيعتها المركبة من جهة، وعلى بناء أفق نظري وتحليلي ومنهجي جديد للخروج منها من جهة أخرى.

وخلال العقود الأخيرة الماضية فقدت العلوم الاجتماعية، في الحيز العربي خصوصًا، الكثير من استقلاليتها لتصبح ملحقًا أكثر فأكثر بسياسات ما يُطلق عليه اسم "صانع القرار"، فساهم إنتاجها في تعزيز منظومات الضبط والرقابة والتحكم في ديناميات الأنظم التسلطية العربية وسياساتها، في حين تمنح عملية التغيير الاجتماعي الكبرى، الجارية اليوم في المجتمعات العربية، فرصة لاستعادة تلك الاستقلالية، والتأثير عبرها في عملية التغيير الاجتماعي تلك؛ أي في منظور غايتها العليا، وهي الحرية.

لقد أولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في صميم الفكرة المؤسسة له، البعد النقدي للعلوم الاجتماعية، واستقلاليتها عن خطط واضعي السياسات ومنتخذي القرارات، أهمية خاصة. وهو يفكر في أن يكون معهد الدوحة للدراسات العليا في العلوم الاجتماعية إطارًا مؤسسيًا وعلميًا لذلك، يتجاوز فيه حيزه حدود الاختصاص المفروض من خلال التمكن منه، ويؤمن بجدية العلوم الاجتماعية واستقلالها، وتجاوز وظيفة الـ "خبير" أو المثقف التقني في السوق، أو لدى المخططين في أنظمة الدول التسلطية التي تريد أن تكون خبراته السوسولوجية مُلبيّة لما يلزمها.

عقد المركز مؤتمرين علميين محكّمين (في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢، وفي أيلول / سبتمبر ٢٠١٣)، محوراهما الإسلاميون وقضايا نظام الحكم الديمقراطي، ومسائل الدولة والأمة والمواطنة والاندماج. وقد شاركت فيهما فعاليات أكاديمية عربية من مختلف الاتجاهات والأجيال، ولا سيما من الجيل البحثي العربي الجديد الذي يوليه المركز كل العناية والاهتمام. ولقد قرّر المركز تخصيص هذا المؤتمر السنوي لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي ومُعوّقاته بوجه عام؛ لئلا يحصر نفسه في مسألة التيارات الإسلامية والديمقراطية وحدها.

ثمة عملية تطييف مفرطة واستقطابية وعصابية راهنة للسياسة، غير مسبوقة في التاريخ العربي الحديث برمته، منذ التحوّل من العثمانية إلى نظام الدول، مرورًا بنشأة الدول الوطنية المستقلة في مرحلة الاستقلال وتفكيك الاستعمار القديم، وصولًا إلى سيادة النظم التسلطية، وتزلزلها في مرحلة التغيير الاجتماعي الجارية الراهنة. وتشير هذه المراحل إلى التحولات الاجتماعية العربية الكبرى، وتندرج عملية التطييف في مَدَهَبَة الصراعات الإقليمية في المنطقة، واستخدام الطائفية ومنظوماتها التقليدية، وبناء منظومات جديدة بوصفها ذخيرة لها (وهو ما يمثل تغييرًا جذريًا في طبيعة هذا الصراع، مقارنةً بالمراحل السابقة). وقد حفّز هذا الواقع اللجنة العلمية للمؤتمر - في ضوء مشاورات عديدة - على اختيار الموضوع الرئيس للمؤتمر المقبل بشأن مسائل الديمقراطية، واستقر الرأي على أن يكون عنوانه "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير".

لوحظت في سياق بروز عملية التطييف المفرط والعنيف، تفصلات مركّبة بين العنف المجتمعي والعنف السياسي، والعنف الطائفي والعنف الهوياتي.. إلخ، واستناد بعض النظم التسلطية على عصبية أو تحالف عسبوي ضمني ساهم في عملية التطييف تلك، وهو ما نمذجته حالتا العراق وسورية، على نحو يجعل منهما حالتين أكثر تعقيدًا من الحالات السابقة. كما لوحظ في هذا السياق استدعاء انتقائي وأدائي تعبوي ووظيفي لمنظومات نظرية وفقهية قديمة؛ لإعادة بناء متخيلات وصور ذهنية عصبوية تمييزية عن الآخر، إلى حدّ يمكن تسميته خطاب "نحن، وهم". ولقد لوحظ ما هو أشدّ خطرًا من ذلك؛ وهو التمادي في استخدام التطييف الذهني والهوياتي، المشحون اليوم بالعنف والاستقطاب، ذخيرة أيديولوجية في التعبئة والتجيش، ولوحظ كذلك انتشار ثقافة الكراهية الطائفية وجرائمها وصورها، وتبريرها، بل تسويغها أيضًا، بطريقة تكمل تقريبًا تورط معظم الفاعلين في هذه العملية الرهيبة التي تستبدل وعيًا طائفيًا زائفًا يقوم على الصراع بين "نحن" و"هم" بالوعي السوسولوجي الحقيقي بحاجات هذه المجتمعات إلى الديمقراطية والتنمية والعدالة وترسيخ قيم المواطنة ومؤسساتها.

كما لوحظ بروز صناعة لعملية التطييف المذهبي تُدكّر بعملية صناعة الأقليات في السياسات الاستعمارية الغربية السابقة، على نحو يسمح بالحديث عن صناعةٍ للطائفية، بل إنه يسمح، بـ "قَوْمَنَة" مزعومة لبعض الطوائف، أو تصوير الصراع بينها على أنه ذو طبيعة "مُقومنة". ولوحظ أيضًا أنّ خطاب إعادة بناء الدول الراهنة وتحويلها من دول بسيطة إلى دول مركّبة اتحادية، أو فيدرالية، أو ذات أقاليم، يجري نظريًا في ضوء استيحاء النموذج الاتحادي الذي لا ينفى وحدة الدولة، لكنه يستند إلى مفاهيم طائفية، واستقلالية طائفية وأقوامية، لا تشجّع على التكامل، بل على التنافر، وخلق محاصصات طائفية وجهوية وعشائرية واجتماعية جديدة، في ما

يُسَمَّى ديمقراطيةً توافقيةً. وبالنسبة إلى المشرق العربي الكبير، فإنّ هذا يعني أنّ وتأثر ذلك ستعيد صَوْغ المنطقة من العراق، مرورًا بسورية ولبنان، إلى شرقي الجزيرة العربية على الأقل، في منظور قريب مرئي محتمل، في حال استمرار الاتجاهات وعدم توافر قوى اجتماعية - سياسية قادرة على التصدي لها، بما في ذلك مؤسسة الدولة.

إنّ الأدوات الاجتماعية التقليدية المستندة إلى مفاهيم المجتمعات الفسيفسائية، والتصنيفات المدرسية بين الروابط العمودية والروابط الأفقية، والعلاقات الشخصية والعلاقات غير الشخصية.. إلخ، غَدَت، بالفعل، تقليديةً ومدرسيةً؛ فلقد تطورت هذه العلاقات والروابط الأفقية في المجتمعات نفسها التي عاودت فيها الطائفية المسلّحة والاستقطابية البروز، على مستوى تفكُّك البنية الفسيفسائية، وهي في معظمها - من حيث هي نمطٌ نظري - مزعومة، وتطورٌ لشبكة العلاقات الأفقية بفعل عمليات التحديث الكبيرة التي قامت بها الدول في المرحلة السابقة، أو هي من نتائج تدخلها الكثيف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فكيف ظهرت آثار ذلك في عملية إعادة تنضيد المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في سياق الشروط الجديدة؟ وما هي أبرز خصائص تطورات الصناعة الجديدة، وطبيعتها، ووظائفها، ومفاهيمها، وأدواتها؟ وما هي العلاقات القائمة بين عناصرها والواقع؟

من أجل تركيز عملية البحث في مسألة الطائفية وصناعة الأقليات وقومنتها، اختار المركز أن يحدّد بحث ذلك إجمالاً، في نطاق المشرق العربي الكبير. ويعني به مصر والعراق وبلاد الشام والجزيرة العربية. ولا سيما أنّ ثلاثة نُظم كبيرة وقوية ومؤثّرة قامت في هذه المنطقة. وهي نُظمٌ قومية، في كل من مصر وسورية والعراق، انتهت مجتمعاتها إلى تمزُّق طائفي واجتماعي متفاوت المستوى والوتائر، وليس مصطلح المشرق هذا دقيقاً كل الدقة، بل هو لمجرد الضبط. وهو يُستعمل لغايات إجرائية تنظيمية، وليس فيه تَبَيُّنٌ لاتجاهات مشاركية، ولا مغاربية من جهة المركز. وأمّا المشكلات الأخيرة النظيرة في الأقاليم العربية الكبرى الأخرى فستكون موضعَ نظرٍ لمؤتمرات قادمة. ولا ينبغي ذلك مشاركة باحثين من الأقاليم الأخرى في بحثِ ظواهر الطائفية والتطيف في المشرق العربي الكبير.

التعددية الإثنية واللغوية والدينية في عُمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي

أحمد بن سالم الإسماعيلي

لا يشكّل العنوان صيغةً نهائيةً للبحث؛ بيد أنه يكشف إلى حدّ كبير أهداف البحث الآتية في محاولة فهم أهمّ الظواهر الاجتماعية في عُمان، وهي مسألة التعددية وأثرها في التوازنات السياسية والدينية للمجتمع العمانيّ، سواء تلك التعددية اللغوية (العربية، السواحيلية، البلوشية، الشحرية، الكمزارية، السنديّة، وغيرها)، أو التعددية الدينية (الإسلام، البهائية، الهندوسية)، وكذلك التعددية الإسلامية (الإباضية، السنة، الشيعة)، وهناك أيضًا التعددية العرقية (العرب، البلوش، القادمين من زنجبار، القادمين من بلوشستان (البلوش)، والقادمين من حيدر أباد (اللواتيا) وهم معظم الشيعة الموجودين في عمان) إلى جانب التعددية المناطقيّة كثقافة أهل الجنوب العماني (ظفار)، وثقافة أهل الشمال وخاصّة ما يسمّى بعمان الداخل.

أسهمت هذه التعددية الدينية واللغوية والإثنية في خلق توازناتٍ سياسية وفكرية داخل المجتمع العمانيّ، ولهذا سنقوم بإحداث مقارباتٍ بنويّة تهدف إلى وضع إشكالية التعددية في سياقاتها التي تتحرّك فيها، سواء سياقاتها التاريخية كون عمان ظلّت طوال المراحل التاريخية مستقلة عن الدولة المركزية الإسلامية أمويًا وعباسيًا وعثمانيًا. ولهذا سنقوم بعملية رصدٍ للتحوّلات الكبرى التي مرّت بها الدولة العمانيّة؛ سياقاتها المتعددة وظرفيتها التاريخية. إلى جانب فهم العوامل الجغرافية التي أسهمت في خلق تلك التوازنات السياسية والفكرية في المجتمع العمانيّ. كون عمان دولةً ارتادت البحر منذ آلاف السنين، وكان للعمانيين إسهاماتٌ عديدةٌ في شرق أفريقيا وشرق آسيا وصولاً إلى الصين، ممّا أوجد تراكماتٍ ثقافيةً وافدةً من وراء البحار أثرت في بنى التفكير داخل المجتمع العمانيّ.

إضافةً إلى ذلك، فإننا بصدد دراسة إشكاليّتين مهمّتين: أولاً، ما يشكّله الخطاب الدينيّ من أثرٍ كبير على مسألة التسامح الدينيّ في عمان، وكذلك محاولة كشف العلاقة المحورية لهذا الخطاب مع الخطاب الثقافيّ (بصيغه الحدائثية المعاصرة)، كخطابين يسهمان إلى حدّ كبير في إعادة صياغة مكونات الاجتماعيّ/ الثقافيّ/ الدينيّ في عمان. والإشكال الثاني يتضمّن فهم الخطاب السياسيّ وما يقوم به من ترسيخ مفهوم التعددية في المجتمع العمانيّ.

المسألة الأولى تتعلّق بإشكاليّتين: أولاً فهم المكونات المذهبية الدينية في عمان، خاصّة وأن السلطنة تعدّ من الدول القليلة في الوطن العربيّ التي توجد فيها المذاهب الإسلامية الثلاثة المعروفة وهي الإباضية والسنة (المذاهب الأربعة) والشيعة (الإمامية). في هذه النقطة سنحدّث عن تقارب أنماط الخطاب بين هذه المذاهب في سلطنة عمان، ومدى

تأثر السلطنة بالطائفية المذهبية الموجودة اليوم بقوة في الشرق الأوسط، والمسألة الثانية تتعلق بضرورة فهم الارتباط البيوي بين الثقافي والديني، أو بتعبير أكثر دقة إعادة إنتاج الخطاب الديني بما يمكنه من استيعاب المكونات الثقافية للمجتمع؛ حتى لا تحدث عملية التهام للمكونات الثقافية باسم الدين، أو إلغاء الدين من المجتمع باسم الثقافة. هذه الدراسة إذن ستسعى إلى فك الارتباط البيوي بين الاثنين، فالمجتمع العماني في عاداته وتقاليدته مشبع بثقافة أصيلة (الديني) على حساب ثقافة دخيلة (ثقافي).

كل هذا سيتيح لنا فهم التحولات الديموغرافية التي تمرّ بها عمان في نهضتها الحديثة، كما سيتيح لنا فهم مسألة التعددية في بنيتها الداخلية في السنوات المقبلة وأثر ذلك على مفهوم التسامح العماني، محاولين الإجابة على السؤال الآتي: ما هي مآلات التعددية الموجودة في عمان؟ هل يستطيع المجتمع العماني الصمود طويلًا في ظل الصراعات الطائفية التي تحدث في الوطن العربي؟

الهوية الشيعية في صيرورة سياسية:

تطور مجال القوة وإعادة إنتاج الهوية الشيعية في السعودية

أحمد سعد العوفي

لم تغب مسألة الأقليات عن الدراسات والتحليلات التي تتناول الدولة في المشرق العربي؛ فلقد كانت تفرض نفسها في خضم أحداث سياسية مهمة أو تحضر بصورة متضخمة في انحيازات مدارس استشراقية كانت مهيمنة على المشهد البحثي، إلا أنه بعد الاجتياح الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣ تحولت من إحدى إشكاليات السياسة في المشرق العربي إلى موضوع رئيسية تحتل مساحة كبيرة في الدراسات المهمة بمنطقة الشرق الأوسط أو المشرق العربي. لقد أصبح مصطلح الطائفية إحدى الكلمات المفتاحية للحديث عن المنطقة إذ يجري تدويره بصورة واسعة في المتابعات الصحفية وكذلك في الكتابات الأكاديمية. ولعلّ التقابل الهوياتي الأهم في هذا النقاش خصوصًا بعد الثورات العربية هو ثنائية سني/شيعي التي طغت على الحالة السياسية في دول الهلال الخصيب والخليج العربي.

وعلى الرغم من الإضافات المهمة التي نتجت من هذا الاهتمام بال قضية، إلا أنّ هناك العديد من الإشكالات النظرية والمفاهيمية التي لم يجر التعامل معها بالصورة الكافية. فعادةً ما يستبطن النقاش الأكاديمي (والعام بطبيعة الحال) بشأن التصنيفات الهوياتية إحدى نزعتين: التناول البيوي الذي يتعامل مع التقسيمات الاجتماعية كوحدة ناجزة تخضع لمؤثرات اقتصادية أو سياسية، أو التناول الثقافي الذي يعيد ظهور الطائفية إلى تأثير الخطاب والأفكار. بمعنى آخر، بين اعتقاد بروز الهوية الطائفية سببًا تعبيرًا لظرف

سياسي أو اقتصادي خضعت له جماعة بشرية مصمتة معروفة مسبقًا، وبين أن تحل هذه الهوية معنى ذا تأثير مستقل خلفته مشاريع فكرية أو ثقافة شعبية.

لذا تسعى هذه الورقة من خلال الدراسة التاريخية الاجتماعية للحالة الشيعية في السعودية إلى تقديم قراءة "علائقية" (Relational) للهوية في مقابل النزعتين الثقافية والبنوية، والتي تفضي إلى تعاطٍ أكثر تركيبيًا للظاهرة. سأبين من خلال التحليل التاريخي كيف أن الهوية الشيعية تكتسب حضورها عبر تشييد "مجال قوى" مستقل نسبيًا يجسد شبكة علاقات تمنح الطائفة وجودها كفضاء للفعل السياسي منفصل عن المحيط، يتنافس فيه الفاعلون لتمثيله وشغل مواقع النفوذ فيه. هذا المجال ينشأ ويتغير عبر صيرورة تاريخية من التفاعل بين الفاعلين داخله وبينهم وبين المؤثرات خارجة (الدولة بصورة أساسية). نجح المجال من خلال هذه الصيرورة في إعادة إنتاج نفسه في أطوار مختلفة. بتعابير أخرى، أجادل في هذه الورقة أن منطقة القطيف (ذات الأغلبية الشيعية والتي ستركز الدراسة عليها) حافظت على ما يشبه الفضاء العام المنفصل الذي تتنافس نخبة الطائفة داخله على التمثيل. وبالتالي تظهر تراتبية وعلاقات قوة على مستوى الطائفة تنزع للحفاظ على حدودها عبر فعل التنافس ذاته.

في تطوير هذا النموذج نظريًا استعار الباحث مفهوم "مجال القوى" (Field of Forces) الذي استحدثه عالم الاجتماع الفرنسي بييار بورديو. كما وضح بصورة ثانوية مفهوم "سياسة الوجهاء" (Politics of Notables) لألبيرت حوراني. وفي اختبار أميريقيًا، قام الباحث باستخدام المنهج التاريخي المقارن وتحديدًا منطلق السببية المعتمدة على المسار (Path-dependant Causation) في تحليل بيانات تاريخية مستقاة بصورة أساسية من مصادر ثانوية متباعدة أحيانًا أساسية في الفترة الممتدة منذ أول ظهور للحكم السعودي في القرن الثامن عشر إلى مظاهرات ٢٠١١-٢٠١٣ لتلقيب مراحل نشأة وتطور مجال الطائفة المستقل.

إنّ هذه الورقة لا تُقدّم بصورة أساسية كمحاولة مباشرة لأطروحات سابقة وإنما كإسهام نحو باراديم علائقي لفهم الهوية الطائفية يتناولها كصيرورة ديناميكية من العلاقات لا كوحدة ناجزة في التحليل. إنّه تلفت الانتباه إلى أنّ الهوية الطائفية لا تتفك عن بنية تحتية من علاقات قوة داخل الطائفة، وأنّ الظاهرة الطائفية قد تكون في جذورها سابقة لإنتاج الخطاب الطائفي، الذي إذا تعاملنا معه علائقيًا سيبتين ارتباطه بعلاقات القوة. مثل هذا التصور يقدم بعدًا جديدًا لفهمنا للهوية وبالتالي يعيد ترتيب الأجندة البحثية في موضوع الطائفية. كما أنّه يسهم في إعادة التفكير في الحلول لمواجهة تأزّمت الهوية. فيقترح الباحث بناءً على نتائج الدراسة أنّ العنصر الأقوى في تغيير الواقع الطائفي هو تكوين شبكات علاقات بديلة عبر مؤسسات مجتمع مدني تخلق مجالات قوة خارج مجال الطائفة.

الطائفية اليوم هي من أكثر المصطلحات شيوعاً في الأوساط الفكرية والاعلامية العربية، غير انها وفي الوقت نفسه من أقلها تحديداً، ذلك أنّ الطائفية سواء كمصطلح أو ظاهرة مجردة لم تحظَ بالاهتمام الوافي في الأدبيات العربية على كثرتها. فهذه الأدبيات غالباً ما تركز على دراسة حالة بعينها دون التعمق كثيراً في الأبعاد النظرية، فضلاً عما تمثله الطائفية من شأنٍ معقدٍ ومركّبٍ تتداخل فيه المصطلحات والمكونات والمتغيرات مثلما تتداخل فيه الأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية.

لذا فإنّ التحديد الواضح للطائفية ومحاولة إرساء مثابيات دالة على طريق تأسيس منهج لدراستها وتحليلها، تعدّ ضرورةً عمليةً ومنهجيةً على جانب كبير من الأهمية، وهو ما يتطلب فكّ التداخل بين المصطلح وبقية المصطلحات المقاربة له، ثمّ تحديد مصطلحي الطائفة والطائفية إضافةً إلى محاولة تفكيك الظاهرة للكشف عن مكوناتها ومتغيّراتها وبيان آثارها وتجلياتها في المجتمع. وتشكّل هذه المحاور موضوع البحث والتحليل في المباحث الثلاثة المقبلة.

■ الأول: المقاربات اللغوية

■ الثاني: الطائفة

■ الثالث: الطائفية

وتخلص الدراسة إلى تأكيد الاستنتاجات الآتية:

لم يقدم الكتاب المسلمون قديماً أو حديثاً توصيفاً دقيقاً للمصطلحات المقاربة اليوم لمصطلح الطائفة مثل المذهب والفرقة مما أضفى هالةً على المصطلح ليست من أصله فظهرت الفرقة الناجية على أنّها الطائفة الناجية وأصبح الخلاص الأخرويّ مبنياً على الورثة وليس العمل الصالح.

تشكّلت الفرق الإسلامية من المذاهب العقائدية والسياسية دون المذاهب الفقهية وتشكّلت الطوائف من الفرق السياسية فقط دون العقائدية منها وهو ما يؤكّد البعد الاجتماعي السياسي للطوائف.

إنّ الانتماء والنظام الطائفيين ليسا في جوهرهما انتماءً ونظاماً دينيين، إنّما هما يرتكزان على المظهر السيسولوجي للدين ويحوّلان الحياة الدينية إلى تقليدٍ وراثيٍّ دينويٍّ يعمل على مسخ الانتماء الديني وتحويله إلى انتماءٍ عسبويٍّ شبيهٍ بالانتماء القبلي.

إنّ الطائفية ظاهرة مركّبة يتداخل فيها البعد العقائديّ بالبعد السياسيّ وهو الأمر الذي يسهّل للسياسة وللدول استغلالها لأغراض التعبئة السياسيةّ والتدخّل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى.

على الرغم من أهميّة البعد الثقافيّ للطائفية أو ما أسميناه الطائفية الدينية فإن أثرها يبقى محدودًا ما لم يظهر واقع اجتماعيّ سياسيّ قائم على احتكار طائفة للسلطة والثروة الأمر الذي يؤجج الطائفية السياسيّة، وقد يقود إلى صراع دمويّ داخليّ، ممّا يسهّل تدخّل الأطراف الخارجيّة بحجة نصره أحد أطراف النزاع ممّا يقود بالمحضلة إلى تفكك بنية الدولة.

للطائفية تاريخ: في شروط تشكّل الطوائف بما هي وحدات سياسية

أحمد بيضون

نسلّم أولًا بأنّ الطائفة غير المذهب وأنّ الطائفية بما هي موقفٌ في الجماعة المذهبية شيءٌ مختلفٌ عن التعلّق بالمذهب، فبخلاف المذهب، كان وجود الطائفة يتعلّق في الزمن المعاصر بتوطنها دولةً واحدةً وباستوائها مكوثًا من المكونات الدينية أو المذهبية لهذه الدولة. وهذا مع العلم أنّ نزوعًا سياسيًا إلى لباس المذهب لبوس الطائفة يسعه أنّ يدخل الخلل إلى هذا الحدّ أو ذاك إلى شرط الدولة هذا وإلى واحدةٍ أو أكثر من الدول التي تشملها نزعة التوحيد مبدئيًا. هذا الخلل هو ما بات يفاقمه اليوم "إلغاء الحدود" وتواصل التواصل بين البشر، أفرادًا وجماعاتٍ، بفعل وسائل التواصل والنشر المعاصرة دونما حساب لموانع سيادية من أيّ نوع.

في كلّ حال، تعدّ الطائفة نفسها، من جهةٍ أولى، مشتركةً في تاريخ المذهب العامّ وهذا، في وجه من وجوهه، تاريخٌ مقدّس وتكون منفردةً، من الجهة الأخرى، بتاريخ خاصّ بها بما هي جماعةٌ موحّدة الإقامة في أرضٍ وطنيّةٍ يعينها. هذا ولا تحول الوحدة، اسميّة كانت أم مركّبة، دون نشوء النزاع والانقسام في صفوف الطائفة. قد تتبع خطوط الشقاق خطوط التشكيلات الطبيعيّة أو التقليديّة في الطائفة من جهويّة وعوائلية أو عشائرية وما شابه وقد تكون خارجةً عن نطاق هذه العصبية فتحدث فيها صدوعًا فضلًا عن تصديعها الجماعة الطائفية بأسرها.

على غرار الجماعات العصبية، بعامة، يتعلّق جدل التوحيد والنزاع في الطائفة بالتغاير بين الجماعات في المجتمع الكليّ وبما يلازمه من تنافسٍ قد يرتفع إلى درجة الخصومة أو العداوة. ولا ريب أنّ المذهب يعود إلى مزاوله دوره ههنا فيسهّل انتشار الأثر التوحيدويّ والتعبئة من بؤرة له إلى بؤرٍ أخرى مبتدئًا تجاذبًا مختلف الصور والمفاعيل مع الدول القائمة بحدودها الاجتماعيّة والقانونيّة والسياسيّة، ويتبع هذا كلّ التاريخ بما هو ظرفٌ حافزٌ أو

مانعٌ ولا يتبع المذهب بتصوره الأريّ لنفسه بل هو قد يحدث في هذا التصوّر تغييرًا متباين العمق، فيعيد صوغ المذهب ورسم خطوط القسمة بين التيارات المعتملة فيه، جديدها وقديمها.

الطائفية طائفيّاتٌ إذن، إذ يسعها أن تجد موردها الراهن في انقلابٍ ما لموازين القوّة الاجتماعيّة السياسيّة بين مكوّناتٍ كانت أو أصبحت متقاربة الأقدار. ويسعها أن تكون طغيانًا من الأقلية على أكثرية كان استتباب الأمر لها تاريخيًا قد أغناها عن تغليب الاستجابة لدواعي التوحد الطائفيّ في مواجهة جماعاتٍ بدت مغلوبهً وضئيلة الخطر على وجه الإجمال. فلم يستوجب مسلكتها استنفازًا (غدا بالغ العنف أحيانًا) من جهة الأكثرية إلا حين مالأت أو ساطت نافذةً فيها قوّةٌ أجنبيّةٌ وارتضت أن تكون جماعتها وحقوقها مركب سيطرةٍ لتلك القوّة. يسع الطائفية أيضًا أن تكون إدامةً للتغلب على أقلية ذات وزنٍ تعوّض النقص من حقوقها وهامشيتها في حرم السلطة بالسعي إلى الامتياز في مجالاتٍ اجتماعيّةٍ مختلفةٍ وبما يورثه هذا الامتياز، بدوره، من طموح. هذا التنوّع في الطائفيّات يتحكّم، بطبيعة الحال، بالمعالجة اليوميّة للتوتر ويتحكّم، إلى حدّ معيّن، لدى ظهور الظروف المواتية أو الحافز، بصيغ المواجهة، إذا هي حصلت، وبأفقيها.

يبقى أن عمل الطائفية يورث، في العادة، أبنيةً طائفيةً يتباين صمودها وكفاءتها وتنوّع صيغها ومجالاتها من طائفةٍ إلى أخرى. هذه الأبنية التي قد يكون بعضها قديمًا متعلّقا بالمذهب ولكنّ الطائفية تجدّده أو تغيّره، هي ما يجعل الطائفة طائفةً. فهي تنقلها أو تنزع، في الأقل، إلى نقلها من حالة الجماعة المذهبية الموكلة ما يخرج من شؤونها عن نطاق المذهب إلى جهاتٍ لا صفةً مذهبية لها أو هي منتمية إلى جماعاتٍ مذهبيةٍ أخرى إلى حالةٍ جديدةٍ هي حالة الجماعة المتكاملة الوظائف، الساعية إلى التصرف المستقلّ بكلّ ما يتاح لها التصرف به من شؤونها. هذا السعي وما يؤتبه من ثمارٍ وما ينهي إليه من حضورٍ مباشرٍ للطائفة في مضمار السياسة ومن طموحٍ طائفيّ صريحٍ إلى السلطة السياسيّة هو ما نطلق عليه اسم "التبلر الطائفيّ"، وهو الشرط المؤسّسي لاستدامة التعبئة في الطائفة ولجعل دائرتها متصدّرةً، عند المنتمين إليها من جماعاتٍ وأفراد، دوائر الولاء المعروضة عليهم.

المسألة الطائفية والمواطنة في لبنان من الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ إلى اتّفاق الطائف

أحمد حطيّط

لعلّ الحرب الأهلية التي نشبت في لبنان، عام ١٩٧٥، واستمرّت خمس عشرة سنة، كانت الحلقة الأعنف في سلسلة الأزمات المتتالية في تاريخه الحديث والمعاصر، سُخرت لها

كلّ التناقضات الموجودة على الساحة اللبنانية، وكان من نتيجتها الانقسام العمودي بين الطوائف اللبنانية: المنطقة الغربية (الإسلامية) والمنطقة الشرقية (المسيحية). راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، إضافةً إلى أعداد هائلة من المشرّدين والمهجرين، وانتهت بتسوية إقليمية ودولية، في ما عُرف بـ "اتفاق الطائف"؛ نتجت عنه وثيقةٌ عرفت بـ "وثيقة الوفاق الوطني" التي استتالت دستوراً للبنان عام 1990. لكن هذه "الوثيقة" التي أريد لها أن تكون وفاقيةً وإصلاحيةً، أفرزت على أرض الواقع قواعدَ جديدةً في التعامل السياسي والقانوني والإداري، وأسهمت في تلاشي فكرة المرجعية الرسمية للدولة اللبنانية، كما أطاحت فكرة المواطنة، وأقرت حقوق الطوائف منفصلةً عن إرادة الدولة وسلطانها، مكرّسةً الوجود الطائفي المعوق لقيام الدولة المدنية وبناء المواطنة والمواطنة في لبنان.

في ضوء ما تقدّم طرح التساؤلات الآتية:

ما هي الأسباب التي جعلت الطائفية بنيةً محوريةً في مختلف مفاصل الدولة اللبنانية؟ وما تداعيات ذلك على الوطن والمواطن؟ وكيف أسهمت التسوية الخارجية والتشريعات اللبنانية التي نتجت عن "دستور الطائف" في انحسار فكرة المواطنة لمصلحة تعزيز النزعة الطائفية والمذهبية في لبنان؟

وهل بالإمكان تحويل اللبناني من مواطن في طائفته إلى مواطن ينتمي، قانونياً وسلوكياً، إلى المؤسسات الدستورية والقانونية والإدارية للجمهورية اللبنانية؟ وهل ما زال بالإمكان ترسيخ ثقافة مدنيّة متميّزة عن سجل المتنازعين بهدف تحصين السلم الأهلي وحقوق الإنسان، عبر ثقافة المواطنة، وإنتاج برامج للتربية على الديمقراطية؟ واستطراداً، هل يمكن القول باستحالة تحقيق المواطنة في لبنان؟

هذه التساؤلات، آفة الذكر، تستثير الإشكال واللبس، وتفتح على أسئلة متعدّدة، بشأن جدلية الطائفية والمواطنة في لبنان. من هنا تأتي أهمية مقارنة المسألة الطائفية في لبنان ومدى علاقتها بالمواطنة، في بلد يحمل رسالة وحدة في التنوع، ويعيش أسير ضغوط إقليمية، ويستبطن قابلية مفرطة ليتحوّل إلى ساحة لحروب داخلية وإقليمية ودولية.

أثر البيئة السياسيّة في الفتاوى الطائفية إبان الحرب العثمانية الصفوية

أحمد صنوبر

تظهر هذه الورقة أثر البيئة السياسيّة في الفتاوى التكفيرية المتبادلة بين الطائفة الشيعية والطائفة السنّية خلال الحرب العثمانية الصفوية في القرن العاشر الهجريّ.

وتزعم الورقة أنّ كثيراً من تلك الفتاوى الطائفية لم تخلُ من تأثير الصراع السياسي والضغط الاجتماعي، مقارنةً بين موقفين: موقف بعض كبار العلماء الذين يعيشون في قلب السلطنة العثمانية ويتخذون موقفاً متشدداً ضدّ الطائفة الأخرى، في مقابل موقف من يعيش بعيداً من السلطنة وسياساتها فيتخذ موقفاً معتدلاً نسبياً.

وتأتي أهمية الورقة من أهمية موضوعها، إذ إنّ قضية مزج العامل السياسي بالفتوى الدينية كانت عاملاً أساسياً في كثير من الفتن الطائفية قديماً وحديثاً.

هذا فضلاً عن أنّ بعض فتاوى شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية المستخدمة في تلك الحقبة ضدّ الصوفيّين ما زالت تستخدم في أيامنا المعاصرة، بل مع التعبيرات نفسها وإعادة المذهبيات ذاتها، وكأنّ شيئاً لم يتغير منذ أربعة قرون!

فدراسة تلك الفتاوى من حيث سياقها التاريخي ومضمونها العلمي، ودراسة من عارضها من العلماء في ذلك الوقت وأسباب كلّ هذا، مع دراسة كيفية الاستفادة منها في زماننا لا بدّ منه للباحثين، لعلّ شيئاً من الاحتقان الطائفي يهدأ.

وستعتمد هذه الورقة إلى الدراسة التحليلية لنصوص فتاوى شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية، وتقارنها بأراء الملا علي القاري المودعة في كتابه "شم العوارض"، ثمّ تحاول تحليل أسباب الاختلاف بين الموقفين، لتخرج بالنتائج المرجوة.

التكفير الطائفي: أو من سماحة الدين إلى ضيق الأيديولوجيا

إدريس مقبول

تكمّن إشكالية موضوعنا الذي اخترنا له عنوان "التكفير الطائفي: أو من سماحة الدين إلى ضيق الأيديولوجيا" في المفارقة التي يجدها الباحث في تفاعل الدين مع السياسة والواقع داخل مجتمعات متعدّدة الهويات. ذلك أنّ طبيعة الأديان التسامحية تتقلب بفعل تدخّل المصالح السياسية وهيمنة الروح التملّكية إلى نقيضها مع محافظتها في الظاهر على خطابٍ منفتحٍ "للتسويق" لا يعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع من الاحتراب والتنافي الطائفي. وهذه الحالة تجرّ مع تطرفها إلى بناء خطابٍ تكفيريّ لا يترك مجالاً للتقارب ولا لإعادة ترتيب المصالح المشتركة في أفق الانعتاق من الأزمات التي تصنعها المصالح الإقطاعية والانتخابوية في اللحظات الفارقة.

تستحضر هذه الورقة معطيات من التاريخ العام والتاريخ العربيّ القريب لكي تفهم ما يجري من تحالفاتٍ "مكلفة" بين المال والدين والسياسة يؤدّي "الوطن" ثمنها ويدفع "المواطنون" فاتورتها بما يحصل من تأخير لموعد الإقلاع والنهوض في ظلّ "الوحدة".

في سعيها لتشريح ظاهرة التكفير الطائفي في عالمنا العربي، وعلاقته بأصوله ومناقبه "الصمء"، اعتمدت الورقة على الجانب النظري والفلسفي لأهميته في عملية إدراك آليات اشتغال "المنطق التكفيري الطائفي" ونشاطه، لأن ما يقع في واقع الحال هو ترجمة لما تحمله "العقول"، دون أن يمنع الجانب النظري من الاستفادة من الواقع الذي يمدنا بالشواهد في منطقتنا العربيّة، مؤكّدة في ما تتناوله من معطيات على إيجاد صيغة نموذجية للخروج من هذا الوضع المأزوم، وذلك بالتفكير في مسارين اثنين تؤمن الورقة بنجاحة اتحادهما وهما: المسار التربوي والتعليمي، والمسار السياسي التوافقي.

حرصت الورقة على أن تجمع بين التنظير والتطبيق، وقد عمل الباحث جاهداً للتخلص من مخالب التنظير المجرد، وفي الوقت ذاته سعى إلى عدم الانحسار في قيود الواقع القائم المؤلم، فالتنظير كما يقول كاظم شبيب "يتوقف كلياً عندما تأتي الأخبار السياسية اليومية من الوطن العربي والإسلامي بالأنباء المؤذية للنفس فتصيبها بالإحباط، والالتزام بمسؤولية الواقع قد يعتق الفكر والنفس ليعبدهما من جديد نحو التأمل والانطلاق".

تتوخى هذه الورقة أن تكون إضافة نوعية في قراءة المشهد الطائفي العربي، ورسد بعض آثاره التدميرية الناشئة عن "الانسداد" أو ما سميّناه بـ"التكفير الطائفي"، وذلك من خلال تتبع أسبابه ومظاهره ونتائجه، كما تبدو أهمية هذا البحث في سعيه لاقتراح مداخل متعدّدة ومتكاملة لعلاج هذه الآفة المزمنة، تتراوح بين التربوي الأخلاقي والسياسي القانوني والثقافي والاجتماعي؛ وهي مداخل لا تعمل بكفاءة إلا متضامنةً ومجمعةً.

أثر دعوة شتيتاي تسفي المسيحية اليهودية في اضطراب العلاقات بين المسلمين واليهود في اليمن (١٦٦٧-١٨٣٤): دراسة في اقتصاد العنف والهندسة الاجتماعية

إسلام دية

تتناول هذا الدراسة حوادث العنف والاضطراب الاجتماعي التي تلت قبول بعض يهود اليمن دعوة شتيتاي تسفي (1626-1676 Shabbatai Zwi) المتبني اليهودي ونشرها في المدن اليمنية في أواخر القرن السابع عشر للميلاد. كان شتيتاي تسفي حاكماً متصوّفاً من مدينة إزمير، وكان قد ادّعى أنه المسيح/المهدي المنتظر وتنبأ بأن السنة ١٦٦٦ ستكون السنة المنتظرة التي يعود فيها اليهود إلى فلسطين. لقيت دعوته نجاحاً كبيراً في الأوساط اليهودية، فقد اعتنقتها جماعة من يهود أوروبا والمغرب والبلاد العثمانية، إضافة إلى يهود اليمن الذين كانوا آخر من اعتنقها. تأزمت علاقة اليهود بمحيطهم على إثر تبني بعض يهود اليمن هذه الدعوة، إذ رآها بعض المسلمين خرقاً لعرف العيش المشترك القائم على منطق التراتبية المجتمعية التي ضمنها الجزية، بينما رآها آخرون

تحدّياً للتصوّرات لاهوتية سياسية عن خروج المهدي المنتظر من بين المسلمين. لم يستجب أئمة الدولة القاسمية لهذه الاضطرابات إلّا حينما استغلّت بعض القبائل، التي كانت على عداوة مع الإمامة، الحال بأنّ اعتدت على بعض اليهود ونهبت أموالهم بغية إخراج السلطات وإنتاج حالة من الفوضى (أو "الفتنة") ارتبكت منها "العامة".

أمام هذا الواقع، قدّم الساسة والفقهاء اقتراحات لسياسات عملية من أجل احتواء هذه الاضطرابات وموجات العنف تراعي مجموعة من التوجّهات الجديدة. فقد شهدت الدولة اليمينية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين تحولات اجتماعية وسياسية ودينية، يمكن تقسيمها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية: فقد عرفت توسّعاً أوروبياً في الخليج العربي (زمن ازدهار تجارة الغهوه التي فيها ليهود اليمن دور مهم فيها)، وتوسّعاً عثمانياً اعتقد أنّه اعتداءً، وتوتّر مع الدعوة الوهابية النجدية، إضافة إلى الاضطرابات الداخلية التي تمثّلت في تقلبات في علاقات العصبية والولاء بين الإمامة والقبائل وتوتّر العلاقات بين الزيدية والسنة. بيد أنّ الساسة والفقهاء اختلفوا في تقييم هذه العوامل وآثارها على حال اليهود فانعكس تقييمهم على سياساتهم المقترحة، بين مكثف بتأديب بعض الأفراد المتورّطين أو إجلاء اليهود عن صنعاء أو إلزامهم بمهني وضعية.

تبدأ هذه الدراسة بتقديم نقد لأبحاث سابقة تناولت هذه الحوادث من خلال مفاهيم إشكالية كـ "التسامح" و"العداء للسامية" و"الأقليات" (خاصةً أبحاث بعض المستشرقين الإسرائيليين)، لتقدّم بعد ذلك تفسيراً جديداً يلاحظ تعدّد الأسباب وتداخلها وبأخذ في الحسبان العوامل الخارجية والداخلية السالفة الذكر في تشكّل حالة من اضطراب مجتمعي عام، شمل اليهود وغيرهم، احتاج إلى هندسة اجتماعية جديدة، أخذت صورة سياسات تشريعية صارمة (خصوصاً فتاوى لفاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني 1709-1854 / 1173-1200). كان الهدف منها "عقلنة" العنف عن طريق الاستثمار فيه أحياناً وترشيده أحياناً أخرى.

تعتمد هذه الدراسة على نصوص فقهية لا تزال مخطوطةً وحولياتٍ ومصادر عربية وعبرية متنوّعة.

الدولة الباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العسبوي وإعادة إنتاج الطائفية واحتمالات التنشيط

أشرف عثمان

تمثّلت الدولة - الأمة في القرون الأربعة الأخيرة محور الاندماج الاجتماعي أو ما يعرف بـ"بناء الأمة"، وإذا كانت الأمة بمعناها الإثنوغرافي ترتدّ إلى ما قبل هذه الدولة فإنّ تشكّل

الدولة كان له دورٌ إستراتيجيٌّ في تخلُّق الأمة وتحقيق اندماجها أو تكاملها حول هويّة مركزية كئيّة متجانسة تمثّل محور الولاء. يدلّ مفهوم الدولة - الأمة من هذه الزاوية على العلاقة العضوية ما بين الدولة والأمة، فليست العلاقة بينهما علاقة شئيين منفصلين بل علاقة متضايفين يعزّز كلّ منهما الآخر، ويتكرّر فيه بروز العصبية الأوقامية أو الطائفية وهو دائماً تعبيرٌ عن إخفاق في بناء تكامليٍّ قوميٍّ وبالتالي إخفاق الدولة في إنجاز دورها الأهم، دور تحقيق التوحيد الاجتماعيّ ككناية عن مزج التكوينات المختلفة في بنية اجتماعية جديدة يؤسّسها الانتماء الجماعيّ إلى هويّة وطنية تعلو كافة التشكيلات العصبية الصغرى القائمة على نظم القرابة والمشتغلة كبنى ونظم هوياتية مغلقة.

من هنا فإنّ البحث في حالة التشظّي الهوياتي في المشرق العربي لا يمكن إنجازه، في نظر الرؤية التي تصدر عنها الورقة، إلّا بالبحث في أسئلة المجال السياسي ودون الخروج على العوامل البنيوية لهذه الأزمة في نموذج الدولة نفسه. حالة التسييس الإثني والتذير الطائفي ليست إلّا مجالاً من مجالات تمظهر الأزمة. تمظهر لا بدّ من موضعيته في علاقته بالعوامل التكوينية إذا أردنا تجنب الخلط بين الأزمة وتجلياتها، والبحث فيه كأحد الوجوه البارزة لأزمة نموذج الدولة بوصفها مركز الثقل في الاجتماع السياسي.

تسعى الورقة عبر تركيزها على أزمة نموذج الدولة إلى إنجاز انزياح عن الافتراق الثقافي الذي اعتدنا الوقوف أمامه في الأبحاث التي تتصدّى لسؤال الطائفية. إنّ ما تجادل الورقة بشأنه لا يختصّ بالإقرار بأهمية المعطى الثقافي في تأويل مسألة الطوائف، إنّما بشأن الطريقة التي ينظر بها النموذج الثقافي إلى الثقافة بوصفها العامل الحاسم والمركزي الذي يستب، وحده مستقلاً، تناقضات الواقع الاجتماعي والسياسي بتتبع هذا النموذج. سندور في حلقة مفرغة تماماً، فهو أيّ النموذج الثقافي يفسّر عسر الاندماج بتواصل البنى الثقافية والهوياتية كما يفسّر استمرار هذه البنى نفسها بعسر الاندماج، وهي الدائرة التي لا يمكن الخروج من أسرها إلّا عبر الخروج بالسؤال الطائفي من الفضاء الأنثروبولوجي إلى الفضاء السياسي أو بعبارة أدقّ الفضاء السوسيو سياسي. وهو ما يسمح في حال إنجازه بموضعة السؤال ضمن شبكة كئيّة من العلاقات بحيث لا يعود يعني شيئاً في ذاته ما لم يوضع في نظام/ نسقٍ كليّ ويقرأ في علاقته بأسئلة أخرى مثل سؤال الديمقراطية واستعصاء الانتقال الديمقراطي، سؤال الهوية والاندماج، سؤال الشرعية وغيرها من الأسئلة التي تلتقي جميعاً بسؤال نموذج الدولة في المشرق العربي.

تقترح الورقة إذن الاشتغال على سؤال الطائفية في علاقته بأزمة نموذج الدولة، على أساس أنّ أزمة التسييس الإثني والانبعث الطائفي التي تعانيها دول/ مجتمعات المشرق العربي ليست عارضة ولا معلقة في الهواء بل هي حلقة في تاريخ طويل وثمره ونتيجة له، وهو التقهقر الذي تتجسّد نقطة تقاطع وجوهه المختلفة في أزمة الدولة.

تفترض الورقة أنّ ما أعاق بناء الدولة - الأمة في المشرق العربيّ هو الأزمة التكوينيّة والبنويّة لهذه الدولة والنابعة بالذات من عدم قدرتها على توفير وضعية المواطنة وهو ما دفع إلى انهيار مشروعها وقضي على أيّ فرصةٍ للدولة في التحوّل إلى مركزٍ للتماهي والانخراط الجمعيّ، فبدلاً من الدولة - الأمة ذات الهويّة الوطنيّة ما لبثت الدولة أنّ فرّخت دولةً باتريمونياليّة. تقترح الورقة أنّ مفهوم الدولة الباتريمونياليّة الجديدة قد يقدّم أساساً نظرياً للتفكير في سؤال الطائفية . سواءً تماهت هذه مع حزبٍ أو برزت سافرةً في طائفةٍ أو الاثنين معاً لتبدو كطائفةٍ تمتلك حزباً ودولةً في آنٍ معاً. هكذا كُفّت الدولة عن أن تكون الحاضنة لجميع مواطنيها بصرف النظر عن انتماءاتهم الإثنيّة / الطائفية لتحوّل إلى مسخٍ يهدّد جميع الإثنيّات الأخرى بسبب تصالب روح العصبية الخاصّة مع الدولة وما تؤمّنه من وسائلٍ عنيفٍ فيزيائيٍّ ورمزيٍّ هائلٍ واستثنائيةٍ.

هنا وللمفارقة فإنّ الدولة لا تفعل سوى إعادة إنتاج البنى ما قبل الدولة بأسوأ مظاهرها فلا يمكن لاحتكار عصبيةٍ ما للسلطة إلّا أن يجزّ وراءه محاولات العصبية الأخرى التي أنكرت هويّتها وحُطّ من شأنها للسيطرة على الدولة وإخضاعها لمصالحها لتبدأً باطرادٍ عملية تكوين النظام الاجتماعيّ العصبويّ الذي يعبر عن نفسه في ميل كلّ عصبيةٍ (طائفةٍ في هذه الحالة) إلى الانكفاء على ذاتها وتثمير هويّتها في وجه غيرها من العصبية. وعندما تنتشر التعبّات على أساس تلك الهويّات ما قبل الوطنيّة فإنّها تهاجم مباشرةً العقد الاجتماعيّ وحقيقة فكرة الجماعة الوطنيّة.

لبحث التعيينات الواقعيّة للأزمة تعالج الورقة أسئلتها عبر الاتكاء على حاليّ العراق وسوريا. فالحالتان تظهران أكثر من غيرهما كيف يشتغل منطق الدولة الباتريمونياليّة الجديدة، كما تظهران كيف عادت العصبية / الطوائف المقموعة بعد ٢٠٠٣ في حالة العراق وبعد ٢٠١١ في الحالة السوريّة إلى الاشتغال على نحوٍ عنيفٍ ليس كديناميةٍ دافعيةٍ نحو تجديد أو تنمية المجال السياسيّ العموميّ، أو إعادة تعريفه تعريفاً مدنيّاً، وبالتداعي ليس باتجاه تدشين ما قد ينتهي إلى الصيرورة دولةً لجميع مواطنيها.

لقد جاء الـ “ما بعد” الذي يفترض أنّه نشأ كي يقدّم بدائلٍ نقيضٍ، كصورةٍ أخرى من صور حضور المنطق الباتريمونياليّ، حاملاً في جوفه خصائص الـ “ما قبل” ذاتها ومصاباً منذ ولادته العاهات ذاتها؛ لم يأت ليفكّك منطق الدولة العصبية بل لينقل المجموع من طغيان عصبيةٍ ما إلى طغيان عصبيةٍ أخرى معيذاً إنتاج النظام ذاته الذي تتأسس عليه السلطة، في ما يبدو كدورةٍ عبثيةٍ مغلقةٍ ذات منحنى سيزيفيّ يبلغ معها انسداد الاجتماع السياسيّ مداه، لتظلّ الدولة - الأمة سواءً باسم مصلحة الوطن العليا أو باسم الثورة مشروعاً ممتنعاً تتواطأ الأضداد على اغتياله.

الطائفة العلوية بين الفانتماز والواقع محاولة في تحليل القراءة الطائفية للأحداث في سوريا

أكرم كشي

منذ بداية الربيع العربي، تبدو سوريا اليوم البلد العربي الأكثر تأثراً بالعنف وغالباً ما يشار إلى أحداثها الدامية بكلمات الحرب والعنف الأهلي بدلاً عن اصطلاح الثورة أو الانتفاضة أو الحراك الشعبي. ذلك أنّ هذا الحراك الشعبي ذاته، وعلى الرغم من سلميته الظاهرة في البدايات جنح نحو العسكرية بمزيد من الاضطراب مع نجاح سياسات الاحتواء والمواجهة التي تبناها النظام معتمداً أساليب بوليسية قمعية متعددة. تضاف إلى ذلك صورٌ مختلفة من التدخل الخارجي، واتّضح تعقيد الوضع الإقليمي ودوره وأثره في تكوين صورة الثورة السورية، ساهم ذلك كلّه أخيراً بالتنمية على الطابع السلمي للحراك منذ بداياته.

لاشكّ أنّ جملة التحوّلات التي تشمل العالم العربي اليوم، وسوريا على الخصوص، تعرض لوحةً معقّدة ومربكة، فضلاً عن كونها تبدو مخيبة ومفاجئة خاصة حين تقاس بمدى الآمال المنتفخة التي رافقت البدايات، مذكرةً بثورات ملونة سابقة. ويجد المراقبون اليوم أنفسهم أمام تحوّل هائل السرعة والعنف في آنٍ في "صورة" هذه الثورات، يحدث فيه انتقالٌ مروّع من صور الميادين المنتفضة والنظارات السلمية رافعةً شعاراتٍ مدنيّة حديثة، إلى صور حشودٍ أصوليين إسلاميين مسلّحين يشهرون برامجٍ قروسطيّةٍ بكثيرٍ من الغبطة والحبور.

يوقظ هذا التحوّل الحادّ ويغذّي قراءاتٍ استشرافيةً مستمرّةً منذ بداية الحراك. ذلك أنّ كثيراً من الاختصاصيين المتأثرين بالاستشراق يجدون صعوبةً بالغةً في اعتقاد أنّ العالم العربي يمكن أنّ يعرف ثوراتٍ حقيقيةً كذلك التي عرفها الغرب في أيّ لحظةٍ من تاريخه. بالنسبة لهم تبدو مفاهيم كالعادلة والمساواة غير ناضجة بعد في العالم العربي، ذلك مع أنّهم يقرّون، بشيءٍ من التفهم والعطف، بأنّ الظلم وسوء توزيع الثروات يدفعان إلى الاحتجاج بكلّ تأكيد.

يسعى المستشرقون هؤلاء لتفسير حجم عنف الأحداث الجارية في سوريا من خلال اللجوء إلى قراءةٍ تعتمد أساساً على رؤيةٍ للطوائف وتواريخها، وتبحث عن نزاعاتٍ "جوهرانية" بين هذه الكيانات بحيث يسهل في ظلّها التعتيم على السياق التاريخي للأحداث، ولن يبدو مجدياً مثلاً الإشارة إلى أنّ الجوانب الطائفية للنزاع، وهي موجودةٌ بكلّ تأكيد، إنّما جرى إيقاظها بالعنف الممارس على المجتمع، وأنها تندرج في سياقٍ تاريخيٍّ أوسعٍ وفي إطار نزاعٍ سياسيٍّ حديثٍ تاماً. ولن يبدو "حقيقياً" و"أكاديمياً" بالقدر الكافي التأكيد على أنّ هذا النزاع السياسيّ وذاك السياق التاريخيّ إنّما يشكّلان الإطار الذي يمكن أنّ تفهم داخله هذه المسألة الطائفية، لا العكس؛ أيّ أنّ تكون هذه المسألة الطائفية بتضميناتها

الاستشراقية مدخلاً لقراءة النزاع السياسي أو دليلاً لفهم الأزمات الاجتماعية. ذلك أن احتمال بناء ديكتاتورية دينية تسعى لتحقيقها بعض القوى المحاربة ضد النظام يظهر بصورة كافية، بالنسبة لهؤلاء الاختصاصيين، أن هذه الثورات لم تحمل أصلاً فكرة التحرر فعلياً، بما ينفي عنها صفة الثورة نفسها في آخر الأمر.

نحاول هنا تقديم نقد وتفكيكٍ لجانبٍ من هذه القراءات الاستشراقية. إننا نرى أن الحراك في سوريا يحمل طابعاً ثورياً بالتأكيد، ذلك أن السؤال السياسي الرئيس في مجمل حركة الاحتجاج الوليدة كان متصلاً بالارتقاء الجمعي والفردي. وبهذا المعنى على الخصوص تبدو لنا جملة الأحداث التي عصفت بسوريا سؤالاً ثورياً بامتياز. إن جذور هذه الانتفاضة لا يمكن أن يستنفذ فهمها في الإطار الطائفي، أو في إطار التدخّلات الخارجية والعوامل الإقليمية في المقابل.

إن العنف الطائفي في سوريا هو نتيجة التقاء سياسات النظام وسياسات الثورة المضادة وهو يعمل بالطبع ضدّ تطّعات الثورة الشعبوية. وحتى لو افترضنا انتصار الثورة المضادة مثلاً، أو النظام، فإنّ أيّاً من هاتين القوتين لن تتمكن في أيّ حال من أن تلغي أفكار التغيير والمشاركة التي انتشرت في المجتمع السوري، كما أنه لن يمكنها أن تعتم على التجربة المعاشة للأحداث الأخيرة والتي كسرت الاستمرارية السكونية بين الماضي والمستقبل. نرى أنّ جانباً مهماً من فاعلية الثورة يقوم في هذه النقطة الأخيرة.

في القسم الأول المخصّص لمناقشة الخطاب الأيديولوجي بشأن الثورة نتناول مقولة أن الثورة لم تحدث أساساً. فبحسب التصور الاستشراقي يبدو الرجل العربي غريباً على فكرة الثورة نفسها ويسهل اختزاله إلى كائن ديني (هوموديني homo religiosus).

وفي الجزء الثاني إذ نتناول الثورة من وجهة نظر سوسولوجية بالأحرى، سنعمل على استظهار الجوانب الثورية التي تحاول القراءات الاستشراقية طمسها. نعود في هذا السياق لتناول عمل ميشيل سورا "الدولة البربرية" الذي غالباً ما يستخدم مرجعاً ودليلاً لهذه القراءات.

من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية

إميل بدارين

تناولت هذه الورقة مجموعة من العوامل الذاتية التي تساهم في تحويل الطائفية من الإطار الاجتماعي إلى السياسي. هذا يجري عبر تسييس الجزء الوجداني من الهوية المركبة للطائفة مما يجعلها تتحول كياناً سياسياً قائماً على الجزء الوجداني من الهوية. لذلك تصبح الطائفة كياناً يشبه الأحزاب السياسية ولكن بقواعد وأهداف مختلفة. وبصورة عامة، تصبح الطائفية السياسية عنصراً تكوينياً في النظام السياسي للدولة.

رصدت هذه الورقة ستة عواملَ ذاتيةٍ تنمّي أو تساهم في تنمية الطائفة السياسية: أولاً، إنّ شعور بعض الجهات والأفراد بأنّ الجزء الطائفيّ من هويتهم مُهدّد، سواءً كان التهديد حقيقياً أو متخيلاً، يشجّع التشديد على إظهار العنصر الوجدانيّ من الهوية بصورةٍ تُغيّر توازنات عناصرها البنيوية.

ثانياً، إنّ رؤية الطائفة كأقليةٍ 'في' الأمة وليس كطائفةٍ 'من' الأمة ينتج أزماتٍ داخليةٍ على إدارة العلاقات التنافسية بين الجماعات الأخرى 'في' الأمة، ممّا يؤديّ إلى نشوء عُقده الأقلية. فمن منظور الطوائف الأقلّ تعداداً يصبح باقي السكان طائفةً أو طوائفَ أكبر عددياً، ولكنها تُمثّل الآخر الذي تبني عليه ذاتيّها، فبضدّها تتحدّد وتتميّز الأشياء. عُقده الأقلية متبادلة بين الطوائف الكبرى والصغرى وهذا يجعلها تتطوي على مشاكلٍ مزمنة، تختلف حدّتها من حينٍ إلى آخر حسب الظروف، قد تجري إدارتها ولكن بدون تغيير بنية نظام علاقات القوى بين الطوائف. أنّ تكون جزءاً 'في' وليس 'من' يدلّ على وجود شكّ في قضايا جوهرية بشأن علاقة الطائفة بمشروع وأهداف الأمة، وفيما إذا كان المشروع يلبيّ المصالح المشتركة أم يأتي على حساب طرفٍ ما. وبالنسبة للبعض قد تُشكّل الهيمنة المطلقة على السلطة أو الاستقلال والانفصال السياسي والتقسيم الجغرافي عن الآخر خلاصاً من عقدة الأقلية.

ثالثاً، نمط الخطاب السياسي والاجتماعي الذي يُؤطر الخلافات ضمن مفاهيمٍ تشير تصرفاتٍ ومخاوفٍ تفسّر على أنّها ذات دوافعٍ طائفيةٍ. النمط الذي يجري فيه تفعيل الطائفة في السياسة قد يؤديّ إلى توترٍ وصراع، أو إلى أدوارٍ سياسيةٍ إيجابيةٍ. ولهذا يجب التأثير في ثقافة القيادات الطائفية كي تصبح جزءاً من عملية التغيير الديمقراطي بدل أن تكون عُقبة في طريقه.

رابعاً، غير ظهور الدولة الوطنية صورة الفراغ الجيوسياسي العربي. هذا التغيير انعكس على الهوية وطبيعة علاقات القوى التاريخية التي أدارت التعايش والتكامل بين الطوائف المختلفة. لم تتمكّن الهوية الوطنية ضمن حدود الدولة القطرية من التغلّب على عناصر الهوية العضوية الأقدم. وبذلك أصبح التنافس بين عناصر الهوية يُشكّل توتراً وصراعاً مزمناً بسبب تعقيدات سياسات الجغرافيا الطارئة.

خامساً، لم تنشأ طبيعة الأنظمة العربية القائمة علاقات مواطنة مع الأفراد، بل فرضت نفسها كجماعة (طائفة) إضافية في علاقات تنافس مع الطوائف والكيانات الاجتماعية الأخرى. كما أنّ سطوة الأنظمة جعلت الأفراد يتطلعون إلى الطائفة والقبيلة كمصدرٍ للحماية والأمن والخدمات. وعلى الرغم من الأدوار الإيجابية للنظم القائمة على الديمقراطية والمواطنة في معالجة مشاكل الأقليات من خلال تنظيم علاقة الدولة بالفرد، يجب عدم المبالغة في تصوير الديمقراطية والمواطنة كعلاجٍ شافٍ وكخلاص

من المشاكل الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات العربية، وخاصة المشاكل التي تتخذ منحى طائفيًا.

سادسًا، دفعت العلاقات التنافسية الدولة إلى توظيف الطوائف تكتيكيًا من أجل الحفاظ على تحكّمها بالسلطة بأقلّ التكاليف. ولذلك كان تسييس الطائفة لخدمة وتبرير سياسات ومصالح النظام الضيقة. وبالنتيجة، اكتسبت الطوائف دورًا محوريًا في المنظومة السياسية وأصبحت عنصرًا مكوّنًا لها، وتقوم بوظيفة الوسيط بين السلطة والفرد. وبصورة منهجية يقوم الوسطاء (قيادات الطوائف) بإعادة صياغة وتأليف تاريخ ورواية جديدة تُكرّس نظرة طائفية للذات وللآخرين تتماشى مع مقام الوسيط، وغالبًا ما يجري إسقاط رواية الوسيط للطائفية على الأفراد، أو قد يجد الأفراد أنفسهم بطبيعة الحال جزءًا من التصنيفات المحيطة التي تجعل الطائفية السياسية نبوءة تحقّق ذاتها.

أخيرًا، يجب التأكيد أنّ الطائفية السياسية ظهرت لأسباب تاريخية موضوعية، وبالتالي فهي ليست حتمية ولا فطرية في العالم العربي. وما صنع يمكن تغييره كي يتسنى للإنسان العيش بانتمائه المرّكبة مع الآخرين. فإذا كان التثقل بين مكونات الهوية عملية سياسية بامتياز، فإنّ عملًا سياسيًا طائفيًا من نوع آخر يُعيد صياغة الهوية الطائفية وعلاقتها مع المحيط الاجتماعي، سيكون قادرًا على الدّفع باتجاه حلّ المسألة الطائفية. فليس حتميًا أنّ يعود أيّ عملٍ سياسيّ طائفيّ إلى صراعات هوية طائفية، ولكن طبيعة العمل السياسي ونمطه يُحدّدان الاتجاه والنتائج المترتبة عليه. يجب إعادة النظر في الحكمة السائدة التي تنسب الطائفية السياسية إلى تدخّل الدين/الطوائف في السياسة. هذه الدراسة تشير إلى حقيقة مغايرة: إنّ تدخّل السياسة/الدولة في الدين والطوائف يدفع نحو الطائفية السياسية.

الطائفية في الصراعات العربية

برهان غليون

قد تفسّر الاستخدامات الطائفية بعض ما يجري اليوم من انقسامات وانحرافات في مسيرة الانتقال السياسي في بعض العديد من الدول العربية، لكنّها لا تستطيع أن تفسّر الظواهر والتحوّلات الكبرى التي عرفتها مجتمعاتنا خلال القرن الماضي كلّه وفي مقدّمها نشوء الدولة التي ازدهرت وعاشت لعقود طويلة واستقطبت ولاء الأفراد والنخب، ولا يزال إصلاحيها يشكّل المطلب الرئيسيّ للشعوب بمقدار ما ارتبطت بفكرة القانون والأمن والمساواة. وعلى الرغم من كلّ ما طرأ عليها من انحرافات وأعطال لا تزال هي المؤسسة الأثبت في العاصفة التي تهرّ المجتمعات اليوم.

لكن نشوء الدولة ليس وحده هو الذي لا تفسره وإنما سلسلة طويلة من التحوّلات العميقة السياسيّة والمجتمعيّة والثقافيّة والأخلاقيّة. فالأحزاب الجماهيريّة التي نشأت منذ بدايات القرن والتمدّن أو التخصّر الذي غير جغرافيّة الطوائف والعشائر وخلق مجتمعاتٍ مدنيّةٍ وحواسرٍ كبرى فعليّة، والجيش والإدارة والتساكن ونظور الوعي السياسيّ والثقافة الحديثة والإيديولوجيّات القوميّة والعلمانيّة واليساريّة واليمينيّة، كلّها تعبّر عن نشوء الفرد وانفصاله عن الجماعة الأهليّة أو ابتعاده النسبيّ عن منطقتها وعصبيّتها.

لقد سيطرت فكرة الدولة ونظامها ومنطقها إلى درجة أنّ الطائفة والعشيرة لم يعد لديها حظّ في المقاومة والبقاء من دون أن تتخذ من الدولة والعقائد الحديثة ومؤسساتها قناعاً لها تخفي حقيقتها عن أغلبية الأفراد.

لاشيء يمكن أن يفسّر هذه التحوّلات العميقة في المجتمعات سوى انحلال العصبيّة الميكانيكيّة للجماعات الأهليّة ونشوء الفرد والفردية التي لا يمكن الدخول في أيّ نظام حديثٍ سياسيّ أو اجتماعيّ أو اقتصاديّ أو أدبيّ وثقافيّ من دونها.

لكنّ انحلال العصبيّات الأهليّة القديمة لا يعني زوال ثقافة الطائفيّة ولا انحسار عناصرها وبقاياها وخروجها كلياً من النفس والعقل والممارسة، ولا أنّ جزءاً من أنقاضها وركامها لن يتدخّل في نظام الدولة ومؤسساتها، ومنها المحسوبيّات والقرابات، ولا أنّ الطبقة السياسيّة، التي حلّت محلّ الزعامة القبليّة في تسيير شؤون الدولة والجماعة الوطنيّة، لن تستخدم هذه القرابات، وما تبقى من ثقافة الطائفيّة وآليات عملها، في صراعاتها الداخليّة، ومن أجل توسيع دائرة نفوذها.

كما أنّ انحلالها ليس على درجة واحدة في كلّ المناطق ولدى كلّ الجماعات الأهليّة. هناك جماعاتٌ تتحلّل كلياً وأخرى جزئياً وثالثة يمكن أن تقاوم لفترة أطول لكن لا يمكن للعصبيّة أن تكون سائدةً في العلاقات الاجتماعيّة بوجود الدولة الحديثة.

تظلّ الاستخدامات الطائفيّة والعشائريّة محكومةً هنا أولاً بالسياسة ومنطق الصراعات على السلطة العامّة والدولة، وثانياً ليس للطائفيّة أو العشائريّة أجندهً خاصّةً وإنما هي تابعةٌ لأجندهٍ سياسيّة، قد تكون داخليّةً أو محليّةً، لكن يمكن أن تكون وفي الغالب اليوم خارجيّةً أو مشتركةً. وإذا نجحت بعض العصبيّات الممانعة في الحفاظ على نفسها أو إعادة تشكيل نفسها فلن تستطيع عمل ذلك إلا بمقدار ما تسيطر على الدولة أو الحزب أو أيّ مؤسسةٍ حديثة، وتعيد بناء تواصلها من خلالها، وتعمل على تطابق أجنده إعادة بناء عصبيّتها وأجنده المؤسسة التي تتعامل بها، وهي ستنفكّ حالما تجد نفسها خارجها، وستدخل الدولة وأيّ مؤسسةٍ حديثةٍ في نفقٍ مظلم لا تعرف كيف تخرج منه إذا نجحت الاستخدامات الطائفيّة في إعادة بناء العصبيّة الأهليّة عبرها، وعلى حسابها، وأعرقت السياسة بمنطق المحسوبيّة والقرابة الروحيّة أو البيولوجيّة. في هذه

الحالة تتحوّل السيطرة على الدولة والمؤسسة إلى استعمار واحتلال، وتثير ضدها ردود أفعال جميع أولئك المستبدين والمحرومين من حمايتها ورعايتها وخدماتها.

القصد هو أنّ الطائفية لا تفسّر فشل السياسة والدولة الحديثتين وإنما العكس. هذا الفشل هو الذي يفسّر المظاهر المختلفة لانبعث أشباح الطائفية وتنامي صور استخدامها في المجتمع والدولة. وثالثاً ليس هو الذي يعطيها معناها. فنحن لسنا أمام صراع طائفيّ يستخدم الدولة ومنطقها لتعزيز الموقع المذهبي والاجتماعي للطائفة وإنما أمام صراع سياسيّ يستخدم إرث الطائفية لتحقيق أهدافٍ سياسية. ومن يستخدمونه ليسوا بالدرجة الأولى رجال الدين أو وجهاء الطائفة الحريصين على وجودها وعقائدها وتراثها، وبالتالي على علاقات الثقة والعيش المشترك والسلام مع الطوائف الأخرى، وإنما هم دائماً مجموعات من المغامرين السياسيين الذين لم يعد يربطهم شيء كبير بالطائفة ولا بسألون عن مصيرها، وإنما يبحثون عن استخدامها والمتاجرة برصيداها، الإيجابي أو السلبي، لتحقيق مآربهم السياسية حتى لو أدى ذلك إلى حرقها. وربحاً لا يمكن السيطرة على اللعبة الطائفية من داخل منطق الطائفة، وهو منطق الانتماء والهوية وروح العصبية الأهلية، وإنما من خلال منطق المنافسات والصراعات التي تحرّك المتعاملين مع إرثها وبغاياها، من الدول والأحزاب والتيارات السياسية والعصابات المافيوية أحياناً.

ظمة الهجينة في المشرق العربيّ

ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات

بلال الشوبكي

منذ منتصف القرن الماضي ودول العالم تشهد تنامياً في الاهتمام بالتحوّل الديمقراطيّ. وقد نجح الكثير من الشعوب في الانتقال بدولها من بيئة استبدادية إلى بيئة ديمقراطية كاملة، فيما شهدت دول أخرى تحولات جزئية على طريق الديمقراطية الكاملة. وفي ظلّ الانفتاح على هذا الحراك العالميّ، لم تعد الدول العربية قادرة على تجاهل إرادة الشعوب وبدأت في الإحياء بأنّها تسير بما ينسجم مع هذا الحراك. وقد تسرّع الكثير من المراقبين في الاعتقاد أنّ الأنظمة العربية أو بعضها تعمل حقاً على التحوّل الديمقراطيّ، فيما حقيقة الأمر أنّ هذه الأنظمة لم تقم بأكثر من عملية تحديث للاستبداد، وذلك من خلال إطلاق بعض الحريات والسماح بإجراء انتخابات، مع الإبقاء على كثير من مظاهر الاستبداد.

في ظلّ هذه الحالة، لجأ البعض إلى تقييم الوضع العربيّ على أنّه وضع انتقاليّ بين الاستبداد والديمقراطية. إلّا أنّ التحقيق في ما يجري عربياً يعطي مؤشّرات واضحة على

أنّ ما جرى على يد الأنظمة العربيّة لا يمكن اعتقاده جزءاً من عمليّة تحوّل ديمقراطيّ، فهو يفتقد إلى الشموليّة والاستمراريّة. في هذه الورقة، سيكُون بُنْي مصطلح الأنظمة الهجينة لتوصيف أنظمة كهذه في منطقة المشرق العربيّ الكبير، وهو مصطلح بدأ بالانتشار مؤخّراً على الرغم من قدمه النسبيّ في أوساط الباحثين في العلوم السياسيّة. ويشير هذا التوصيف إلى أنّ الأنظمة الهجينة هي تلك التي قد تسمح بالعديد من مظاهر الديمقراطية بما فيها الانتخابات بما يحسّن صورة النظام السياسيّ دون أن يُفضي إلى ديمقراطيّة كاملة.

تأسّسنا على ذلك، فإنّ هذه الورقة تفترض أنّ تلك الأنظمة الهجينة تساهم في تكوين بيئة محفّزة لتحويل الخلافات السياسيّة إلى صراع هويّات. ففي مثل هذه الأنظمة لا يكون هناك حسمٌ لمصلحة جهةٍ ما، بمعنى غياب الاستبداد الكامل الذي يمنع وجود أيّ صورةٍ من صور التنافس أو الخلاف أو الصراع، وفي الوقت نفسه لا توجد ديمقراطيّة كاملة تسمح بوجود تنافسٍ ديمقراطيّ وفق أسس التعدّدية والتداول السلميّ للسلطة والمكفول بالقوانين. ولذلك فإنّ بيئة الأنظمة الهجينة هذه، فيها بعض مظاهر الديمقراطية وكثيرٌ من مظاهر الاستبداد. وعليه فإنّ التنافس السياسيّ يبدأ عادةً خلافٍ في وجهات النظر والمنطلقات الفكرية لينتهي إلى صراع هويّاتٍ يُوّدي إلى تفكيك المجتمع. فهذه الأنظمة قد تسمح بحرية الرأي وحرية تشكيل الجماعات السياسيّة، وقد تسمح لها بالمشاركة الشكليّة في السلطة وخصوصاً التشريعيّة، لكن حين تزداد شعبيّة هذه الجماعات فإنّ مسار العمل السياسيّ يبدأ بالانحراف عن السكّة الديمقراطيّة نحو مساراتٍ أخرى تدعي الديمقراطية في خطابها لكنّها استبداديّة المضمون والسلوك.

من بين ما تهدف له الورقة أن تقدّم طرحاً نظريّاً مغايراً لتفسير حالة التفكيك المتراكم في المشرق العربيّ، وكيفية تحوّل التباينات السياسيّة الوطنيّة إلى انشطاراتٍ تولّد كيانات "ما دون الدولة"، لكنّها عابرةٌ للحدود القطريّة، وبهويّاتٍ متناقضة. حتّى يتسنى هذا التفسير، فإنّ الورقة ستقدّم نقاشاً مفاهيميّاً لمصطلح النظام الهجين وتتبعه تاريخياً، كما ستقدّم قراءةً في أهمّ ملامحه ومبررات استخدامه في الورقة اعتماداً على التأميل المفاهيميّ والنظريّ ومعزّزةً بالمعلومات الإحصائيّة التي أصبحت متوفّرة لدى الكثير من المؤسّسات البحثيّة التي تقدّم تقارير عن مؤشرات الديمقراطية في العالم. وهو مدخلٌ مفاهيميّ تستدعيه الحاجة إلى التمييز بين الأنظمة الديمقراطيّة الكاملة والناقصة أو الانتقاليّة والهجينة والاستبداديّة.

تكمّن أهميّة استدعاء مصطلح الأنظمة الهجينة في قدرته على الانتقال في بحث ظاهرة صناعة الأقلّيات أو حالة التفكك العربيّ من مرحلة البحث الأوّليّ الذي يشمل متغيّراً مستقلاً وتابعاً، إلى مرحلة البحث في علاقة دائريّة مركّبة؛ وهو ما قد يساعد في تفسير استمرار الانشطارات العربيّة على صورة دوائر تضيق وتتسع وتتداخل مع كلّ جولة صراع بين المتباينات السياسيّة.

تتخذ منهجية التحليل في الورقة من منطلق تحليل النظم لديفيد ايستون أساسًا لها، على أن تحوي الورقة تطويرًا لنموذج التحليل بما يتجاوز النموذج الأويّ لتحليل الأنظمة السياسية وبما يخدم أهداف الورقة. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الورقة ليست سوى مدخل بحثي لتفكيك المتغيّرات وتحليل العلاقة بينها، وهي بذلك لا تدعي الإجابة عن كلّ التساؤلات المطروحة بهذا الشأن، وإنما المساهمة في تشكيل أساس نظريّ بمهّد للبحث في تغيير خواصّ الخلافات السياسيّة في ظلّ الأنظمة الهجينة وتحويلها إلى صراع هويات.

الفدرالية الإثنية وجود عدم الاستقرار السياسي في العراق

جلال مصطفى

إحدى ميزات الحياة السياسية واليوميّة للشعوب العراقيّة هي وجود عدم الاستقرار السياسي، والذي يتجلّى في التوتّرات الإثنية-الدينيّة وعدم قدرة الحكومة العراقيّة على توفير الخدمات الكافية لجميع العراقيّين بالتساوي. عدم الاستقرار السياسي في هذا السياق، كما نذكر في خضمّ البحث، يعرّف بأنّه اتّساع الفجوة بين الأدوار والهيكل الرسمية وغير الرسمية. إنّ مصطلح 'الهيكل الرسميّة والأدوار' يعني المؤسّسات الاتّحادية مثل الدستور واجتثاث البعث، ومجلس النواب، والمحكمة الاتّحادية العليا، والأدوار والهيكل غير الرسميّة تشير إلى توقّعات المجموعات الإثنية-الدينيّة من الأدوار الرسميّة والهيكل، ومن ثمّ، فإنّ السؤال الرئيسيّ الذي يحاول هذا البحث التحقيق من الإجابة عنه هو:

إلى أيّ مدى ساهمت هذه المؤسّسات الفدرالية الموجودة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ في وجود وتنامي عدم الاستقرار السياسيّ؟

في محاولتنا للإجابة عن هذا السؤال وهذه الإشكالية، يرى المؤلّف أنّ الفدرالية الإثنية والنظام السياسيّ في العراق بعد ٢٠٠٣ عانيًا من عاملين مختلفين ولكن مترابطين، ألا وهما: أولاً، عدم وجود الشرعية الكافية في بناء المؤسّسات الفدرالية. ثانيًا، العيوب الموجودة في تصميم بعض المؤسّسات الاتّحادية وعند إعادة بناء مجمل العملية السياسيّة. إنّ وجود هذين العاملين كان نتيجةً لثلاث عمليّات سياسيّة مترابطة، إذ إنّ الفيدرالية لم تكن العملية الوحيدة الجارية في العراق بعد ٢٠٠٣. فبجانب عمليّة الفدرلة للدولة العراقيّة، كانت هناك عمليّات الديمقراطية والعدالة الانتقالية. إنّ عمليّة العدالة الانتقالية كانت ذات تأثير جليّ على توسيع الفجوة بين الهياكل والأدوار الرسميّة وغير الرسميّة. وقد بدأت هذه العملية مع اجتثاث البعث وحلّ الجيش العراقيّ. علاوةً على ذلك، فإنّ نتيجة هذه العمليّات الثلاثة معًا هي إنشاء مؤسّسات تفنّقر إلى مستوى مرضٍ من موافقة جميع المكونات البارزة في العراق.

السلفية الجهادية والمسألة الطائفية صراع هويات في مشرق جديد

حسن أبو هنية

عقب ثلاث سنواتٍ عجافٍ من "الثورة السورية"، بات المرض بالطائفية وباءً متفشياً في الجسد السوريّ سرعان ما انتقلت عدواه لتشمل دول الجوار القريب والبعيد. فقد هيمن المنظور الهوياتي الطائفي على خطاب معظم القوى والفعاليات والحركات والتوجهات محلياً وإقليمياً ودولياً، في تصوير طبيعة الصراع في سوريا، وأصبحت "الطائفية" إلى جانب "الإرهاب" كلمةً مفتاحيةً أساسيةً في حرف طبائع الصراع وأداةً فعالةً تستخدمها الأنظمة والجماعات لتحقيق أهدافٍ إيديولوجيةٍ وسياسيةٍ.

محلياً عمل نظام الأسد منذ البداية على ترويح خطاب التخويف الطائفي لتحويل مسار الصراع من ثورةٍ ضدّ فساد واستبداد النظام إلى صراعٍ طائفيٍّ بين الأكثرية السنية والأقليات المسيحية والعلوية والدرزية، لجلب الدعم الإسلامي الشيعي، كما استثمرت القوى السلفية الجهادية على اختلاف مسماياتها موضوعة الطائفية في توصيف نزاعها وطبيعة حربها ضد النظام لجلب الدعم والتأييد الإسلامي السني.

إقليمياً استثمرت القوى الإقليمية خطاب "الطائفية" لتثبيت شرعيتها المتأكلة بفعل "ربيع الثورات العربية"، وللمحافظة على وجودها وبقاءها في السلطة وتمديد نفوذها، فالثورات العربية التي عصفت بمحاور ما قبل الثورة التي اختزلت بمحوري دول "الاعتدال العربي"، ومحور "الممانعة والمقاومة" عملت على إعادة بناء المحاور على أساس "الطائفية" لتحل مكان الأسس "الجيوسياسية".

دولياً عززت الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الروسي خطاب الثقافة الطائفية، فروسيا أعلنت مبكراً على لسان وزير خارجيتها بأنها لا تريد حكومةً إسلاميةً سنيةً الطابع في سوريا. أما الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية فقد شهدت عودةً إلى السياسات الاستعمارية التي تمثلت بدعم وإسناد خطاب "الطائفية" تحت ذريعة حماية الأقليات، وعادت بقوة التنظيرات الاستشراقية والثقافية بالنظر إلى المنطقة من خلال المقاربة "الطوائفية" وإستراتيجيات "الفوضى الخلاقة" لتفتت المنطقة بهدف السيطرة والهيمنة والإخضاع.

الخطابات الطائفية المكثفة داخل الفصائل المنخرطة في القتال المباشر على الساحة السورية بشقيها السني والشيعي باتت سمةً أساسيةً؛ فقد مسّ المرض بواء "الطائفية" معظم القوى والفعاليات المنخرطة في الصراع، وهي أداة فعالة في مشروع "الثورة المضادة" المسند محلياً وإقليمياً ودولياً لتحقيق أهداف إستراتيجية مختلفة تقوم على ترسيخ منظومات الفساد والاستبداد وإعادة بناء الدول السلطوية الدكتاتورية القمعية، وهي شريك لا يزال مؤتمناً على تثبيت دعائم وأركان منظومة الهيمنة والسيطرة الإمبريالية الدولية.

الحركات السياسيّة الإسلاميّة ومقاربتها لمسألة الطوائف والمذاهب

الإخوان المسلمون والدعوة السلفيّة في مصر نموذجًا

حسن عبيد

اختلفت مواقف الحركات الإسلاميّة وتوجّهاها وتوافقت تجاه العديد من القضايا الحيويّة والحساسة التي تتعلّق بالدولة والمجتمع، خاصّةً بعد حالة الانفتاح السياسيّ الذي سمح للعديد من التيارات الدينيّة والإسلاميّة بالمشاركة السياسيّة. ولم تظهر التباينات بين الأحزاب الإسلاميّة السلفيّة والوسطيّة فقط، بل ظهرت التباينات بين الأحزاب الوسطيّة نفسها والتي ربّما تنتمي للمراجع والمنطلقات الفكرية نفسها، سواءً أكانت في الدولة نفسها أم في دولٍ مختلفة.

إنّ أبرز مواضيع النزاع السياسيّ التي دارت بين الحركات الإسلاميّة وغيرها من الأحزاب الليبراليّة والعلمانيّة كانت متعلّقةً بموضوع علاقة الدين بالدولة وما ارتبط بذلك من مفهوم المواطنة ومدنيّة الدولة. وانعكس ذلك بالطبع على التوجّهات نحو الأقليات. وقد اختلفت آليّة إدارة النزاع بشأن هذا الموضوع بين جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر و"الدعوة السلفيّة" - وهما حالنا الدراسة للباحث ولا تتفصل سياسات الجماعتين تجاه العديد من القضايا عن مرجعيّتهما الفقهيّة وسياساتهما المذهبيّة.

لم تكن المشاركة الإخوان المسلمون السياسيّة في فترة ما قبل ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير، ولا سيما في الانتخابات البرلمانيّة، ومراجعاتها المتكرّرة بشأن الموقف من الديمقراطية والأحزاب ومشاركة المرأة والموقف من الأقباط، وعلاقة كلّ ما سبق بالشريعة من باب رؤية سياسيّة فقط، بل بطريقة رؤية علاقة الدين والفقه والشريعة بالدولة والمواطنة، وطريقة تأويل النصوص والتي أفضت إلى تقارباتٍ تجاه المدنيّة والمواطنة على مدّي زمنيّ طويل. ويبدو هذا التقارب مختلفًا عمّا هو حاصلٌ لدى الدعوة السلفيّة ذات التجربة السياسيّة القصيرة، والتي لم تُفضّ إلى تصوراتٍ تساوي بين المسلمين والأقباط.

تجادل هذه الدراسة أنّ هناك تفاوتاتٍ أيديولوجيّة في تصوّر كلّ من جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين في مصر ومقاربتهما لمسألة الطوائف، وأنّ هذه التصورات الأيديولوجيّة تتأثّر بتحوّلات البنى السياسيّة للدولة.

شعبة البحرين بين السعي للإصلاح والتحديات الخليجية

حسن سعيد ماجد

أبرز الحراك المطلبي القائم في البحرين منذ الرابع عشر من شباط / فبراير ٢٠١١ شعبة البحرين كما أبرز التحديات الخليجية التي تعترض الحراك. محليًا، سعى شعبة البحرين، التيار الأبرز المشارك في الحراك، للدفع بإصلاحات حقيقية لكن هذا السعي لم يصطدم برغبة مضادة من السلطة في البحرين فقط، وإنما اصطدم بخليج محافظ يسند موقف السلطة في البحرين. صار إذن مسعى شعبة البحرين المحلي ملزمًا بمحددات خليجية تحدّ من قوة تأثيره محليًا. لهذا السبب، يبدو شعبة البحرين في حاجة لتكيز خطاب المواطنة الذي يتجاوز الطائفة والمحيط الخليجي، وللسبب نفسه، تبدو السلطة في البحرين في حاجة لتكيز خطاب الطائفة والبعد الخليجي لعزل الخطاب الإصلاحية في البحرين عن محيطه الخليجي. تسعى هذه الورقة البحثية لعرض خلفيات حراك شعبة البحرين المطالب بالإصلاحات في ١٤ شباط / فبراير ٢٠١١ والتحديات الخليجية التي تواجه هذا الحراك إضافة إلى آفاق الحلّ الذي من الممكن أن يراعي الحاجة المحلية للإصلاح والمخاوف الخليجية.

يستعرض البحث خلفيات الحراك المطلبي لشعبة البحرين ويتركز الحديث حول نقطتين أساسيتين. النقطة الأولى تتمثل في العلاقة التاريخية غير المستقرة لشعبة البحرين مع السلطة والتي ترجع جذورها لفترة وصول الأسرة الحاكمة للبحرين عام ١٧٨٣. تبدو علاقة شعبة البحرين بالسلطة في الكثير من الفترات التاريخية علاقة غير مستقرة. وقد غدّى هذا النمط من العلاقة عدم بذل الجهد المطلوب للوصول إلى مساحات مشتركة واسعة تحاصر مساحات الاختلاف بين الطرفين. أما النقطة الثانية فتتمثل في الممارسات الحكومية ضدّ الشيعة والتي يعدّونها استهدافًا لهم وتمييزًا طائفيًا بحقهم، الأمر الذي ينعكس بإنتاج مستمرّ للأزمات بين الطرفين. التمييز الطائفي، وإن كان يعدّ إشكاليًا حقيقيًا في حدّ ذاته، إلا أنه يعتقد منتجًا لإشكالات أخرى أيضًا. فالكثير من القضايا المثارة بين السلطة والشيعة كالتجنيس خارج الإطار القانوني أو استهداف الشعائر الدينية يمكن اعتقادها مظهرات وتفرعات متصلة بالتمييز الطائفي الناشئ من العلاقة غير المستقرة بين الطرفين.

من جهة أخرى، يتناول البحث التحديات الخليجية التي تعيق الإصلاح في البحرين وما يترتب عليه الإصلاح من نتائج يؤمل أن تصبّ في مصلحة علاقة مستقرة بين السلطة والشيعة في البحرين. يصطدم حراك البحرين الساعي للإصلاح بمعوقات متجددة قامت على أساسها الدولة العربية بصورة عامة والدولة الخليجية على وجه التحديد، الأمر الذي يجعل من شعبة البحرين في مواجهة لحالة خليجية وعربية مشتركة من النعاطي الحذر مع دعوات الإصلاح. يضاف إلى ذلك أن التوجّس من التدخلات الخارجية الإيرانية وخصوصًا

بسبب التقارب المذهبي بين إيران وشيعة البحرين، يعقد من مسار الإصلاح الذي يسعى إليه الشيعة في البحرين. فالتركيز على اتهام إيران بالتدخل في البحرين يحقق للسلطة في البحرين تعاطفًا مهمًا من أتباع الطائفة السنيّة في البحرين تحديداً والخليج العربي بصورة عامّة وخصوصًا في ظلّ ارتفاع النبرة الطائفية على إثر قيام الثورة السوريّة. كان الشدح الطائفي المتصاعد في المنطقة على استعداد تام لتقبل النفوذ الإيراني والشيعة في البحرين، الأمر الذي أدى لأن يكون وصف الحراك البحريني بالطائفي مسألة لا تحتاج لكثير عناء. يقدّم البحث قراءة تاريخية لطبيعة العلاقة بين إيران وشيعة البحرين كما يتطرق في المقابل للعلاقة التي تجمع بين الأسر الحاكمة في الخليج وتشابه الحالة الثقافية القبليّة في الخليج. تأسيسًا على ذلك، يفترض البحث أنه نظرًا لعدم استقرار العلاقة بين السلطة والشيعة في البحرين فإنّ العلاقة المتباعدة بين الطرفين ساهمت في تركيز العلاقات المختلفة مع القوى الخارجية. ولذلك صارت الصلات الخارجية للسلطة في البحرين تختلف عن صلات الشيعة وخصوصًا بالنظر إلى التاريخ المختلف والثقافة المختلفة لكلا الطرفين، يضاف إلى ذلك، أنّ الخشية من تبعات الربيع العربي تشكّل معوقًا جديدًا من معوقات الإصلاح في البحرين حيث الخشية الخليجية من تأثيرات أيّ عملية إصلاحية في البحرين على الداخل الخليجيّ.

بين الخلفيات المحليّة لحراك شيعة البحرين والتحدّيات الخليجية المعيقة يسعى البحث لاستشراف آفاق الحلّ الذي ربما يتأتى من خلال التوفيق بين الخطاب المعتدل لجمعية الوفاق الوطني الإسلاميّة، الممثل الأبرز لشيعة البحرين، وبين القدرة الخليجية على "احتضان" الشيعة. هناك حاجة ماسّة لقراءة متأنية ومستوعبة لوجهة نظر الشيعة ووجهة نظر السلطة والخليج تأخذ في الحسبان مختلف أبعاد المشكلة ولا تتغافل عن جذورها العميقة. لعلّ شيعة البحرين بحاجة للبدء بمشوار التهدئة والسعي لطمأنة الخليج، ولكن هذا السعي يفترض أن يقابله استعداد خليجيّ لتفهم الحاجة المحليّة للإصلاح لدى شيعة البحرين. بعبارة أخرى، قد يكمن الحلّ، أو هكذا يفترض البحث، في التزام شيعة البحرين بمراعاة الواقع الخليجيّ وهو ما يستلزم بالمقابل مراعاة خليجية لواقع شيعة البحرين ومطالبهم.

تجديد النظر في الموقف من الآخر في الفكر الإسلامي
من الانغلاق إلى الانفتاح من خلال نماذج من المدونة الأصولية
الفقهية القديمة ومن فكر رواد عصر النهضة

حمادي ذويب

يستطيع المطلع على ما أنتجه ممثلو المؤسسة الدينية السنيّة في مختلف العلوم الإسلامية على غرار علم أصول الفقه وعلم الحديث وعلم الفرق والكلام والفقه والتاريخ

وغيرها من العلوم أن يقف على أنها كانت تتخذ من الابتداء والمبتدعين: أي من الآخر غير السنّي موقفاً استهجانياً تعددت مستوياته نظرياً وعملياً كإقصائهم من المشاركة في النشاط الدينيّ كرواية الأحاديث، والشهادة، والمشاركة في الإجماع، والنشاط السياسيّ، وعزلهم عن المجتمع الإسلاميّ فلا يتزوجون من مسلمات ولا يرثون ولا يورثون ولا يصلّي عليهم عند موتهم وما يبزّر هذا السلوك اعتقاد المبتدع كافراً ونجساً وشيطاناً لأنّه خارج عن أهل السنّة والجماعة يهدّد وحدتهم ووجودهم.

وبالفعل كان الوجود السنّي مهذّباً في فتراتٍ عدّة، سواءً كان ذلك بفعل ثورات الخوارج أم أثناء سيطرة المعتزلة على جانبٍ من الحياة السياسيّة والفكريّة في الخلافة العباسيّة خلال الثلث الأول من القرن الثالث للهجرة.

لكن، هل يبزّر الصراع السياسيّ بين السنّيّين وغيرهم من المذاهب والفرق الإسلاميّة اعتقاد البراءة من البدع وأهلها، من أصول أهل السنّة والجماعة؟ وهل من تبرير لإقصاء المبتدع من التوبة باعتقاد أنّها خاصّة بالسنّيّين فقط؟ وهل المسلمون مأمورون حقاً بمعاداة أهل البدع كما ذهب إلى ذلك الشاطبيّ؟

لقد بدا لنا أنّه لا يوجد سنّد دينيّ قويّ وثابت لإقصاء المسلمين المبتدعين من المشاركة الدينيّة في نقل الأخبار والشهادات وعن الإجماع والاجتهاد وإنّما كان ذلك بتحريض أهل الحديث حين واجهوا المعتزلة في القرن الثالث للهجرة أثناء محنة خلق القرآن، ثمّ انتشر هذا الموقف في صفوف أهل السنّة إثر انتصارهم على الفكر الاعتزاليّ بفضل دعم السلطة السياسيّة لهم بدءاً من خلافة المتوكل.

وهكذا فإقصاء المبتدع تكريس لهيمنة الفكر الواحد المنتصر وقضاء على الثراء والتنوّع والاختلاف الذي يمثّله فكر الآخر غير السنّي ومحاولة حبس الفكر في الماضي باعتقاد الابتداء خروجاً عما هو مألوف لدى السلف وسيراً مضطرباً على طريق الاجتهاد ونبذ التقليد، كما أنّه علامة على انقطاع الموقف الأصوليّ عن واقعه التاريخي، ذلك أنّ المبتدع كثيراً ما اكتسب سلطةً جعلت الاعتراف بخبره وشهادته أمراً حتمياً ودخوله الإجماع مسألةً بديهيّةً ومشاركته في الحكم نتيجةً محسومةً.

وقد تفضّن الجاحظ إلى هذا البعد الرئيسيّ في صراع المؤسسة الدينيّة مع الفكر الجديد الممثّل في المتكلمين فوجّه سهام نقده إلى المحدثين المقلّدين ونوّه بالمتكلمين الذين لا يتخيرون طريق التقليد المنهجيّ عنه عقلاً وقرآناً.

ولا يعدّ الموقف السلبّيّ من المبتدعين إيقافاً لحركة الفكر وحرية الاختلاف فقط بل إنّه معاكسٌ لمبادئ الدين الإسلاميّ الداعية إلى أخوة المؤمنين وتعاونهم وتوجيه طاقاتهم ضدّ أعدائهم غير المسلمين. يقول ابن حزم محتجّاً على من حرّم الزواج من المبتدع الفاسق: "وأهل الإسلام كلهم أخوة لا يجرم على ابن من زنجيّة نكاح ابنة الخليفة

الهاشمي، والغاسق الذي بلغ الغاية من الفسق المسلمة ما لم يكن زانيًا كفاءً للمسلمة الفاضلة“.

لقد تفضّن ابن حزم إلى أنّ ما يوحد المسلمين ويجعلهم أخوةً في الدين يفوق ما يفرّق بينهم مذهبيًا، فمواقف الإقصاء تخفي خلافاتٍ مذهبيّةً غالبًا ما تكون ناشئةً عن تعصّب كل فريقٍ لمذهبه. وهذا التعصّب هو الذي دعا كل مذهبٍ أو فرقةٍ إلى اعتماد الابتداع سلاطًا ترمي به مخالفيها لتثبت خطأ أنّها تمثل الإسلام الصحيح والفرقة الناجية. لكن لأحد يعلم من هي الفرقة الناجية؟ وبما أنّه لا توجد أدلّة قاطعة على وجود فرقة ناجية وضلال بقيّة الفرق فلا معنى لإقصاء أيّ فريقٍ من الأمة الإسلاميّة وليس من حقّ أيّ فرقةٍ أن تحكم على فرقةٍ أخرى بالكفر والخروج من دائرة الإسلام.

لقد كان الموقف من المبتدعين والابتداع محكومًا بسياقٍ تاريخيٍّ مخصوصٍ؛ وما دام هذا السياق قد تغيّر وتبدّل فلا مناص من إعادة النظر في مفهوم الابتداع ومختلف المواقف من المبتدعين في ضوء الدراسات الحديثة في العلوم الإنسانيّة.

ولئن تواصلت آثار الموقف السلبيّ من الآخر غير السنّي في العصر الحديث فإنّ عددًا من رواد عصر النهضة الإسلاميّة شرعوا في مراجعة هذا الموقف منذ القرن التاسع عشر وحاولوا التقريب بين المذاهب الإسلاميّة. وبادر إلى ذلك جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده واقترحا بهما الشيخ محمد رشيد رضا فاقترح لإزالة أسباب الفرقة بين المسلمين تأليف كتابٍ يضمّ جميع ما اتّفقت عليه كلمة المسلمين بكلّ فرقهم في المسائل التي تتعلّق بصحة الاعتقاد وتهذيب الأخلاق وإحسان العمل والابتعاد عن مسائل الخلاف بين الطوائف الإسلاميّة الكبرى كالشريعة، وإرسال نسخ بعد ذلك من الكتاب إلى جميع البلاد الإسلاميّة وحثّ الناس على دراستها والاعتماد عليها. كما طالب بتأليف كتبٍ تهدف إلى توحيد الأحكام، إذ يقوم العلماء بوضع هذه الكتب على الأسس المتفق عليها في جميع المذاهب الإسلاميّة وبما يتفق مع متطلبات العصر، ثمّ تُعرض على سائر علماء المسلمين للاتّفاق عليها والتعاون في نشرها وتطبيق أحكامها. وانخرط في هذا التيار الشيخ محمود شلتوت صاحب الفتوى المشهورة ونصّها كما يلي:

إنّ بعض الناس يرى أنّه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلّد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الإماميّة ولا الشيعة الزيدية، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإماميّة الإثنا عشرية مثلًا؟

■ إنّ الإسلام لا يوجب على أحدٍ من أتباعه اتّباع مذهبٍ معيّن. بل نقول: إنّ لكلّ مسلمٍ الحق في أن يقلّد بادئ ذي بدءٍ أيّ مذهبٍ من المذاهب المنقولة نقلًا صحيحًا والمدونة أحكامها في كتبها الخاصّة، ولمن قلّد مذهبًا من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره، أيّ مذهبٍ كان ولا حرج عليه في شيءٍ من ذلك.

■ إنَّ مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الإمامية الإثنا عشرية، مذهبٌ يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة، فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلّصوا من العصبية بغير حقٍّ لمذاهبٍ معيّنة، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهبٍ أو مقصورةً على مذهبٍ، فالكلّ مجتهدون مقبولون عند الله تعالى، يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقرّونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات.

سنسعى أيضاً في ورقتنا إن قبلتها لجنّتك الموقرة إلى إلقاء الأضواء على علماء محدّثين حملوا على الفكر الطائفي المتعصب كالشيخ عبد المتعال الصعيديّ ومحمد أبو زهرة ومحمد الغزالي وغيرهم لأنهم آمنوا أنّ وحدة الأمة الإسلامية تفرض تراض صغوفها والترفع على خلافاتها لمواجهة الأخطار المحدقة بالأمة الإسلامية، ولا بدّ حينئذ من التخلّص من الآلية الفكرية التي حكمت لمدّة قرونٍ كثيرة الموقف من الآخر المنتمي إلى مذهبٍ أو طائفةٍ مخالفةٍ وهي آتية أمثلة الذات idéalisation وشيطنة الآخر diabolisation وتعويضها بقيم حقوق الإنسان وخاصّة قيم المساواة والتسامح وحق الاختلاف فمن غير هذه القيم لا يمكن التعايش بين المختلفين طائفيًا وفكريًا ودينيًا.

مفارقات الحرّية الدينية والعنف الطائفي في مصر

حنان بن نادي

ظهرت صراعاتٌ ومخاوفٌ جديدةٌ على الحرّيات الدينية وحقوق الأقليات الدينية في بقاء كثيرةٍ من العالم، مع أنّ العنف بين الأديان والتعصب كان ولا يزال سمةً من سمات الحياة في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، وقد نتجت عن هذه الصراعات نداءاتٌ لظهور أنظمةٍ جديدةٍ للحكم الديني، قادرةٍ على استيعاب التعددية الدينية وحلّ مشكلات التعايش في المجتمعات متعدّدة الأديان والأعراق، وفي ظلّ هذه الأنظمة الجديدة للحكم بدأ مصطلح الحرّيات الدينية يظهر بحيث تسود التفاهات والممارسات الجديدة بشأن كيفية الانسجام الاجتماعي والسلم الأهلي بصورةٍ فعّالة، إنّ الدول والمنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان والمؤسّسات والمحافل الدولية قد اعتمدت جميعها عددًا من النظم القانونية بجانب الخطابات الدينية التي تهدف إلى العمل من أجل تعزيز ممارسات أكثر شموليةً للمواطنة الدينية وخلق ممارساتٍ مستقرّةٍ وقابلةٍ للتطبيق عالميًا لضمان الحرّيات الدينية، وعليه فإنه يجري تعزيز الحق في الحرّية الدينية في الوقت الراهن عبر عددٍ كبيرٍ من الأماكن، تعدّ الحرّية الدينية حقًا أصليًا وأساسيًا من حقوق الإنسان كما نصّت عليها الاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عن الأمم المتحدة، ويعتقد هذا الحقّ بمنزلة عنصر مهمّ لكرامة الإنسان العالمية، ففي الولايات المتحدة، يُحسب التوقيع على قانون الحرّية الدينية الدولية في عام 1998، وإنشاء

مكتب الحزب الديني الدولي في وزارة الخارجية بمنزلة مسألة وقضية أساسية في السياسة الخارجية.

قام الاتحاد الأوروبي، علي غرار ذلك، في العشر سنوات الماضية بوضع نظام جديد لربط الدين والأقليات الدينية وذلك بإصدار المادة رقم 16 من معاهدة ليشبون. وتعد قضية الحزب الدينية اليوم من أكثر القضايا التي شغلت الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة. إضافة إلى ذلك، فإنه جرى تعزيز هذا النظام بموجب المادة رقم 9 التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تدعو إلى حماية الحقوق الدينية لجميع المواطنين الأوروبيين. إن جميع الدول، سواء كانت علمانية أم دينية، لها في صلب دساتيرها وأنظمتها القانونية فقرات وبنود تعترف بالحقوق الأساسية، بما فيها الحق في حرية الدين أو المعتقد، والحق في المساواة وعدم التمييز على أساس الدين، وحق الأقليات الدينية في ممارسة دينهم.

هناك افتراض أساسي من شأنه تعزيز مشروعات كل هذه الحقوق والخطابات الدينية ألا وهو الاعتقاد بأنه من خلال علمنة السياسة والدين فقط، يمكن للتسامح الديني والحرية أن تسود، ويمكن كذلك تجنب الصراع الديني. هذه الفرضية تخرج في ظل رؤية علمانية تؤمن بالفصل بين الدين والسياسة وهو ما يحافظ على حيادية الدولة ومؤسساتها، بما فيها المؤسسات القانونية. وبالتالي، فإن معظم الخطابات والمشروعات القائمة على الحقوق الدينية تتصور أن عملية وضع القوانين هي التي من شأنها زيادة المحتوى الذي يؤسس المساواة بين رموز الدولة القانونية. إن الخطاب الديني الذي ينادي بالحرية الدينية قد يمثل أحياناً إحدى آليات التعبير عن الظلم، وهو ما ينبغي الاعتراف به من جانب الدولة والمجتمع الدولي، والعمل على إصلاح ما ترتب عليه، ولكن ما يجري غض الطرف عنه في هذه الخطابات الدينية هو تورط الدولة في اختلاق الصراعات، بدلاً من العمل على تقديم الحلول لها ومعالجتها. إضافة إلى غض الطرف عن طرق التورط ذاتها للدولة القومية الحديثة ومختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المشاركة في تشكيل السياسات المتعلقة بالحقوق الدينية، وتلك الصراعات التي طالما عانت منها الأقليات.

أردت في هذه المقالة إلقاء الضوء على قراءة مختلفة لتصاعد الطائفية والعنف الطائفي. وليس الهدف من هذه القراءة ربط استمرار التوترات الدينية بفشل العلمنة وزيادة وتيرة التعصب الديني والتطرف، ولكن أردت ربط تصاعد هذا العنف الطائفي بتورط الدولة وغيرها من الكيانات في توليد الصراعات الطائفية، واتخذت في ذلك جمهورية مصر العربية مثالاً. إن هذه الورقة ستكشف كيف أن الدولة وبعض الجهات الوطنية والدولية الأخرى تصنع الطوائف الدينية في المجتمع المسلم، وكيف تتشكل المعايير والممارسات للهوية الدينية للمسلمين والأقباط وتحويلها، وكيف تعمل هذه التغييرات على تكثيف الصراعات الدينية والطائفية والتي تزعم الدولة والجهات الفاعلة الدولية أنها مجهزة لحلها وقادرة عليه.

ليس هناك أخطر من المسألة الطائفية على العراق، فتأتي أهميتها كونها المؤنسر على تقدمه أو تأخره بل وجوده كوطن. وإذا كانت موجودة في العهود السابقة، فإنها لم تصل إلى مستوى المواجهة الديموية، مثلما وصلته في العقد الأخير، بعد غياب الدولة بوسائل سلطاتها التقليدية. حتى هذه الساعة لم يظهر بحثٌ قادرٌ على معالجة هذه المسألة، من الناحية الاجتماعية، سوى البحوث التي وصفت الحالة، وهي في الغالب منها كانت إما منحازة أو متحيّرة.

فرجلٌ مثل الباحث، أو عالم الاجتماع العراقي، علي الوردي (ت ١٩٩٥) تحدّث عن الطائفية لكنه حصرها بين شيعة وسنة من جهة، مشيرًا إلى جوهرها وهو الشخصية العراقية بما بين البداوة والحضارة، وأنه تحدّث عن العرب دون الأقوام الآخرين، ولم أشر إلى هذا في البحث ذلك أنه بحثٌ بحدّ ذاته. ثم تقدّم الأكاديمي الفلسطيني حنا بطاطو (ت ٢٠٠٠) فحصرها إلى حدّ بعيد بالطبقية الاجتماعية. أقول هذا مع عظمة ما تناوله وقدمه الوردي وبطاطو، حتى صار مرجعين لا يُستهان بهما في هذه المسألة بالذات.

كان هدف الورقة المقدمة تحت عنوان "مظاهر وكوامن المسألة الطائفية بالعراق"، تقديم صورة متصلة من الماضي إلى الحاضر، وقد قُسمت إلى مرحلتين: مرحلة تبدأ من تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وما تحمّلتها من التركة العثمانية مرورًا بالعهدين الملكي والجمهوري وحتى سقوط آخر نظام جمهوري بأيدي الأميركيين. وكما كانت بداية الدولة العراقية (١٩٣٠) بريطانية، فإن نهايتها وبدايتها الثانية (٢٠٠٣) كانت أميركية. وكان الزمن يعيد نفسه بهزلة، وهي المرحلة الثانية الصعبة والسائكة، لأنها هدمت كل ما حصل في الفترة الأولى، وأنهت دولة كان عمرها آنذاك ثمانين عامًا.

نحن أمام قضية فاصلة في حاضر ومستقبل بلاد غنية جدًا، لكنها فقيرة جدًا أيضًا، والنظام الطائفي هو المطلوب والمنبوذ في الوقت نفسه، مطلوب، لأن مصالح أحزاب وجماعات طائفية قائمة عليها ومصيرها مرتبط به، ومنبوذ لأنه لا يوجد مستقبل لدولة اسمها العراق مع هذا النظام. فأرى الحقيقة مخيفة، وهي أن الديمقراطية التي تطبق بالعراق، أفضل من غيرها في العديد من البلدان، كالتخابات، تؤنسر على تقدّم النظام الطائفي بأغلبية ساحقة. وأما التسلسل الذي نجح به التيار المدني الرفض للنظام الطائفي، وهو المعروف داخل العراق بنظام المحاصصة، فكان طفيفًا جدًا، ومع ذلك حسبنا قوة نور في الحائط.

لهذا تبدو الطائفية مشكلةً كبرى بل هي الأولى التي ترتبط بها مشاكل العراق الأخر، والسبب عودة العراقي، تحت ضغط الإفلاس السياسي والإحباط من وجود دولة تمثله، إلى مرجعيته الفرعية، وبذلك تحسبها دولًا داخل دولة.

جاءت هذه الورقة البحثية كي تقارب موضوعة الطائفية بوصفها "نظامًا اجتماعيًا"، يختص بمنطقي مستقل يعمل وفقه، وبالآليات تضمن إنتاجه وإعادة إنتاجه وفق سيرورات سوسولوجية وديناميات سيطرة ظاهرة وكامنة. لذا فإن غايتنا هي فهم روح النظام الطائفي وتفسير طرق عمله وأسباب استمراره، عبر تحليل آليات إنتاجه وإعادة إنتاجه في كافة حقول المجتمع، مؤسسين طرحنا على مسلمة مفادها أن "فهم" النظام ومن ثم القدرة على تجاوزه لا يتأتى إلا عبر تبني مقاربة عابرة للتخصصات تستمد أدواتها المفاهيمية والتحليلية من ميادين معرفية متنوعة في حقل العلوم الاجتماعية (السوسولوجيا، الأنثروبولوجيا، الاقتصاد السياسي...)، خاصة وأننا بصدد التحليل والتفسير ضمن سياقات بحثية مسكونة بسؤال الكيفية والمعنى: "كيف" و"لماذا" النظام الطائفي؟ ... بعبارة أخرى: ما هي آليات إنتاج وإعادة إنتاج النظام الطائفي سياسيًا، اجتماعيًا واقتصاديًا؟ وما هي الدلالات والمعاني المتضمنة فيه والتي تشكل روحه؟

بناءً على هذا، ارتأينا طرح مجموع القضايا التالية، والتي تجمل زوايا التحليل وأطر التفسير، التي تقوم عليها ورقتنا البحثية:

إنّ النظام الطائفي بوصفه نظام سيطرة، فهو لا يسمح بتأسيس مراكز سلطة فردية أو مؤسسية مستقلة عنه، إن في طريقة عملها أو في أهدافها. فالمطلوب من الأفراد والمؤسسات هو الانخراط في جهد التطييف والمساهمة في توسيع القاعدة الزبائنية الخادمة/المخدومة ل/من النظام؛ فتجاوز الطائفة والعمل من خارجها يمثل تهديدًا مباشرًا لاستمرار النظام وضررًا لشريعته، من ناحية أخرى، ولحاقًا بمطلب الاستمرار والانخراط، فإنّ النظام الطائفي شأنه في ذلك شأن أنظمة السيطرة يحرض على توفير حدّ أدنى من إعادة التوزيع (la redistribution)، وهي المهمة المناطة بالمؤسسات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التابعة للطائفة.

ضمن هذا المسعى (مطلب إعادة إنتاج النظام الطائفي) يلاحظ حرص الطائفة على امتلاك أجهزة ومؤسسات تابعة لها، تختص بتأدية نوعين من المهام والأدوار، والتي تفود في الأخير إلى تأكيد حضورها الاجتماعي وتعظيم وزنها السياسي والاقتصادي. أولًا، الأجهزة الناعمة (اليد الناعمة للطائفة): والتي تضمن من خلالها أداء وظائف الرعاية الصحية (مستشفيات، صيدليات...)، التعليم (مدارس، معاهد، جامعات...)، الرعاية الاجتماعية (دور رعاية المسنين والأيتام...)، الأجهزة الأيديولوجية (صحف يومية وأسبوعية، قنوات تلفزيونية، إذاعات...): ثانياً، الأجهزة الخشنة (اليد الخشنة للطائفة): ممثلة في

فرق ومجموعاتٍ أمنيّةٍ وظيفتها توفير الحماية لأفراد الطائفة وقياداتها وتأمين مناطق نفوذها (المربعات الأمنيّة، الميليشيات...).

إنّ هذه المروحة الواسعة للأدوار والمهام (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية...) المنوطة بالطائفة، تضعها في مواجهةٍ مباشرةٍ ودائمةٍ مع الدولة ومؤسساتها من جهةٍ، وتساهم ضمن ديناميّةٍ من التحت في إعادة إنتاج النظام الطائفيّ وتسربّه إلى كافّة مسامات الحياة الاجتماعيّة لملئها من جهةٍ أخرى.

في النظام الطائفيّ، يمتلئ الرباط الاجتماعيّ ويأخذ الصورة الطائفيّة، ما يرقى بالطائفيّة إلى أن تكون العلاقة الاجتماعيّة المهيمنة "والحائزة على الثقل الاجتماعيّ الأكبر (الحميّة الطائفيّة)، إذ تؤسّس لمختلف استراتيجيّات الفعل الفرديّ والجماعيّ داخل مختلف الحقول الاجتماعيّة: السياسيّة، الاقتصاديّة، الثقافيّة، الهويّاتيّة... الخ. إنّ الطائفيّة من حيث هي العلاقة الاجتماعيّة المهيمنة فهي لا تنتج مواطنين (على قاعدة الاستقلاليّة والحريّة) بل زبائن وعملاء (agents) مكلفين بخدمة النظام الطائفيّ مقابل توفير الحماية لهم.

تعدّ حالة الغلق واللافعال (le statu quo) التي تميّز الحقل السياسيّ، إحدى آليات عمل وإعادة إنتاج النظام الطائفيّ، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بمنطق النظام ذاته، إذ يسعى إلى تحقيق صورةٍ بسيطةٍ ومتماثلةٍ من إعادة الإنتاج، خشية أن يززع العنصر الجديد توازنات النظام ومحاصصاته. وفي هذا الاتجاه يمكن تحليل وفهم ظاهرة توريث القيادة السياسيّة للطوائف (حالة لبنان...) واستعمال الفيّو الطائفيّ... الخ.

إنّ النظام الطائفيّ ينزع إلى فرض منطق الخاّص (الطائفيّة) على كافّة الحقول الاجتماعيّة، بالانطلاق من الحقل السياسيّ. إذ تتبلور الروح الطائفيّة "وتتمو في البيئة الأنسب لها، وهي بيئة الاستقطاب التي تميّز هذا الحقل. بالنّتيجة تفرض الطائفيّة نفسها على السياسيّ وإحكامها الغلق عليه، بأنّ تصير هي الإطار العامّ الذي تجري فيه السياسة والمرجع الأوحد لقواعدها. إنّ منطق النظام الطائفيّ يفرض نفسه على الكلّ إلى درجة يصير فيها مضمون السياسة وغايتها هو إنتاج وإعادة إنتاج لخطاباتٍ وممارساتٍ تطبيقيّةٍ تسري في كلّ اتجاهات الجسم الاجتماعيّ؛ إنّما السياسة في خدمة الطائفيّة، أو السياسة لمّا تتنّ تحت وطأة النظام الطائفيّ (تطبيق كلّ القضايا؛ قانون الانتخاب، إستراتيجيّة الأمن والدفاع، قانون الجنسيّة، السياسة الخارجيّة، الزواج المدني...).

في هذا الإطار يعدّ المشروع الطائفيّ هو المشروع السياسيّ الأوحد الموجود في الساحة، وكلّ القضايا الاقتصاديّة، الأمنيّة، الثقافيّة، الاجتماعيّة... تنطبع به. وهو كذلك الصياغة السياسيّة الأكثر صدقيّة، ولا مجال للتفكير في السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ من خارج البرادغم الطائفيّ. إنّ العقل السياسيّ الطائفيّ غير

قادر على استيعاب مفردة المجتمع ، كي يضمّنها في مشروعه وسياساته، فهو لا يرى أبعد من حدود الطائفة وجماهيرها.

صحيح أنّ النظام الطائفيّ قائم على مقولة اجتماعية موضوعية (الطائفة) لكنّه حوّلها إلى إستراتيجية سياسية وصولية وإلى مورد ريعي (الطائفية)، وهو بهذا يكون قد مكّن الطائفة من امتصاص وشفط كل المقدّر (le potentiel) السياسيّ الموجود في المجتمع، لتعيد إخراجها في حلّة طائفية. إنّ هيمنة الطائفية والجازبية العالية التي تمارسها على المضامين السياسيةّ المبعثرة في المجتمع تشتمل حتى على المقدّر السياسيّ للدولة، التي صارت غير قادرة على إنتاج مضامين سياسية.

إنّ المشروع السياسيّ للطائفية يقوم على مواجهة الدولة وخصوصتها، عبر إزاحتها وتقليص صلاحيّاتها ونفوذها الاجتماعيّ. إنّ مشروع الادولة، مشروع غايته خلق حقلٍ سياسيّ بمفرداتٍ خاصّة به (الطائفة، المحاصصة...) وإخضاع الدولة والاستحواد على مقدّراتها في مصلحة المنطق الطائفيّ ومستلزماته (كثيراً ما تضطرّ الدولة ومؤسساتها خاصّة الجيش وقوى الأمن إلى التنازل عن صلاحيّاتها ومهامّها في مصلحة مختلف الفرقاء الطائفيين كي تحافظ على السلم الاجتماعيّ). في هذا الإطار من الطبيعيّ أن يكون النائب، الوزير، رجل الأمن أو الموظف وكيلاً اجتماعياً لطائفته، وتحوّل الدولة إلى فضاءٍ للتفاوض وتقاسم الموارد.

أما المشروع الاجتماعيّ للطائفية فيقوم على نفي المجتمع، الذي تجري إزاحته في مصلحة الاعتراف بجماعاتٍ عصبوية منغلقة على نفسها؛ وعلى وعيٍ مزيفٍ بفكرة العيش المشترك، الذي يضمّن تصوّراً خاصّاً جدّاً عن التسامح: تسامح الالمبالاة (لكم طائفتم ولي طائفتي). إنّ الماكينة الطائفية تلوّن تفاصيل الحياة الاجتماعية بالصبغة الطائفية، فمن صراعٍ طبقيّ برهاناتٍ سوسيو اقتصاديةٍ إلى صراعٍ طائفيّ برهاناتٍ هوياتية (دينية، لغوية...)، إنّها آلية لتزييف الواقع الاجتماعيّ والتغطية على التناقضات الحقيقية التي تتجاوزها، وجعله مورداً سياسياً (ريع) في خدمة النظام الطائفيّ، وأكبر تجلٍّ لهذه الآلية هو تحويل الطائفة من مقولة اجتماعية موضوعية إلى موردٍ سياسيّ يغذي إستراتيجيات سيطرة وصولية، على الرأى أنّ الطائفية ليست بالضرورة دفاعاً على الطائفة بل هي محكومة بغاياتٍ سياسية واقتصادية خاصة بها، تبدأ بتسييسها (تسييس الطائفة) وتنتهي بعسكرتها.

إنّ الطائفية بوصفها العلاقة الاجتماعية المهيمنة والمهيكلية لمجموع التفاعلات والعلاقات الاجتماعية فهي تقوم على صورة من التضامن الآلي (الولاء)، والذي تجري تقويته وتعزيزه بطبقاتٍ داعمة من الرباط الاقتصادي والسياسي، لتحكم الغلق على الفرد فيجد نفسه في وضعية يستحيل فيها الاستغناء عن الدعامات الطائفية، التي تلزمه في تلبية حاجاته الحياتية (المعيشية، التعليمية، الصحية...)، بهذا يكون النظام الطائفيّ

قد أحكم الغلق على الفرد والجماعة بأليات تعمل من الفوق/الخارج (البنى الاقتصادية والسياسية... الموضوعية) وأخرى من التحت/الداخل (الهابيتوس، البنى الذاتية).

إنّ الانسان الطائفيّ" الحامل للروح الطائفية والناقل لها هو نتاج لبنى موضوعية أسسها واستبطنت فيه طوال مساره الحياتيّ منطق عمل النظام، معاييرها، نماذج الإدراكية والسلوكية ومنظومته القيمية (روح النظام). وكي يعمل أيّ نظام اجتماعي طائفي، ويعيد إنتاج نفسه بالحدّ الأدنى وجب وجود نوع من التناسب بين البنى الخارجية (الثقافية، الاقتصادية، السياسية...) والبنى الداخلية (الاستعدادات، الميولات، الاتجاهات...).

إنّ أيّ نظام اجتماعي كي يستمرّ، يحتاج إلى حدّ أدنى من استبطان الأفراد لمجموعة من الاستعدادات والميولات المسيرة لروحه، والتي تضمن له إعادة إنتاج نفسه من التحت/الداخل. وفي ما يتعلّق بالنظام الطائفيّ فإنّ هذا المطلب يتجسّد في الهابيتوس الطائفي (مجموع الاستعدادات، الاتجاهات، الميولات العفوية، الاستجابات الشرطية...) الذي يكون له دور الناقل (un vecteur) للروح الطائفية.

هذا الهابيتوس الطائفيّ هو ما يفسّر وجود قابلية ونزوع لدى الأفراد والجماعات نحو التطييف، فالفرد وعلى الرغم من قناعاته بسلبية الممارسات الطائفية وحاجته للدولة إلّا أنّه يعيش حالة انصياع وشعور بالحاجة إلى المضلّة الطائفية. فالهابيتوس الطائفيّ يهيكل على المدى الطويل منظومة شعور وتفكير وسلوك تتحوّل إلى مادّة أولية لبناء الإطار المرجعيّ لعلاقة الفرد بنفسه، وبالآخرين وبالعالم.

الطائفية وسياسة الهويات والتطييف

سامية ادريس

بات صعود الطائفية وتصارع الهويات في العالم العربيّ مؤشرا دامغا على أزمة بنيوية تعيق تأسيس الدولة الحديثة وتشكّل الأمة في البلدان العربية. فبعد تحقيق الاستقلال السياسيّ وجدت الأنظمة العربية نفسها أمام تحديات داخلية وخارجية تضعها في كلّ مرّة على المحكّ. وفي عصرنا الحاضر، عصر العولمة، نلاحظ أنّ عودة الأقليات أصبحت حالة عاقبة وعملاً محفّزاً للآلية الطائفية في العالم العربيّ مثلما هو الشأن في اليمن، البحرين أو في السودان وفي مناطق أخرى كذلك، إذ لم يعد الإرث الاستعماريّ سبباً كافياً لتفسير استمرار النزاعات الطائفية في عصرنا الراهن في تعبيرات أكثر حدّة. ولعلّ الحالة البنائية خير مثال على ذلك.

إيماناً منا بأهمية تعدّد المداخل النظرية ارتأينا أن ننظر إلى المسألة الطائفية من وجهتين: سوسولوجية وأثروبولوجية، إذ سننطلق من فكرة أنّ إذكاء الطائفية رهين سياق صراعيّ داخليّ وخارجي، ومرتبّط بإشكالية السلطة وضعف الدولة كبناء سياسي

من جهةٍ وبالعامل الثقافي والعجز عن تشكيل الأمة في ظلّ ضغوط الخطاب الشموليّ للعولمة الثقافية من جهةٍ أخرى. إنّ للعولمة كواقعٍ اجتماعيّ انعكاساتٍ إبستيمولوجيّةٍ كذلك تهدّد الأطر النظرية والإجراءات المنهجية للعلوم الإنسانية والاجتماعية وهو ما يحتمّ انفتاحًا كليًا على تعدّد التخصصات ومراجعةٍ شاملةٍ للأسس المعرفية لهذه العلوم وتطوّر الأنثروبولوجيا الانعكاسية خير مثال على ذلك، وهي الخلفية التي نستند إليها للتأليف بين التحليل السوسولوجي والتحليل الأنثروبولوجي لظاهرة التطييف بوصفها عمليةً تفعّلها مؤثراتٌ سياسية وثقافية، داخلية وخارجية في أوضاع تتّصف بالهشاشة الاجتماعية (سياق الثورات العربية / الصراع والاستقرار).

سنركّز في هذا التحليل إذن على أهمية الجمع بين العامل السياسي والعامل الثقافي لفهم ظاهرة التطييف. إنّ انخراط الجماعات في صراعٍ آبيّ على السلطة مرتبطٌ بطبيعة السلطة السياسية وهي بدورها انعكاسٌ للمجتمع وامتدادٌ للمخيل الاجتماعي الذي تخضع السلطة لقيمه الإيديولوجية كما يقول الباحث لهواري عدي. لكن إشكالية السلطة السياسية لا تسمح وحدها بتفسير بروز الطائفية كحاملٍ وغطاءٍ للصراع في سياقٍ معيّن في حين تضمّر في سياقاتٍ أخرى، من هنا ضرورة الالتفات للعامل الثقافي.

يذهب الأنثروبولوجي الأميركي هنديّ الأصل أرجان أبادوراي إلى أنّ العولمة قد وضعت الأمة كخطابٍ وتشكيلٍ تاريخيٍّ حديثٍ في امتحانٍ صعبٍ، وأدت بصورةٍ مفارقةٍ إلى التخذق الهوياتي كردة فعلٍ ضدّ الشمولية الثقافية. تطفو الحساسيات إلى السطح وتعاود الظهور بصورةٍ عصابيةٍ وعنيفةٍ بل وتطرح الجماعات المختلفة نفسها بدائلٍ عن الدولة الأمة وتواجهها كونها فاقدةٍ الشرعية بالنسبة لها لكنّها لا تهدف لحلّها بل للحلول مكانها، وهذا ما يفرز تفتتًا إلى أنويةٍ مرشحةٍ لتتقسم على نفسها أكثر فأكثر. ومع عجزها عن إنتاج شرعيةٍ بديلةٍ فهي تستعير دون وعيٍ بلاغة الخطاب الذي تقاومه وتنتج استراتيجياته نفسها. (مثال الحالة العراقية)

إنّ ما يلاحظ على الطائفيات الجديدة أنّها لا تستنسخ صورها القديمة وإن كانت تنتسب إليها، بل تمارس انتقائاتٍ وتنتج متخيلاتٍ أساطيرٍ تكوينيةٍ معاصرةٍ ولذا فمن مهامّ العلوم الاجتماعية والإنسانية كخطاباتٍ معرفيةٍ عن الواقع أن تقيم هذه المتخيلات وتعارض بينها وتفكّكها، وتعمل على الكشف عن اعتباريتها كخطوةٍ أولى للحدّ من سطوتها وترسيخ العقلانية في المجتمع، ممّا يمهد لحوارٍ شاملٍ يعيد صياغة أسس العيش المشترك.

أقليات العراق بعد مرور أكثر من عقد على الاحتلال الأميركي للعراق

سعد سلوم

تحاول الورقة البحثية إلقاء ضوء على التعددية الغنية في العراق : دينية، قومية، لغوية الخ والتي برز الحديث عنها بعد العام ٢٠٠٣، بعد أن فسخ زوال دكتاتورية صدام هامشياً من الحرية للتعبير عن هذه التعددية، وعلى نحو غير مسبق، يمكن وصفه بـ"صحة هويات"، لكنه بالدرجة ذاتها أتاح تغيير الموقف التفاوضي بشأن تقاسم السلطة بالنسبة للجماعات الكبرى: الأكراد، الشيعة، السنة.

ولكن تقاسم السلطة بين هذه الجماعات الكبرى والتي أطلق عليها تسمية (القبائل الإثنية الكبرى) لم ينجز بصورة حاسمة، على الرغم من أنه أعاد إنتاج هوية هذه الجماعات، وصراعها على هوية الجماعات الأصغر (الأقليات).

وأطلق الصراع على صورة وحدود هذا التقاسم للسلطة سيروة عنيف في بليد محظّم، مسبباً أكبر هجرة في تاريخ العراق للأقليات، وعلى نحو رسم حدود الانتشار الديموغرافي لهذه الجماعات الكبرى مع حدود جغرافيا إثنية أصبحت، شيئاً فشيئاً، تتطابق مع سيادة مكون وثقافة محددين.

انطلاقاً من هذه الفرضية التي تفرّق بين جماعات كبرى في العراق في صراع على تقاسم السلطة (أكراد، شيعة، سنة) وجماعات أصغر "أقليات" تتأثر بطبيعة هذا الصراع ومخرجاته، سوف تحاول الورقة البحثية رسم خريطة عن التنوع الديني والقومي واللغوي للمجتمع العراقيّ تتضمّن: المسيحيين، الكاثوليك، المندائيين، الإيزيديين، الكرد الغيليين، الشبك، البهائيين، ذوي البشرة السوداء، اليهود، والتركمانيين.

وستتناول أوضاع الأقليات بعد العام ٢٠٠٣ متضمنة ما تواجهه من تحديات متمثلة بالعنف الذي يشمل وجودها وبقائها، مع تبيان موقف الدستور العراقيّ من هذه الأقليات وتقييماً لطبيعة مشاركتها السياسية، فضلاً عن تقديم صورة عن الصراع على السلطة بين الجماعات الكبرى على الأقليات وانعكاسه على أوضاع الأقليات (الصراع العربيّ الكرديّ على المناطق المتنازع عليها)، ومقدار تأثير ذلك على هوية هذه الجماعات ومدى مشاركتها السياسية ونيل حقوقها التي نصّ عليها الدستور.

وبغية تقديم تصوّر مستقبليّ سوف تناقش الورقة مستقبل التعددية في العراق من خلال رسم خريطة طريق للحفاظ على التعددية، ومناقشة مجموعة من المقترحات التي تناغم مع سيناريوهات مطروحة لنقاش مستقبل هذه التعددية.

تشكل تعددية الانتماءات الدينية والعرقية ظاهرة عامة قلما يخلو منها مجتمع من المجتمعات، بل هي تعدد مصدر ثراء في المجتمعات المتقدمة. أما في بلداننا العربية وتحديدًا في المشرق العربي إذ تعد الطائفة هي مصدر التنظيم الاجتماعي الأهم فإنها ظلت ومنذ تأسيس تلك الدول وحتى اليوم مصدر التحدي الأهم للنخب والنظم السياسية.

وإذا كان للعامل الخارجي دوره الكبير في إثارة الطائفية، فإن المسؤولية الأولى تقع على عاتق النظم التي فشلت في تطوير صورة مقبولة للاندماج الوطني. فقد فشلت مشاريع التوحيد الثلاثة متمثلةً بالمشروع القومي والمشروع الإسلامي والمشروع القطري في إنجاز تلك المهمة. وقاد الطابع الاستبدادي العصبي للدولة العربية إلى تعزيز انكفاء الجماعات الطائفية والعرقية إلى عصبياتها التقليدية وتذرع الدولة والمجتمع إلى مكوناتهما ما قبل الحديثة. وأصبحت الفدرالية والكوفدرالية هي الحل المطروح اليوم كمخرج وحيد لمشكلة الاندماج القومي في بعض تلك البلدان، ونشط العامل الدولي والإقليمي في استغلال تلك الانقسامات لمصالح إقليمية ودولية.

يهدف البحث بالأساس إلى الكشف عن حيثيات إشكالية الهوية والاندماج القومي في البلاد العربية من حيث علاقتهما بالمسألة الطائفية، إضافة إلى تقديم الحلول الناجعة لهاتين الإشكاليتين مع دراسة حالة العراق كنموذج واضح لهما بحيث باتت البلاد مهددة اليوم بالانقسام إلى ثلاثة أقاليم أو دول.

ويعتمد البحث على الاستفادة من آليات البحث في أكثر من منهج في التحليل السياسي؛ وينطلق من فرضية مؤداها أنّ بناء الهوية الوطنية وتعزيز الاندماج الوطني يتطلبان إيجاد شروط جديدة للعقد الاجتماعي في تلك البلدان تقوم على الديمقراطية والمشاركة والتوزيع العادل للثروات مع الاعتراف بالهويات الفرعية وعدها مصدر إغناء لا إلغاء للهوية الوطنية الجامعة.

ويتوزع البحث على مبحثين يتناول الأول منهما بحث علاقة الطائفية بالهوية والاندماج، ويتناول الثاني دراسة أنموذج العراق.

ويخلص البحث إلى تثبيت الاستنتاجات الآتية:

■ إنّ أغلب بلدان المشرق العربيّ والتي تشكّل فيها الطائفة وحدة التنظيم الاجتماعيّ الأهمّ فشلت في خلق هويّة جامعة، وكذلك في عمليّة الاندماج القوميّ. ويعود ذلك إلى فشل مشاريع التوحيد الثلاثة القطريّ والقوميّ والإسلامي أوّلاً والطابع الاستبداديّ العصبيّ لتلك النظم السياسيّة الذي حال دون مشاركة مختلف المكوّنات في السلطة والاستفادة من عوائد التنمية، الأمر الذي قاد إلى انكفاء تلك الفئات إلى تكويناتها التقليديّة ما قبل الحديثة وطرح الفدراليّة أو الكونفدراليّة كخيار لمواجهة هذه الأزمة.

■ الدور المهمّ للعامل الخارجيّ والدويّ والإقليمي في إثارة النزعات الطائفيّة في البلدان العربيّة ومن بينها العراق بغية تقسيم منطقة المشرق إلى كيانات عرقيّة وطائفيّة لتأمين مصالح الدول الكبرى وحماية الكيان الصهيونيّ.

■ ومع ذلك فإنّ تفعيل دور العامل الخارجيّ هو تعبيرٌ عن عدم وجود مناعة لهذه البلدان ضدّ التداخل الخارجيّ بسبب اعتماد العنف في مواجهة المطالب المشروعة لبعض الفئات واستناد النخب السياسيّة إلى الولاءات الطائفيّة والدينيّة، أو وضع كلّ جماعةٍ في مواجهة الأخرى.

■ وفي نطاق نموذج الدراسة نجد أنّ النخب السياسيّة العراقيّة فشلت منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١ في عملية بناء الهويّة الوطنيّة والاندماج الوطنيّ وكان للعامل الطائفيّ دوره الأهمّ فيّ هذا الفشل، وقد ترسّخ ذلك عقب الاحتلال الأميركيّ للعراق عام ٢٠٠٣ الذي عمل على ترسيخ أنموذج المحاصصة الطائفيّة، كما ساهمت الممارسات السياسيّة لبعض القوى على تعميق الشرخ في الصفّ الوطنيّ حتّى أضحت البلد على حافة التقسيم والانحيار.

■ إنّ الحلّ الأمثلّ لاشكاليّة الهويّة والاندماج في هذه البلدان هو في تبنّي مشروع وطنيّ يؤسّس لعقد اجتماعيّ وسياسيّ جديد يركّز إلى بناء الهويّة الوطنيّة الجامعة أوّلاً واعتماد سياساتٍ ناجحةٍ للاندماج الوطنيّ تضمن مشاركة الجميع في إدارة السلطة والاستفادة من عوائد التنمية، وتشجيع التكوينات الحديثة كمؤسّسات المجتمع المدنيّ والنظر إلى الهيئات الفرعيّة كمصدرٍ إغناءٍ وتكامليّ للهويّة الوطنيّة الجامعة.

تقدّم هذه الورقة مدخلًا نقديًا لفهم العلاقة بين الإحصاء كعملية تعداد للسكان وتصنيف لهم، وصناعة الطائفية أو تثبيتها وإعادة إنتاجها أو إضعافها. ويتركز انشغال الورقة على عرض التصورات التي أولت الإحصاء موقعًا مركزيًا في صناعة الطائفية وتثبيتها في دولة ما بعد الاستعمار، مع نقاش هذه التصورات العامة ونقدها، وفحص الأسباب والمبررات التي دعت إلى منح العملية الإحصائية تلك الأهمية. وتسهى الورقة للاقتراب من الأثر الفعلي والدور المحدد الذي تؤدّيه عملية الإحصاء حيال الطائفية إمّا بالتركيس أو النفي أو إعادة الإنتاج.

وتسلك الورقة في سبيل تحقيق هدفها مسلكين أولهما نظري: يناقش التصورات العامة التي أولت الإحصاء أهمية في تشكيل المجتمعات ومشهدها الطائفي في دولة ما بعد الاستعمار، انطلاقًا من اعتقاد الإحصاءات والتعداد السكاني والتصنيف من أدوات الإدارة والسيطرة الاستعمارية وخلق صنافات جديدة قائمة على أساس طائفي وإثني وعرقي في البلدان المستعمرة وتثبيت تلك الصنافات وتكريسها من خلال العملية الإحصائية وما تنتجه من إشهار للأعداد والأحجام والتباينات بين السكان/ موضوع الإحصاء. ووصولًا إلى الأدبيات والطروحات المستدخلة دراسات الضبط والرقابة في الدولة الحديثة وما تركّز عليه من نقد للأرقام والإحصاء، وتحديدًا ما بات يعرف bio-politics، وهذا هو مدخل تساؤل البحث في مشكل "الإحصاء" وموقعه في تفسير الحالة الطائفية.

وتطرح الورقة فرضية أولية مفادها أنّ ما أربك قدرة الباحثين في هذا المجال على تحديد فعالية الإحصاء في الحالة الطائفية، هو الإرث النقدي الذي قوبل به "الإحصاء" من حقبة الاستعمار وما بعدها وعبرت عنه عديد دراسات مدرسة التابع والدراسات ما بعد الكولونيالية، واتساع الريبة من الأرقام الصادرة عن الدولة في النموذج ما بعد الحداثي للتحليل، والتوسع في تفسير دور العملية الإحصائية وأثرها في تشكيل المجتمع. وهذا قاد إلى تصورات عامة يعوزها التثبت والفحص، ووجدت طريقها سريعًا إلى السجال السياسي والمجتمعي

أما المسلك الثاني فهو محاولة لتحديد موقع فعلي للعملية الإحصائية في صناعة الطائفية والأقليات وإعادة إنتاجها. وفي هذا الجانب، تنطلق الورقة من قناعة مفادها أنّ العملية الإحصائية كتكسب قيمتها في متواليات عمليات صناعة الطائفية وتكريسها من خلال اقتراحها بمتغيرات وعوامل أخرى أكثر مركزية في عملية صناعة الطائفية وتكريسها، أهمّها بناء جهاز دولة (مؤسسات دولة) وفق نظام محاصصة طائفية، وترى الدراسة أنّ هذه العوامل هي ما يمنح العملية الإحصائية قيمتها كأداة فاعلة في تكريس الطائفية.

وتعتمد الدراسة في سياق بحثها على النظر في الحالتين اللبنانيّة والسوريّة، مع محاولة لفحص مشكل الإحصاء في سياق النظم غير الديمقراطيّة وحتمية استخدامه في السجال السياسيّ كمدّة لتكريس الطائفية بصرف النظر عن كون العملية الإحصائية بشقّها الإجرائي بعيدة عن شبهة تكريس الطائفية أو إعادة إنتاجها. وهذا ما يقود إلى منح العملية الإحصائية حجمها الأكثر دقة في الدراسة والبحث وفي الواقع أيضًا.

شاهد على الطائفية من المنفى: حالة أمين معلوف.

عبد الرزاق أمقران

أجبرت الحروب الطائفية التي عرفتها بعض البلدان العربية العديد من المثقفين العرب على هجرة أوطانهم الأصلية والالتحاق بالمنفى كملاذ يعتقدون أنه يقيهم "شرّ التورط" في تلك الحروب كما تورط من فضل من نظرائهم البقاء والمقاومة، سواء من خلال المشاركة في العمل العسكريّ أو من خلال العمل السياسيّ في إطار أنشطة الأحزاب السياسيّة المتخندقة طائفياً.

بعد أمين معلوف، الكاتب اللبناني، من هؤلاء المثقفين الذين رمى بهم عبث الطائفية إلى أحضان المنفى، الوطن البديل الذي تحوّلوا فيه من بعيد إلى شهود على الطائفية بعدما كانوا في الأصل روافد وأوعية لها.

تماهى المنفى مع الإبداع وأصبح الأول فضاءً مريحاً للثاني. وبين طرفي هذه الثنائية بنى أمين معلوف مشروعاً فكرياً توجهه رواياته الكثيرة وأعماله الفكرية على قلّتها، فينشر لنفسه في المحصلة صورة المثقف اللبناني الحريص على النأي بالنفس" (حتّى نستعمل آخر ما ابتكره الساسة في اللغة السياسيّة) بخصوص ما يتجاذب لبنان من صراعات طائفية ومذهبية. موقف قد يوصف بالحياديّ والداعي إلى تغليب الحوار والخود عن قيم التسامح بين فئات الشعب الواحد وكلّ العناصر هذه وغيرها من المفروض أن تخرج أمين معلوف من دائرة المثقفين المتورطين في الطائفية.

لكن، عندما نسائل مفهوم التورط قد نتجاوز معنى المشاركة في العمل العسكريّ والسياسيّ وندرج صوراً أخرى من التورط في الطائفية، فإذا كان البقاء في لبنان والاكتماء بحجم الطائفية توريضاً، فإنّ الفرار من لبنان والإقامة في العوالم الغربية السحرية، في اعتقادنا، توريض من نوع خاصّ وبالذات عندما يقترن بإبداع أدبيّ وفكريّ ينقل صاحبه إلى موقع لا يقوى فيه على تسطير حدود واضحة المعالم بين الانتماءات الأصلية والانتماءات المكتسبة.

كثيراً ما يصرح الكاتب اللبنانيّ بأنّه ليس لبنانياً بالمطلق وليس فرنسيّاً بالمطلق بل هو محصلة لجرعات لبنانية وجرعات فرنسية تجتمع في خلطة تحدّد في النهاية هويته.

هذا الموقف وغيره، يفضح "الحياد المستحيل" الذي اصطنعه أمين معلوف لنفسه تجاه الوطن، اللغة والطائفة، وانطلاقاً من هذا الموقع غير المريح يحدد أمين معلوف لنفسه مهاماً غير المهام المتوقعة من لبناني مسيحي متكلم بالعربية والتي على رأسها مدّ الجسور بين العالم الغربي والعالمين العربي والإسلامي وفي المقام الثاني إقناع الجميع بأن العصر عصر الغرب على الرغم من حرصه على تبيان الاختلالات التي أصابت الجميع.

مقارنةً بالمجهود الفكري المبذول لتبيان الأمرين المذكورين أعلاه، تسجن الطائفية عند أمين معلوف في خطاب يجمع الشجب، الاستنكار، الأثم وأحياناً الأمل في أن تتحسن الأمور في لبنان...

الورقة البحثية تنبني على فرضية مؤداها أنّ أغلب أعمال أمين معلوف إنّما تقترح بنظرنا نسقاً من المسوّغات يبرّر من خلالها عدم "تورّطه" في الطائفية داخلياً (أي عدم بقائه في لبنان) وعدم تورّطه خارجياً (أي المشاركة في تأجيج الطائفية وهو بعيدٌ عن لبنان). أما منهجية تتبّع الفرضية الموجهة للبحث فتتلخّص في دراسة روايات أمين معلوف التي تحمل رصيذاً يهتم بالطائفية في لبنان ونولي أيضاً اهتماماً خاصاً لكُتبه الفكرية التي ظهرت فيه الطائفية كجزءٍ متمفصلٍ وغير مستقلٍ عن قضايا إنسانية شاملة.

نحو نموذجٍ للتعايش بين الطوائف

عبد اللطيف المتدين

إنّ عملية بناء الدولة في المجتمعات المركّبة التي تعرف اختلافات ثقافية ودينية يجب أن تأخذ في الحسبان أنه ليس من الضروريّ انصهار هذه المكونات في كيانٍ دينيٍّ أو مذهبيٍّ واحد. إن اعتماد الديموقراطية في مجتمعٍ مُشكّلٍ من طوائفٍ مختلفةٍ يترتب عنه وجوب حماية حقوق أبناء هذه الطوائف وتوجهاتهم الدينية والفكرية التي لا تنسب إلى أي طائفةٍ أخرى. ومن أجل فرض الاستقرار في المجتمع المتعدّد الثقافات ليس من المطلوب تميطه أي إخضاع أفرادها لنمطٍ دينيٍّ أو ثقافيٍّ واحد، بل المطلوب هو فتح حوارٍ بين المجموعات المختلفة ونشر ثقافة التسامح والمشاركة.

نطمح في هذه الورقة إلى بناء نموذجٍ لمعالجة مشكل الصراع بين المجموعات ذات الهويّات المختلفة من خلال بيان عناصره القانونية والسياسية مبرزين أهمية الاندماج (Integration) الذي يُعطي من شأن الدولة ويؤكد على دورها في حفظ الحقوق والحريات وفرض احترام القانون، والاندماج هو أن تسود حالة من التوافق والتعايش بين أفراد مجتمعٍ واحدٍ بينهم اختلافاتٍ دينيةٍ أو ثقافيةٍ أو إيديولوجيةٍ واضحة. يظهر هذا الاندماج من الناحية الثقافية في انتشار ثقافة التعايش وقبول الآخر المختلف والقبول بالاختلاف، ويظهر من الناحية السياسية في حصول المجموعات المختلفة كالتوائف والإثنيات على حق المشاركة في اتخاذ القرار السياسيّ بناءً على ترتيباتٍ سياسيةٍ تضمن نجاح هذه المشاركة.

مقدّمة تتناول أسباب الركود والتخلف وتأثيره في استمرار الطائفية. وأهم ما فيها أنّ الاستبداد السلطانيّ لدول الاقطاع العسكريّ خنقت إرهابات التطور والتقدم، وعرقلت الانتقال من نظام طوائف الحرف إلى الثورة الصناعية، وبالتالي الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية. وتقدّم الدراسة نماذج من الأدبيات العربيّة الشامية المنوّهة بالاستبداد، والمبرهنة على دور العوامل الداخليّة في التخلف.

قامت العاقبة وتحديداً عمودها الفقريّ من الحرفيين بسلسلة من الانتفاضات في المدن العثمانيّة الشامية (قبل ومع بداية زحف الرأسمالية إليها). فقد جثم على صدر هذه المدن حكّام الدولة السلطانية بعساكرها وجباة ضرائبها. ولم يكن أمام العاقبة المقهورة سوى "الانتفاضات" المتلاحقة تحت سقف "الولاء للسلطان"، الذي كانت تجهل كيف يعيّن وبطائنه في قصور عاصمة السلطنة استنبول.

في العقود الأولى من القرن التاسع عشر أخذ الاقتصاد الحرفيّ يتلقّى أول ضربات أمواج البضائع المصنّعة القادمة من أوروبا. وقد أدّت المزاحمة الأجنبية للإنتاج المحليّ إلى اهتزاز نظام طوائف الحرف اليدويّة وخلق توتراتٍ نفسيةٍ في أوساط الحرفيين.

تحت عنوان "رياح الطائفية تمهّب على التنظيمات لخلق الإرهابات الحداثيّة"، استعرضت الدراسة كيف استغلّت الرجعية العثمانيّة خوف الناس من التنظيمات، وأنها معادية للدين، ودفعت باتجاه وقوف التحركات الشعبيّة ضدّ سياسة إصلاح الدولة العثمانيّة الإقطاعية ذات التراث العسكريّ الانكشاريّ وتحويلها إلى دولة "بورجوازية إقطاعية"، دولة مع ما تيسّر من معالم الدولة الحديثة الأوروبيّة البورجوازية ممزوجة بدولة تجمع أشتاتاً من تراث الدولة السلطانية مع وجه إقطاعيّ جديد.

ونرى أنّ قومة حلب عام ١٨٠٠ وما آلت إليه من هجوم على الحيّ المسيحيّ، وأحداث دمشق ومذابحها الطائفية عام ١٨٦٠، لا يمكن فصلهما عما كان يجري في الدولة العثمانيّة في مرحلة الانتقال من عصر الإقطاعية العسكرية أو إقطاعية المالكنة إلى عهد الدولة الإقطاعية (إقطاعية الملكية الخاصّة للأرض) ذات المشارب البرجوازية النابعة من ضغط العوامل الخارجيّة والداخليّة.

وهنا نقلت الدراسة رأي مثقّف نهضويّ عربيّ سنّيّ دمشقيّ (هو أسعد الأسطواي) استند إلى مخطوط جدّه المعاصر للأحداث مبيناً الفئات الاجتماعيّة التي انجرت وراء الفتنة الطائفية، وملقياً الأضواء على الأسباب الاقتصاديّة للفتنة.

وتبيّن الدراسة استنادًا إلى التاريخ الشفويّ، الذي جمعه كاتب هذه الأسطر، وأرشيف فتسشتاين فنصل بروسيا في دمشق أنّ مسيحيّ أرياف ولاية الشام أثناء أحداث ١٨٦ الطائفية لم يصابوا بأذى، إلّا ما ندر.

قارنت الدراسة بين حملة إسماعيل الأطرش الطائفية في حزيران / يونيو ١٨٦ من جبل حوران إلى جبل لبنان والحملة الوطنية العربية إلى إقليم البلان في لبنان عام ١٩٢٥ بقيادة زيد الأطرش (شقيق سلطان باشا)، والتي سارت تحت علم "الدين لله والوطن للجميع". وكانت هذه الحملة إحدى ثمار الثورة الوطنية السورية، الداعية إلى توحيد البلاد واضعةً حدًا فاصلاً بين الحملات الطائفية والحملات الوطنية.

تضمّن فصل من "العثمانية"، إلى الوطنية العربية.. والعودة إلى الضياع مجموعة من الأطروحات تشير إلى بعضها:

١ - أسهم الحكم العثمانيّ الإقطاعي، ومن قبله المملوكي، في ترسيخ دعائم الطائفية. فطبيعة الدولة العثمانية الإقطاعية، قبل عهد التنظيمات في منتصف القرن التاسع عشر، دفعت الناس للدفاع عن أنفسهم وأرزاقهم في اتجاهين متوازيين:

■ الاحتماء بالتكتلات العشائرية والطائفية المتوارثة.

■ خلق (تكوين) تكتلات عشائرية أو عائلية أو طائفية جديدة.

٢ - كان انهيار الدولة العثمانية عام ١٩١٨ حدثًا تاريخيًا مهمًا وخطوة اجتماعية إلى الأمام، حرّرت قوى وطنية جبارة من الفلاحين وجماهير المدن المضلّلة بشعارات الطبقة الحاكمة العثمانية واستغلالها للدين، واستخدام رجالاته للتغطية على ممارسات الدولة السلطانية وتعنّف حكامها.

لقد نشط انهيار الدولة العثمانية الحركة الجماهيرية في المدن أولًا ومن ثم في الريف، وأكسب حركة الاستقلال العربيّ صفاء وقوّة. كما قلب تدريجيًا ميزان القوى داخل حركة التحرر الوطنيّ العربية لمصلحة قوى التقدّم والوطنية. وهذا ممّا أسهم في تقليص نفوذ كلّ من الطائفية والعشائرية. مع بقائهما واستعدادهما للظهور في كلّ لحظة تحدث فيها خلخلة في بنية المجتمع.

ويلاحظ أنّ عقديّ أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين اتّصفا بتراجع الولاءات الطائفية والعشائرية لمصلحة الولاءات الوطنية والقومية وبخاصة في سوريا الأمّ. كما أنّ العلاقة بين الطائفية والعشائرية داخل منطقة معينة اتّصفت بعاملين متضادين هما: التجاذب والتضامن، والتدافع والاقتتال. فالطائفة متّحدة تجاه الجوار ولكنّ عشائرها تدخل في خصام يصل حدّ استخدام السلاح في ما بينها.

٣ - سارت البورجوازيات البيروقراطية والطفيلية من جميع المذاهب في الثلث الأخير من القرن العشرين . ولا تزال . على خطى الأعيان العثمانيين السابقين من ملاك الأرض في احتكار ثروات العباد وترسيخ دعائم الاستغلال والاضطهاد.

ويتّصف التاريخ السوريّ في النصف الثاني من القرن العشرين بانتقاله من الاستغلال الإقطاعي الذي جرى سابقاً باسم الدين إلى الاستغلال الرأسمالي الطفيلي مستغلاً اسم " الاشتراكية " في البدء ثمّ تحوّل إلى الاستغلال باسم " اقتصاد السوق الاجتماعيّ " ظاهرياً : أما عملياً فهو اقتصاد الرأسماليّ الطفيلية المنفلتة من عقالها والتي تحرسها المباحث السلطانية . وهو يستند في عمله إلى طائفة من رجال الدين السائرين تاريخياً مع كل حاكم.

٤ - اندلعت التحرّكات الشعبيّة في آذار / مارس ٢٠١١ وكان الرجاء معقوداً عليها للسير بالبلاد في طريق النضال السلمي المناهض " للإقطاعيّة الجديدة " والوصول إلى " إصلاح اجتماعيّ " متمم للإصلاح الزراعيّ. وفي الوقت نفسه إفساح المجال لدخول البلاد عهد دولة وطنيّة ديموقراطية مدنيّة لجميع أبنائها.

و"شاءت الأقدار " أن تنزلق التحرّكات نحو العمل المسلّح، الذي اتّخذ وجهًا طائفيًا أزال الوطنية الجامعة، وأوصل البلاد إلى التمرّق وقاد العباد إلى الموت والتهجير والشقاء...

الفصل الأخير من الدراسة جاء تحت عنوان: الدولة الوطنية السورية الحديثة في مهبط الرياح. أول هذا الفصل اهتمامًا إلى التحرّكات والاحتجاجات وتشابك الدوافع الطبقيّة مع العصبيّات الطائفية في عهد البعث (١٩٦٣-٢٠١١). وأهمّ هذه التحرّكات:

- حوادث حماة في نيسان / أبريل ١٩٦٤ وخلفياتها الاقتصادية والاجتماعية.
- حوادث حماة شباط / فبراير ١٩٧٢ ومواقف القوى الاجتماعية، مع ملاحظة وقوف قوى سنيّة وازنية ضدّ تحرك الإخوان المسلمين.
- تحرك التجمّع الوطني الديموقراطيّ للحزب اليساريّة أواخر سبعينيات القرن العشرين اكتفى بإصدار البيانات دون النزول إلى الشارع، وسرعان ما حاصرته القبضة الأمنيّة ملفيّة برموزه في السجون.
- ربيع دمشق ٢٠٠٥ (ضمّ متقّفين يساريين من جميع الطوائف، واتّصف بوجهه الوطنيّ)، والدعوة إلى إحياء المجتمع المدنيّ.
- تغيير مواقف القوى الطبقيّة من التحرك الإخوائيّ لعام ١٩٧٢ والتحرّكات الشعبيّة بعد آذار / مارس ٢٠١١ (الفلّاحون السنّة المنتفعون من الإصلاح الزراعيّ وقفوا ضدّ تحرك الإخوان المدعوم من أبناء كبار الملاك، أبناء وأحفاد هؤلاء وقفوا مع التحركات الشعبيّة) وتصادت العصبيّات السنيّة ضدّ النظام ذي الطابع العلويّ، ودخول قوى شبانية لها وزنها إلى الميدان.

■ التحركات الشعبىة ربيع ٢٠١١، التي غابت عنها المطالب الاقتصادية واخذت المواقف الطبقيّة، التفت حول شعار " الحرية والكرامة ". وقد أطلق على هذه التحركات اسم "ثورة".... ومع انزلاق هذه " الثورة" نحو العسكرية تغير وجهها، وتلاشت دوافع المنتفضين الطبقيّة المكبوتة، ودُفن الطموح إلى الديمقراطية وإعلاء شأن المجتمع المدنيّ، وتبخّرت المشاعر الوطنيّة الجامعة، وارتفعت رايات الطائفيّة والمذهبيّة في عنان السماء، كما اشتدت سواعد المستفيدين من العشائريّة...

اخذت الوطنيّة وكثر جلاؤها.. والطبقيّة المغيبيّة يقبع جمرها تحت الرماد.. رماد الطائفيّة، التي تعصف رباحها مفتلعة ما بناه رواد النهضة العربيّة والتنوير الإسلاميّ.

الصورة النمطيّة وصناعتها للطوائف والأقليات في بلاد الشام

في كتب الرّحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر

عبد الملك الزوم

تعرّضت سوريا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر لأقوى حملة فكرية شرسة صبّت جام غضبها على عنصر التعدّد القوميّ والثروة والتركيب الفسيفسائيّة المعقّدة لمكونات الشعب السوريّ عرقياً ومذهبياً ودينياً. وكان صدى الحملة في أوروبا مدوّياً كونها الراعية لها، وظهرت هذه الحملة بنهج جديد اعتمد التمييز بين العرق الأرقى والمسيطر، والشعوب التابعة. خلافاً للحملات التقليديّة التي يقودها العسكر، قاد هذه الحملة، التي اتّخذت من الريشة والحبر والورق سلاحاً لها، نخبة من المفكرين والمستشرقين الفرنسيين على تراب الأرض السوريّة وعادوا بكنوز لا حصر لها من الصور النمطيّة والتراثيّة والثقافيّة التي نقلوها عن ذلك البلد، وتعمّدوا نقل صورة عن بلد يحتضر، يأكل فيه القوي الضعيف في غياب تامّ لسلطة رشيدة توقف استقصاء الأقلية المسيحيّة ممثّلة بالموارنة، وألقوا باللائمة على السلطان العثمانيّ، فكان لهذه الصورة أثر منقطع النظير شعبيّاً وفكريّاً وهذا ما ساق الإمبراطوريّات الغربيّة للتدخّل لوقف هذه النزاعات المختلفة والمنقولة بصورة غاب منها الحياد أمام الالتزام بالمبادئ العلميّة البحثية في وقت كانت فرنسا تعيش فيه أوج عصر التنوير، ووُظفت هذه القضية ومُررت بصورة أو بأخرى على أنّها اعتداءات على الطائفة المسيحيّة بصورة أساسيّة فشكّلت نقطة البداية وذريعة للتدخّل.

طوائف الخوف: تأملات في أساطير التخويف وصناعة التقسيم الطائفي

عبد الوهاب الأفندي

يعرّف توي بيشر "الروح الطائفية" بأنها نظرة إلى العالم "تجمع بين ضيق الرؤية وسعة التطبيق"، بمعنى أنها ترى العالم من منظور ضيق، ولكنها ترى كل العالم من ذلك المنظور. وتتميز الطائفية فوق ذلك، كما يلاحظ ليختي وكليغ، بانتقائية في الرؤية والتقييم تجعلها عاجزة عن تبصر حقيقتها: فالآخر دائماً هو "الطائفي"، ولا بدّ ابتداءً هنا من التفريق بين "الطائفية" بهذا المعنى، وبين مختلف ضروب الانتماء الديني أو القبلي أو العرقي أو الأيديولوجي. فليس كلّ تعبير عن مثل هذه الانتماءات بالضرورة طائفيًا. فالأصل في الهويات المتعددة أنها تثرى الحياة بتنوّعها، وتكون مصدر اعتزاز وانتماء، وإيما تتشكّل "الروح الطائفية" من حالة "انغلاق عدواني" على الذات، وحالة "حصار" ذهنية ترى في العالم الخارجي تهديدًا متزايدًا. وتذهب هذه الورقة إلى أنّ العامل الأهم في تبلور الروح الطائفية يتمثل في نسج أساطير وروايات التخويف من مخاطر تهديد الهوية باندثار وضياع وشيك عبر مؤثرات ومغريات خارجية، أو من عدوّ خارجي مترصّ يهدّد "الطائفة" (بالمعنى الأوسع) في وجودها أو مصالحتها الحيوية.

وليس بالضرورة أنّ يقود هذا الإحساس بالخطر إلى عدوان على الآخر، لأنّه أحياناً قد يؤدي إلى العزلة والانغلاق، ولكن استمرار حالة الترتب والتربص غالباً ما يحفز على إجراءات "استباقية" تؤدي بدورها إلى ردود أفعال مضادة، وبالتالي صراعات. فمعظم الحالات التي شهدت صدمات عنيفة بلغت حدّ الإبادة الجماعية، كما كان الحال في رواندا أو يوغسلافيا وغيرها، سبقتها مراحل من الترويج لأساطير التخويف، والروايات التي تمجّد الذات في مقابل خصم يصوّر في الوقت نفسه نقيضاً يفقد هذه الصفات النبيلة، وعدوّاً مترصّاً يبطن الغدر. وبالطبع فإنّ هذه التقسيمات الأسطورية لا تجري في فراغ، بل تنطلق من واقع بنية اقتصادية اجتماعية قائمة، ويجري تدعيمها عبر مغامرات وعزّز أو تضعف الخطوط الفاصلة. ولكن التحليل الذي ننبأه هنا يرى أنّ طبيعة روايات التخويف تضعف عمل الحوافز المادية، لأنّ الأسطورة تصوّر الوجود نفسه على أنه في خطر، ممّا يزيّن التضحية بكلّ شيء دون ذلك، كما تدلّ على ذلك الآثار التدميرية الشاملة للحروب الأهلية التي شهدتها بلدان مثل لبنان والعراق والسودان وسوريا.

وتبسط الورقة هذه المقاربة النظرية لصناعة الهوية المهدّدة، ثم تتأمّل في تطبيقاتها في نزاعات شهدتها عددٌ من دول المنطقة، منها السودان وسوريا والعراق، بالإضافة إلى الحالة المصرية التي تعطي أبرز نموذج عملي يتبلور أمام أعيننا لنسج أساطير تمجّد (ما لم يجر التصدي لها قبل فوات الأوان) لخلق انقسام "طائفي" مدعّم يتشكّل عبر خطاب سياسي إقصائي (وكل الطوائف تنشأ من خلافات ذات طابع سياسي). وتظهر الحالة المصرية دور "صناع الأساطير" والمقاولين السياسيين في نسج أساطير التخويف

والتخوين هذه والترويج لها وتثبيتها، ثم الدفاع عنها بـ "أساطير مكمّلة" تسدّ الثغرات الواضحة فيها. ذلك أنّ الروح الطائفية تعيد إنتاج نفسها، وتتغذى من الآثار التي تخلفها، كما يحدث عندما يؤدّي الخوف إلى فرز جغرافي، أو خلق "جدار برلين" من الأساطير التي تحضّن نفسها من الروايات المضادة. وبشاهد هذا مثلًا في الفرز الإعلامي حول الأزمات المصرية والسورية، إذ لا تتخلّق "طائفية إعلامية" عبر تحلق كل فئة حول قنوات تواصل مغلقة على نفسها.

وتخلص الورقة إلى أنّ أهمّ خطوة لتخفيف حدّة الصراعات يجب أن تبدأ من تفكيك هذه الأساطير، وهي عملية يجب أن تجري بحذر شديد، لأنّ مثل هذه الأساطير تتحوّل إلى أغمام قد تتفجر عند اللمس، لأنّها تصبح من مكونات الهوية. وعليه فإنّ أي محاولة لمناقشتها بصورة عقلانية قد تصوّر بدورها على أنّها عملٌ عدواني سيئ النية، يؤكّد ما تذهب إليه هذه الأساطير من كثرة المتربّصين وسوء طويتهم.

جدل الطائفة والمواطنة:

الحركات الاجتماعية القبطية الجديدة في سياق الثورة

عبد البرماوي

تستكشف الدراسة حدود ظاهرة الحركات الاجتماعية الجديدة في سياق جدل الطائفية والمواطنة الذي صاحب الثورة المصرية. وتدرس تشكّل تكوينات شبائبة قبطية سرعان ما استحوّلت حركات اجتماعية ضمن فضاء اتّسع للمئات من تكوينات الفعل الاحتجاجي الجماعي الصغيرة، التي توجّهت للمجتمع القبطي، بأكثر ممّا توجّهت للدولة. وكان احتجاجها يستهدف كسر سيطرة الكنيسة على الشأن القبطي، وينطلق من عدم الثقة فيها بوصفها حليفًا للسلطة، قلّص من قدرة الأقباط على تمثّل حقوقهم ودمجهم سياسيًا.

صار تتبّع ظاهرة الحركات الاجتماعية كطريقة للتنازع السياسيّ *political contentions* تتعاطي من خلالها الجماهير مع السياسات العامة مبحثًا أساسيًا في الدرس السوسيولوجي في مصر في ما بعد الثورة. على الرغم من أنّ بعض عناصره التطبيقية لا زالت إشكالية، إلّا أنّه عند تطبيقه على الشأن القبطي في مصر، يمنحنا رؤيةً واسعة في فهم ظواهر العجز الديمقراطي، وإدراك مدى تكلس القنوات والمؤسسات التي نشأت بغرض التعبير والتمثيل السياسيّ عن مطلبيات فئوية أو عامّة.

تتناول الدراسة عدّة مسائل منها إعادة تعريف "السياسي" من منظور الأقلية القبطية، في سياق جديد تشكّل مع الثورة، أوسع من المجال العام، وسمح بحركة أكثر حرّية

للمجموعات الشابة والمبادرات الناشطة خارج حدود العمل الاجتماعي التقليدي لدى الأقباط. ويبحث فاعلية هذه الحركات وخطابها الجديد في إطار تحديات عنفي طائفي تضاعفت معها المخاطر وتضاعدت معها أوجه الصراع الاجتماعي التي يعايشها الأقباط. في ذلك تستعرض الدراسة المطالب بالإصلاح السياسي والاجتماعي التي حملتها الحركات الجديدة، وتحاول التعرف على صور الاختلاف بين هذه المطالب وأسايندها وتكتيكات الدفع بها عما كان سائدًا لدى حركات الإصلاح والمطالبة بالحقوق التي هيمنت عليها الكنيسة في ما قبل الثورة. وتعرض لصور المطالبات المصنفة وفق محكات المصلحة، والمكانة والهويّة.

في هذا يبرز زعم الدراسة بأن تحويل الخطاب القبطي من خطاب المظلومية الأقبائية، الذي يكرّس سرديّة التمييز الديني وتلويبها الخطاب القبطي عبر العقود الثلاثة الأخيرة، صوب خطابٍ أوسعٍ يتعلّق بالمواطنة، والمطالبة بالحقوق المتساوية قد ميّز الحركات الاجتماعية القبطية الجديدة.

كما تحاول الدراسة فهم طبيعة التحوّلات الجيلية التي مايزت بين هذه الحركات الجديدة وغيرها من الحركات الإصلاحية القبطية. كما تتعاطى مع المكونات الثقافية في خطاب هذه الحركات ودفعها صوب تغييراتٍ تتعلّق بالثقافة السياسية لدى الأقباط، وكسر حواجز الصمت والانعزال السياسي التي سادت مع هيمنة الكنيسة على الشأن السياسي القبطي.

تنتهي الورقة إلى استشراف آفاق التحوّل للحركات القبطية الجديدة وتحديات الانتقال من خطاب المحاصرة الطائفية وسقوفه المنخفضة والتباساته، إلى خطاب المواطنة المتحرّر من تراث المظلومية والتمييز.

الطائفية من منظور علم النفس الاجتماعي: الحالة السورية نموذجاً

عزام أمين

دكتور في علم النفس الاجتماعي وما بين الثقافات، جامعة ليون الثانية في فرنسا. مُدرّس باحث في جامعة ليون الثانية والجامعة الكاثوليكية الخاصة منذ عام ٢٠٠٤. عضو في مخبر "فريق البحث في علم النفس الاجتماعي" التابع لجامعة ليون الثانية. عضو في المكتب العلمي للجمعية العالمية للبحث العلمي في ما بين الثقافات، جنيف، سويسرا.

نُشرت له عدّة مقالاتٍ وأبحاثٍ عن الهوية والانتماء والثقافة والاندماج الاجتماعي والسلوك الثقافيّ في مجلّاتٍ عالميّةٍ متخصصةٍ في علم النفس الاجتماعيّ (سويسرا، بلجيكا، فرنسا، كندا...).

لا يمكننا إنكار الاصطفافات الطائفية الحاصلة في المشهد السوريّ في الوقت الحاليّ. فلقد تنامت مشاعر الانتماء الضيقة ما قبل الوطنيّة وأدت إلى موجةٍ عارمةٍ من مشاعر العدا والتعصّب بمسئوبيّاته المختلفة، كما باتت آلية التصنيف الاجتماعيّ والتمييز الطائفيّ تهدّد الهوية السوريّة بصورةٍ عامّةٍ. إنّ إشكالية الطائفية والهويات الأقلّيّة سواءً كانت دينيّةً مذهبيةً أو قوميّةً ستكون من أكبر التحدّيات التي ستواجه المجتمع السوريّ في المستقبل. السؤال المركزيّ الذي يطرح نفسه هو: هل ظاهرة الطائفية هي نتيجة حتميّة لطبيعة المجتمع السوريّ الذي خضع للاستبداد طيلة عقودٍ؟ أم إنّها حصيلة مسارٍ جرى إعداده عن عمدٍ؟ والسؤال الأهمّ هو: ما هي أسباب الطائفية على المستوى السيكولوجيّ الفرديّ والاجتماعيّ.

إنّ ظاهرة الطائفية ومسألة الأقلّيات في المشرق العربيّ بصورةٍ عامّةٍ قديمةٌ، وقد حازت على اهتمامٍ واسعٍ من الباحثين العرب سواءً على الصعيد الاجتماعيّ والتربويّ أو الصعيد السياسيّ والقانونيّ. ولقد أشار هؤلاء الباحثون إلى الدور المباشر وغير المباشر الذي تقوم به الأنظمة الشموليّة خفيةً أو علناً لتعزيز التناقضات الطائفية وتوازنها ولتكريس الانتماءات الضيقة والشعور الأقلّيّ والتحريض على مشاعر الكراهية، ذلك كلّه في الوقت نفسه الذي ترفع فيه هذه الأنظمة شعاراتٍ تنادي بالوحدة الوطنيّة والقوميّة. وعلى الرغم من هذا الاهتمام الواسع للباحثين العرب بظاهرة الطائفية، فتبقى الدراسات السيكولوجيّة العربيّة لهذه الإشكاليّة وربطها بالحالة الاجتماعيّة والسياسيّة نادرةً، مع العلم أنّ مسألة الهوية والانتماء والطائفية والأفكار النمطيّة تشكّل مفاهيمٍ أساسيّةً في علم النفس الاجتماعيّ.

تهدف هذه الورقة البحثيّة إلى تقديم دراسةٍ إستيمولوجيّةٍ تحليليّةٍ لظاهرة الطائفية في المجتمع السوريّ من منظور علم النفس الاجتماعيّ، وإلى تقصيّ العوامل النفسيّة الواعية واللاواعية التي كان لها شأنٌ ولا يزال في تشكّل السلوك الطائفيّ على الصعيد الفرديّ والاجتماعيّ منذ انطلاقة الثورة ضدّ النظام السوريّ. كما تسلّط هذه الدراسة الضوء على الأشكال المتعدّدة للتعصّب الطائفيّ كظاهرةٍ نفسيّةٍ ذات جذورٍ في اللاشعور الجمعيّ أو كردّة فعلٍ على إحساسٍ بالظلم والغبن.

تعريب الطائفية في المشرق العربي بين المسؤولية القانونية والضرورة الحكومية السياسية

عزیز علی عبید

مقدمًا فرضت ضرورات البحث تسمية الأسماء بأشائها، لكي لا تكون جزءًا من المشكلة وليس إحدى إضاعات الحل. فالموضوع أخطر من أن نغضيه وحدثنا على الإطلاق. لذا بناءً على رغبة لجنة التحكيم الداعية بإعادة النظر بحجم العنوان المرسل، وابتداءً، بات الاضطرار لتقليص حجم العنوان وخضة البحث معًا. وتأجيل تناول موضوعاته الأخرى في بحثٍ آخر. يناقش البحث الطائفية من رؤية ميدانية. يبحث عن جواب لسؤال هو: هل توهم البعض أنّ ثمة إغراء لا يُقاوم في محاولة تحقيق أحلامه السياسية مهاجمًا. أو مدافعًا في أفصر مدة، وبأقلّ ثمن. عبر رفع الرايات الطائفية؟ إنّ تحديد النقطة الافتراضية لمغذيات هذا الصراع، يتساءل هل اشترك الهذاف والمستهدف في التغذية، وهل أنّ الجميع قد أسهم في الفتنة بدرجة ما، فأُسهم في تغييب القانون الاجتماعي والقانون الرسمي؟. وافترض الباحث أنّ حركات الإسلام السياسي في عينة البحث العراق قد استجابت لأسس أيديولوجيتها الدينية في العدالة الاجتماعية، ومحاولة تلمس تأثيرات إفرزات تجربتها على عرب المشرق.

لاستكمال الصورة هناك افتراضات فرعية منها. أنّ الحكومات العربية ومنابرها الرسمية الإعلامية والاستخبارية والدينية هي جزء من الحلّ وليست جزءًا من المشكلة كون التهديد لهوية ومصير عرب المشرق العربي جادّ وجديّ. وهل حكومات المشرق العربي بحاجة إلى شخص جديد من أشخاص القانون الدوليّ يكون لها رديفًا وجسرًا تواصل ثنائيّ الاتجاه بينها وبين مجتمعات حبيها الإعلام واحتارت بها المخابرات؟ الباحث أجرى استبيانًا لمئة شخصية عربية مسيحية، وشيعية، وسنية بحثًا عن جواب لهذا السؤال. تكوّنت خضة البحث من فصلين ولكل فصل عددٌ من المباحث. إضافةً إلى الخلاصة، والمراجع..

بناء الأمة - الدولة ومشكلة الانشطارات

الدينية / المذهبية - من التسييس إلى العسكرية مقارنة

سوسيولوجية - سياسية (نموذج العراق)

فالح عبد الجبار

اكتسبت الانقسامات الدينية - المذهبية في العراق زخمًا بيّنًا منذ اتّسع ظاهرة الإسلام السياسي بعد الثورة الإيرانية (شباط / فبراير 1979)، وبلغت مدًى هائلًا من التسييس، ثمّ العسكرية بعد الاحتلال الأميركي للعراق (آذار / مارس 2003)، فتغلّغت في الإطار الإقليمي.

ثم اندفعت في اتساع في بعض بلدان الربيع العربي، لتعزز الاتساع الإقليمي فاعالمي للظاهرة.

ولعل النموذج العراقي هو الأكثر سطوعًا ودمويّةً، فالنزاعات الأهليّة، المذهبيّة و/أو الإثنيّة، مستعرةً، خفيةً أو علانيّةً، منذ ١٩٥٤ وحتى اللحظة، مع فواصل خفوتٍ مؤقتة، أو اتساعٍ دامٍ.

بوسع الباحث أن يتمسك بفكرة أنّ قدم ظاهرة الانقسام الدينيّ - المذهبيّ، وبروزها الحادّ مجدّدًا بعد نشوء الدولة الحديثة، يبيح الاستدلال بأنّها ظاهرةً جوهريّةً، تاريخيّةً، متّصلةً لافككّ منها.

لاريب أن الهويّات الدينيّة - المذهبيّة أقدم عهدًا من الهويّات الإثنيّة - القوميّة، وهي بالتالي سابقةً لنشوء الدولة المركزيّة الحديثة، أي ما يسمّى في الأدبيّات السياسيّة السوسولوجيّة بـ الدولة - الأمة - nation-state.

أمّا في ورقة البحث هذه فنميل إلى اعتماد استدلالٍ معاكس، مفاده أنّ ظاهرة التسييس وعسكرة الهويّات المذهبيّة معاصرة، جديدة، وظرفيّة، أي انقاليّة، ناجمة عن تحولاتٍ كبرى في تاريخ تكوين الدولة الحديثة، أبرزها الطابع المركزيّ الاحتكاريّ المفرط للدولة الحديثة واختلال بنيتها، الذي أثمر فشلها في بناء الأمة - الدولة. أمّا صعود الإسلام السياسيّ كحركةٍ وفضاء اجتماعيّ وخطابٍ بما يحمله من إمكانات انقسامٍ مذهبيّ، بالقوّة أو بالفعل، فهو عاملٌ حاسمٌ بلا مراءٍ، إلّا أنّنا نرى أنّ صعوده كان نتيجةً لفشل بناء الأمة، وسببًا لاحقًا لتحقيق أو تعميق تسييس الانقسام المذهبيّ وعسكرته.

ولعلّ نمو ظاهرة الكونيّة (أو العولمة) يمكن أن يندرج أيضًا كعاملٍ فاعليّ، بما ينطوي عليه من إذكاء الوعي بالهويّات الجزئيّة، نتيجةً لكثافة التفاعلات والاتّصالات، بموازاة أو بعد انهيار اليوتوبيات الكبرى (الاشتراكيّة).

نركّز في ورقة البحث هذه على حقل نجاح و/أو فشل الدولة في بناء الأمة، فهذا هو المنبع الأكبر لتسييس الهويّات، على الرغم من اعتماد هذا التسييس، على الخزيّن التاريخيّ للتمثّلات الدينيّة - المذهبيّة، (بما فيها من مؤسّسات إكليروسية، وبنى فقهية، وطقوسٍ رمزيّة، ومخيلةٍ جمعيّة).

نبدأ بحثنا هذا أوّلًا، بإشاراتٍ جوهريّةٍ لكنّها عامّةٌ عن معنى الأمة nation، ومعنى النزعة القوميّة، أيّ نزعة تأسيس أمةٍ nationalism، وبنائها في دولةٍ في الحقبة المفضية إلى الانتقال لتأسيس الدول - الأمم في الرقعة العربيّة، لنمضي ثاليًا في تحزيّ منابع النزعة الوطنيّة العراقيّة (أيّ النزعة القوميّة في الإطار العراقيّ)، وسيرورة بناء الدولة - الأمة في العراق، ثمّ نعيّن ثاليًا تشقّق، فانهيار هذا البناء، وما رافق ذلك من صعودٍ وتسييسٍ للهويّات الجزئيّة، على أساسٍ مذهبيّ و/أو اثنيّ، ونعاين رابعًا منابع المغذية لذلك.

موقف الفكر العربيّ النهضويّ في بلاد الشام من الطائفية والوحدة الوطنيّة (البساتنة نموذجًا)

فدوى نصيرات

إنّ اختياري "موقف الفكر العربيّ النهضويّ في بلاد الشام من الطائفية والوحدة الوطنيّة البساتنة نموذجًا" موضوعًا لبحثي جاء نتيجة تأملاتي في الواقع العربيّ الراهن وما يشهده من تحولات جذرية على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني، وفي الدور الذي يمكن أن يضطلع به الفكر الفلسفيّ وفكر النهضة العربيّة على وجه التحديد في رسم أفق جديد للحياة العربيّة في هذه الفترة العاصفة بالأحداث أو التحولات الجوهريّة العميقة في بنية المجتمع العربيّ. وكان الباعث الأساسيّ لأختيار هذا الموضوع هو الكشف عن الدور التاريخيّ الذي قام به البساتنة في التبشير بالأفكار الوطنيّة ومحاربة الطائفية والتعصّب بكافة صورته والدعوة إلى الوحدة الوطنيّة وتفعيلها في سياق الحياة العربيّة.

جرى تناول الموضوع ضمن محاورٍ أسباسبية: أولها الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي عاشتها بلاد الشام في مطلع القرن التاسع عشر والتي أدت لبروز فكرة الوطنيّة. ومنها انتقلنا للحديث عن الكيفية التي تعاطى بها البساتنة مع موضوع التّوابع الطائفيّ والحلول التي وُضعت لمعالجة هذه المشكلة. وانطلاقًا من هذا المحور رسمنا التّصوّر النهائيّ لفكرة الوطنيّة التي قدّمها البساتنة عبر استعراض جهدهم المتنوع عبر الصحف والجمعيات والمؤلفات.

وأجبتنا في الخاتمة كيف يمكن لهذه الرؤية الوطنيّة التي تبناها البساتنة أن تكون حلًا جذريًا لمشكلة التّوابع الطائفيّ التي نعيشها في العالم العربيّ اليوم.

لا توجد دراساتٌ متخصّصة تتناول دور البساتنة في تطوير الفكرة الوطنيّة ومحاربة الطائفية لكننا نجد ذلك من خلال دراساتٍ عديدة تناولت حياة وسيرة البساتنة بالعموم ومن خلال دراساتٍ تناولت الأحداث التاريخيّة التي عاشتها المنطقة العربيّة في بلاد الشام في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، ومن أهمّ هذه الدراسات:

■ رجلٌ سابقٌ لعصره: المعلّم بطرس البستانيّ ليوسف قزما الخوري، وهي دراسةٌ تناولت أهمّ إنجازات البستانيّ الثقافيّة والعلميّة. ولم تتوقّف الدراسة بالتليل عند الفكرة الوطنيّة لدى البستانيّ بل جاءت سريعةً ومختزلةً لا تفي بالحاجة ولا تقدّم تصوّرًا تاريخيًا دقيقًا للدور الذي ساهم به البستانيّ في السياق العامّ للحياة العربيّة.

■ سليم البستاني، سلسلة الأعمال المجهولة لميشال جحا، تناولت الكتابات السياسيّة والاجتماعيّة لسليم البستانيّ مركزًا على بعض الاختيارات من تراثه الأدبيّ دون تحليل.

■ أثر المعلم بطرس البستاني في النهضة في لبنان لفايز القيس، تناولت حياة بطرس البستاني ونشاطه التربوي والتعليمي بالخصوص، مع وجود إشارات سريعة إلى أثر البستاني في تحقيق الوحدة الوطنية.

■ سليمان البستاني في حياته وفكره وأدبه لمنيف الموسى، حيث ركزت هذه الدراسة على نشاطه الأدبي دون التعرّض إلا بصورة سريعة ومختزلة لنشاطه الاجتماعي والسياسي.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي يستعرض دور البساتنة في تطوّر فكرة الوطنية وجهدهم في محاربة الطائفية في بلاد الشام. ثم جاء دور المنهج التحليلي الذي بحث في دراسة هذا التطوّر وتجلياته وآلياته وصولاً إلى الاستنتاجات.

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

■ ماهي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والتحوّلات الجذرية التي شهدها الدولة العثمانية والمنطقة في مطلع القرن التاسع عشر والتي أدت لتفاقم مشكلة التنوع الطائفي؟

■ كيف تعاضى البساتنة مع مشكلة التنوع الطائفي؟

■ هل تنبّه البساتنة لدور التحوّلات الأجنبية في تعميق مشكلة الطائفية في بلاد الشام؟

■ ما هي الحلول التي وضعها البساتنة لحلّ مشكلة التنوع الطائفي؟

■ ما هو تصوّر البساتنة لمفهوم الوحدة الوطنية؟

■ ماذا يمكن أن يقدم البساتنة ورجال النهضة العربية لنا اليوم؟

حادثة حلب ١٨٥٠ : دراسة في أزمات العنف ودوافعه

داخل المدينة العربية أثناء الفترة الباكورة للتنظيمات العثمانية

فراس كريمستي

ينسب إلى التحديث العثماني في القرن التاسع عشر في الدراسات مسؤوليته عن خلخلة النظام الاجتماعي التقليدي وخلق فضاء للتوتر الديني في المدن العربية في بلاد الشام. أخذ هذا التوتر صورة سلسلة من أعمال العنف "الطائفي" في منتصف القرن، إذ قام "مسلمون" غاضبون في كل من حلب، وناپلس، والموصل، وجدة، وجبل لبنان ودمشق بالهجوم على سكان الأحياء المسيحية والجاليات الأوروبية والعمد إلى قتل العديدين منهم، ونهب ممتلكاتهم وتطعيمها. إلى جانب مآسي الأناضول التي رافقت أفول الإمبراطورية العثمانية، وضعت هذه الحوادث خيرة التعايش السلمي في العالم العثماني على المحك،

وبدا كما لو أنّ العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الحواضر العربيّة خلال الفترة العثمانيّة الطويلة لم تكن سوى استبطانٍ للعنف أو كبتٍ له.

في مدينة حلب، موضوع الدراسة، تحوّل الاحتجاج على فرض الدولة العثمانيّة التجنيد الإجباريّ وضريبة الفردة إلى أعمال عنفٍ أدت إلى مقتل بعض الوجهاء ورجال الدين المسيحيّ وإحراق عددٍ من الكنائس ونهبٍ للبيوت والمحلّات. لماذا وقع غضب هذه الجموع على جيرانهم المسيحيين وعلى هذا النحو؟ في محاولته لمناقشة هذا السؤال جعل الاستشراق الإسرائيليّ (وموثيقه معوز تحديدًا) من “العداء الدينيّ المستحكم” بين المسلمين والمسيحيين خلفيةً لهذه الأحداث وقدم ما جرى من أحداثٍ على أنّه انفجاءٌ “للتعصب الإسلاميّ”. على العكس من هذه النظرة التبسيطيّة التي تستخدم معايير “العداء الدينيّ المستحكم” أو التعصب الدينيّ كقرائنٍ لتحليل مثل هذه الأحداث، يقترح هذا البحث تناول العنف نفسه في حلب العثمانيّة موضوعًا للدراسة. أوّلاً، يتناول البحث العنف هنا مرّةً وفق منهج التاريخ العريض إذ تدرج حوادث ١٨٠٠ في إطارٍ تاريخيّ واسعٍ يعرض لما يمكن أنّ نسميه “سياسة الشارع” والتقاليد الاحتجاجيّة الأخرى التي عرفتها حلب منذ العام ١٧٧٠. وثانيًا وفق منهج التاريخ الدقيق بالتركيز على ما حدث فعلاً في المدينة يومي السادس عشر والسابع عشر من أكتوبر / تشرين الأوّل عام ١٨٠٠. يهدف هذا العرض إلى التنبيه على أنماط الاستمراريّة والانقطاع في تقاليد الاحتجاجات وممارسة العنف في المدينة، وبالتالي عدم عزل الحادثة تاريخياً كونها اصطبغت بلونٍ دينيّ فقط. إنّ كلّاً من عزل الحادثة عن التاريخ السياسيّ للمدينة والنظر إليها على أنّها جزءٌ عضويّ من العنف “الدينيّ” الذي ضرب بعض المدن العربيّة في القرن التاسع عشر، من شأنه أنّ يقدم تصوّرًا للعنف على أنّه نشاطٌ غير عقلايّ ومجايبٌ تحركه غرائزٌ دينيّةٌ من دون غاياتٍ أو مطالبٍ محدّدة.

من جهةٍ أخرى تقترح الورقة أنّ ما حدث في حلب يعود بصورةٍ أساسيةٍ إلى التعديلات التي أدخلها التحديث العثمانيّ في فترة التنظيمات الباكورة (١٨٣٩-١٨٥٦) على سياسة وإدارة المدن في الإمبراطوريّة، وليس إلى حرص رجال التنظيمات على تحقيق المساواة بين المسلمين والمسيحيين. لم تكن هذه المساواة في هذه المرحلة بالأهميّة نفسها التي ستأخذها لاحقًا في خطّ هماليون (١٨٥٦). كما تستدلّ الورقة بالتشابه البنيويّ بين ما حدث في حلب وبين الاضطرابات في بعض مدن البلقان العثمانيّ والتي على الرغم من أنّها لم تعرف أيّ تنوعٍ دينيّ، فإنّها شهدت هي الأخرى هزّاتٍ عنيفةً على إثر خطّ غولخان ١٨٣٩.

يجب النظر إلى التكوينات الجهوية والطائفية في مجتمعات الشرق الأوسط ليس بوصفها مظاهر ماضوية بل لا تزال فاعلة ومقررة في مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ولا تزال جماعة مرجعية يرتبط الأفراد بها عاطفياً وبنوياً وتشكل مرتكزاً للولاء والانتماء يتداخل مع الولاء والانتماء للوطن ومرجعياته السياسية الحديثة. وهنا تكمن الإشكالية الحقيقية في استدامة البنى العصبوية ومنظومتها الثقافية في إطار تحولات في المشهد السياسي والمجتمعي تجاه عمليات البناء الحدائثي للدولة وللحياة المدنية. وتكمن استمرارية تلك التكوينات الجهوية والمذهبية ليس وفقاً لشروطها الذاتية بل من خلال إعادة إنتاج منهجية ضمن مسارات الصراع السياسي الذي يغذي النزعات المولدة لتلك التكوينات في إطار عمليات الاستقواء بدعم وسند من ناحية وفي إطار تكتيك سياسي ينقل الصراع وتحويل موضعه بدلاً من السلطة والدولة إلى المجتمع لتعزير الانقسام الأفقي بين الأفراد ومرجعياتهم وهنا تكون السياسة فاعلة في إعادة إحياء التنظيمات العصبوية ظناً منها أنها قادرة على التحكم بها ولجمها حين شاءت. وهنا تكون عمليات التمدد اختراعاً سياسياً وليس نتاج المجتمع وطبيعته.

ولأن الواقع اليمني منظور إليه من الزاوية الأثروبولوجية يعكس تعقداً وتنوعاً في البنى العصبوية قبليةً وطائفيةً ومذهبيةً وفق مسار تاريخي، فإن الحضور السياسي للدولة لم يكن فاعلاً تجاه استيعاب هذا التعدد والتنوع العصبوي لغياب المشروع السياسي الوطني وعدم إدراك ووعي النخب الحاكمة لهذا الواقع ولأن الدولة لم يكتمل نموها التنظيمي والمؤسسي، ولم تكن دولة المواطنة بل شكّلت في كثير من الأحيان دولة القبيلة أو دولة الطائفة أو المذهب. ومع ذلك شهدت اليمن فترات تاريخية تتسم بالتسامح والهدوء بين مختلف التكوينات الاجتماعية لكنها في فترات أخرى شهدت صراعاً بل واقتتالاً مباشراً بين أفراد المجتمع وفقاً لمرجعيات مذهبية أو طائفية أو قبلية كانت السياسة والنخب الحاكمة تقوم بتغذية الصراع وتدويره.

في هذا السياق كانت الدولة في أحيان كثيرة ولا تزال هي من تشعل فتيل الصراع المذهبي أو القبلي أو المناطقي وهو الأمر الذي يتطلب مزيداً من الدراسة والتحليل السوسيو سياسي للوقوف على هذه الإشكالية ووضع تساؤلات عن مستقبل الدولة والمجتمع في اليمن في إطار استمرار فاعلية التنظيمات العصبوية وبروز قوتها الاجتماعية وتأثيرها سياسياً مقابل استمرار ضعف الدولة وعجزها في أن تقوم بدورها إنمائيًا وسياسيًا ومقابل ضعف المجتمع المدني وتكويناته الحديثة ومن ثم الكشف عن مجمل أنماط العلاقات والتفاعلات في إطار عملية تفصيل بنوي بين الدولة وتلك التنظيمات.

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على ثورة أيلول / سبتمبر ٦٢ وما تعرّض له المجتمع اليمني من متغيّراتٍ متعدّدةٍ ومتنوّعةٍ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتزايد التفاعلات بين الداخل والخارج سواءً من خلال انتقال السلع والتغلغل الرأسمالي إلى السوق اليمنية أو من خلال تزايد أعداد المهاجرين اليمنيين إلى الخارج العربي والدولي، فلم يترتّب على كلّ ذلك تغيّرٌ كبيرٌ في بنية القبيلة ومرجعيتها المذهبية. بل جاهد اليمنيون في اكتساب المهن والقليل من المعارف والبحث عن الثروة مقابل استمرار تمسّكهم بمرجعياتهم الثقافية التقليدية. والأمر ذاته في بنية المجتمع بصورةٍ عامّةٍ فلم تصبها التغيّرات بصورةٍ كبيرةٍ ومباشرةٍ خاصّةً وأنّ غالبية أفراد المجتمع لا يزالون يفتقرون الريف بكلّ ما يتّسم به من غياب مظاهر التحديث المختلفة. وهنا نجد عاملاً قوياً في ثبات الوعي التقليدي ضمن مرجعيته المذهبية والطائفية والقبلية ويبرز إلى العلن كلما اشتدّت الأزمات الاقتصادية والسياسية كما في أيامنا هذه.

وللعلم فقد شهد اليمن تجربتين سياسيتين في الشمال والجنوب خلال الفترة ٦٢-٩٠ وكان لهما دورٌ محدودٌ في التغيّرات المجتمعية وإن اختلفتا في التعامل مع القبيلة. فقد كان المسار السياسي في الجنوب واضحاً في إجراءاته تجاه البنى العصبية فقد عملت الدولة الجنوبية لتجاوز تلك البنى والخروج من أسرها التنظيمي والمعرفي في حين كانت الدولة في الشمال تستند بصورةٍ مباشرةٍ إلى واحدةٍ من تلك البنى العصبية وتمجّدها. ومن هنا ندرك تعاضم الدور السياسي للقبيلة ومرجعيتها المذهبية.

ولهذه الدراسة قيمةٌ معرفيةٌ في الكشف عن المحدّدات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تستند إليها التنظيمات العصبية وفاعلية الدولة في هذا الأمر، زيادةً على عواملٍ خارجيةٍ متعدّدةٍ. وسنعمد على مفهوم إعادة الإنتاج كمفهومٍ رئيسي في تحليلنا لأنّه يمكّننا من معرفة العوامل الحقيقية المباشرة في ظهور التمايزات المذهبية والجهوية ويمكّننا من معرفة الأبعاد السياسية في إطار الربط بين الداخل والخارج لأنّ المسألة المذهبية والطائفية لم تعد محليّة في محدّداتها وتجلياتها بقدر امتداد الخارج الإقليمي والدولي نحو تفعيل وإحياء للهويات ما قبل الوطنية وإبراز حضورها سياسياً واجتماعياً. وللعلم فإنّ اليمن يشهد أخطر مساراته الوجودية من خلال تعاضم الصراع السياسي على خلفية طائفية ومذهبية وقبلية وبحضور الدور الخارجي بصورةٍ مباشرة. وعليه تكون مهمّتنا في تقديم إطارٍ تحليلي يكشف عن مجمل الأبعاد والمتغيّرات في أصول المسألة الطائفية والمذهبية في اليمن هنا نقدّم إضافةً معرفيةً من واقعٍ مجتمعي له خصوصيته حيناً وله قسامته المتماثلة مع سياقه العربي حيناً آخر.

يرتبط موضوع البحث في الإثنيات والأقليات والطوائف، حسب ما يمكن استخلاصه من تجارب التاريخ الحديث والمعاصر، بأسئلة الدولة والمجتمع في تشكلهما وتطورهما المتواصلين. وهو يرتبط بالذات، بقضايا الاندماج الاجتماعي في الدولة الوطنية الحديثة، حيث مارست وتمارس الدولة الوطنية في الأزمنة الحديثة، عمليات في التوحيد والتنظيم المجتمعيين، الخاضعين لسلطة مركزية، أو ما يعادلها من السلط داخل المجتمع.

يمكن النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، ترى فيه أفقاً لدراسة الأبعاد المختلفة لانعدام المساواة وتفاقمها في المجتمعات العربية، ذلك أن التفاعل القائم بين مختلف صور اللامساواة في مجتمعنا، سواء بين المجموعات الإثنية والطائفية أو بين فئات المجتمع، وكذا التفاوت بين الجهات داخل حدود الدول، كلها معطيات تساهم في تأسيس وتقوية فرص استخدام ما يعزز خطاب الإثنيات وتوابعه، ويترتب عن ذلك أن الموضوع يرتبط أيضاً، بمطلب العدالة وتكافؤ الفرص وبناء التوازنات داخل المجتمع الواحد.

يمكن أن نشير في هذا التقديم أيضاً، إلى صور التوظيف العديدة التي تتم سواء باستحضار الموضوع أو تغييره، وذلك قصد تسخير التغييب أو الاستحضار لإصابة أهداف محددة، الأمر الذي يضيف عليه من الناحية النظرية كثيراً من الغموض والالتباس، ويجعلنا نشعر بأن البحث الاجتماعي في الإشكالات السياسية والاجتماعية المرتبطة به تحتاج إلى يقظة تامة. ومن هنا بالذات، تأتي أهمية الأسئلة التي يثيرها اليوم، في سياق التحولات الجارية في المجتمعات العربية مشرقاً ومغرباً.

ينتابنا ونحن نواجه الأسئلة والقضايا العديدة التي يطرحها الموضوع، في وضعنا التاريخي المتسم بالانتعاش الملحوظ للخطاب والدعاوى الإثنية والطائفية، أقول ينتابنا شعور يعزز لدينا الخوف من عودة المجتمعات العربية إلى مرحلة ما قبل نشوء الدولة الوطنية، وكأن العقود التي مرت منذ استقلال هذه المجتمعات، لم تُمكن أنظمتها السياسية من ترسيخ آليات التوحيد والاندماج المطلوبين في الدولة الحديثة.

لقد أصبحنا نلاحظ في الآونة الأخيرة، سيادة عمليات استقطاب سياسي في أغلب المجتمعات العربية، تستخدم فيها آليات معينة لمذهبة الصراعات وتوظيف الطوائف، بل واستعمال الزوايا أيضاً، الأمر الذي يبرز بوضوح عدم قدرة هذه المجتمعات ونخبها وأنظمتها السياسية، على تخطي نظام الدولة السلطانية وما يرتبط بها من ملل ونحل. يضعنا الانفلات الإثني، وقد شمل اليوم بلدانا عربية عديدة في المشرق والمغرب العربيين، أمام وضع يُفضي إلى تفتيت الدولة، ويمارس في الآن نفسه، عملية تقويض لمقومات المجتمع. كما يضعنا أمام انعدام قدرة الدول القائمة على مجابهة تحديات التنمية

وأسئلة الإصلاح السياسي الديمقراطي، وقد ترتب عن الضربات القوية التي لحقت الدولة في أغلب المجتمعات العربية، نتيجة الظروف التي تلاحقت في العقود الأخيرة من القرن الماضي، ما ضاعف هشاشة جسمها المتمثل في أنماط تسلطيتها، والمتمثل أيضاً في عدم قدرتها على بناء شرعية مكافئة لتطلعات مجتمعتها ونخبها. ودون إغفال علاقة كل ذلك، بطبيعة الصراع الدولي والإقليمي القائم في المشرق العربي، منذ ما يقرب من قرن من الزمان.

ضمن الشروط التي أشرنا إلى بعضها بصورة مختصرة في الفقرات السابقة، يحتدم الخوف والصراع، وتسقط الشرعيات الناشئة في عقود الاحتلال الأجنبي، والتي توصلت في العقود الأولى للاستقلال، لنعود في أغلب المجتمعات العربية إلى نقطة الصفر في السياسة والمجتمع. فكيف حصل هذا؟ وما هو السر في عدم قدرة الأنظمة السياسية العربية ومعارضيهما على المحافظة على مقومات الدولة؟ ولماذا لم يحصل الاندماج المطلوب في المجتمع؟ ولماذا عجزت الأنظمة السياسية العربية بمختلف أشكالها عن مواجهة التحديات التي تعترضها؟

حاولنا الإجابة على هذه الأسئلة وذلك انطلاقاً من أوليات نظرية عامة نعتبر أنها تشكل الخلفية المرجعية الموجهة لمختلف الآليات التحليلية والمفاهيم والنتائج التي انتهى إليها هذا العمل.

نقرأ إشكالية التعدد ضمن تصور يعتمد موقفاً محدداً من موضوع ثلاثي الأبعاد، يتعلق الأمر بالمجتمع ودرجات تماسكه واندماج مكوناته، والدولة وقدرتها على الضبط والتدبير القانوني والمؤسساتي، ثم العدالة وتمثّل ما يسعف بضمان التوازن والانصهار، في أفق رفع التمييز عن مختلف فئات وجهات وأفراد المجتمع الواحد. نستعين في إضاءة عملنا بمكاسب نظرية العدالة في الفلسفة السياسية المعاصرة، حيث تبلورت معطيات هذه النظرية انطلاقاً من استلهاهما لمطالب الفئات المهمشة والمتطلعة إلى تمكّن حقوقها المدنية داخل المجتمع، إضافة إلى ارتباط كثير من معطياتها بجوانب من تطلعات الشرائح الاجتماعية، التي تعاني الظلم والتمييز وعدم المساواة.

أجزنا في الورقة جملة من التشخيصات مكنتنا من الاقتراب من بعض معطياته العينية وأسئلته الملحة وجوانب من السياقات التي هيأت له شروط الإمكان وشروط التجاوز.

لم يعد ممكناً اليوم العودة إلى نظام الملل والنحل بأسمائه الجديدة، بحكم أن انخراط مجتمعاتنا في التمرس بقواعد وتنظيمات المجتمعات الجديدة، منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، ساهم في بلورة روافع مجتمعية نحن مطالبون بالمحافظة عليها وتطويرها للتمكن من إعادة بناء مجتمعاتنا. أما مختلف صور التوظيف الإثني الحاصلة في الراهن

العربي، فإنها تستعمل منطقاً يعادي المجتمع والدولة ومختلف جوامع الحياة المشتركة، الأمر الذي يؤكد حاجة مجتمعاتنا إلى استيعاب قيم التحديث السياسي.

حاولنا في المحاور التي ركبنا في هذا العمل، محاصرة بعض أحكام التيار القومي في موضوع فوزه وتعاليه على التعدد الإثني القائم في بنية المجتمعات العربية. وأشرنا في الآن نفسه، إلى علاقة الأنظمة السياسية العربية بجوانب من الانفجار الإثني الحاصلة اليوم، بحكم أن تسلطيتها وعدم قدرتها على تحقيق مطلب الاندماج الاجتماعي، وكذا تهميشها لمختلف الإثنيات داخل مجتمعاتها راكم أخطاء عديدة، ترتب عنها ما نراه اليوم من عودات مخيفة إلى مجتمعات بدون قيم سياسية، مجتمعات يحكمها نظام لا علاقة له بمكاسب الفكر السياسي الحديث وقيمه المعتمدة في تدبير الحياة المدنية.

إن فشل الدولة العربية الجديدة في تبيئة قيم التحديث، واستمرار عملها بآليات انتقائية في التدبير السياسي مع تغليب النزعات التسلطية والعنف، سهّل إمكانية توظيف مفاهيم وآليات لا علاقة لها بنظام الدولة الوطنية الحديثة. ضمن هذا السياق، نعتبر أنه لا خلاص لنا من فتن الطائفية والإثنيات في مجتمعاتنا، إلا بمزيد من توسيع مجالات قيم التحديث والمشاركة السياسية، وذلك بالصورة التي تعزز أوامر الاندماج المطلوبة في مجتمع حديث ودولة مؤسسات قادرة على تنظيمه.

الخطاب الإسلامي ومظاهر التحيز

الكور السالم المختار الحاج

ظلّ النصّ الدينيّ منبعاً ثراً للقيم والمثل العليا، حافلاً بما يعود على المجتمع الإنسانيّ بالنفع والخير العميم. تلك هي السمة البارزة فيه واللازمة للصيقة به. ولكن لم يخل نصّ مقدّس من فهم متحيز، وتفسير انتقائيّ وتعامل غير متبصر، وتزويل على الواقع غير موفق. إذ إنّ المشكلة المزمنة للنصّ لا تكمن في بنيته وإنّما تكمن في طريقة التعامل معه فهماً وتأييلاً، فبالفهم المتبصر والرؤية الثاقبة يكون عامل بناء، وعنصر انسجام، ووسيلة مثلى للارتقاء بالسلوك البشريّ، وبالتفسير الانتقائيّ والمتحيز يتخذ مساراً آخر. والخطاب الإسلاميّ لم يكن بدعاً في ذلك بين الخطابات الدينية التي جاء منتظماً في سياقها. فقد عرف الفضاء الإسلاميّ الكثير من مظاهر التحيز التي تحاول كلّها الاعتماد على النصّ تأسيساً وتوجيهاً، وبذلك الأسلوب صار النصّ الجامع آلية لتفتيت وحدة الأمة، وتشنيت مكوناتها بين طوائف ونحلّ شتى. وهذه ارتكاسة خطيرة أن ينتج النصّ ما يناقض مقصده وغايته، فبدل الجمع يكون عامل فرقة، وبدل الارتقاء يكون عامل تخلف، وبدل تحرير العقول يتحوّل إلى أغلال وأكبال. فهذه إحدى الأزمار الكبرى التي أنتجها التعامل مع النصّ. وقدیمًا عرفت الأمة تباينات كبرى بين مقتضى النصّ وطبيعة الممارسة البشرية.

ولتسليط الضوء على بعض مظاهر التحيز في الخطاب الإسلامي، قرّرت أن يكون موضوع هذه المداخلة: الخطاب الإسلامي ومظاهر التحيز، وأرمني من خلاله إلى دراسة بعض مظاهر التحيز سواء كان مذهبياً أم طائفيًا، وذلك لإبراز جوانب من استغلال هؤلاء المتحيزين للخطاب الشرعيّ لتسويغ توجهاتهم ورؤاهم وطروحاتهم الفكرية، وما يستتبع ذلك من خروج عن مقصد النصّ وسياقه، وإلفاء الموضوع حقّه سيتمفصل هذا البحث في مبحثين وخاتمةً طبقًا لما يلي:

المبحث الأول: مظاهر التحيز المذهبيّ في الخطاب الإسلاميّ

المبحث الثاني: مظاهر التحيز الطائفيّ في الخطاب الإسلاميّ

خاتمة: تحدد خلاصات ونتائج البحث

الدولة المصرية، صناعة الأقليات والمواطنة: الثورة المستحيلة؟

لور جرجس

خلال فترة حماس وجيزة، اتسمت ثورة ٢٥ يناير بتدفق التعددية في المجالات العامة، في السراء والضراء. لقد عجّلت وفاقمت على هذا النحو من النزاعات، ومن التوتر على نحو خاص بين مطالب المواطنة والتشنجات الهوياتية. مع انتخاب عبد الفتاح السيسي، المرتبط في آن بالقيم العسكرية والقيم الإسلامية المحافظة، على الصعيدين الاجتماعي والسياسي؛ يبدو أمل الشروع في الخروج من سياج الهوية ضعيفًا.

سأقدم في البدء استنتاجات الكتاب، "الأقباط في مصر. العنف الطائفي والتحويلات السياسية"، الصادر عن دار كارثالا، باريس عام ٢٠١٢. سأستعرض الأساليب المستخدمة، والموضوعات التي بحثتها وقادنتني إلى التفكير في عمليات تحويل الأقباط إلى أقلية، وإنتاج العنف الطائفي المتعدد الأشكال.

بعدهُذ، سأركز اهتمامي على المرحلة الثورية الأولى (٢٥ يناير ٢٠١١ - ٣٠ يونيو ٢٠١٣)، وربما الأخيرة. ما الذي حدث في ٢٥ يناير، وبعد ذلك؟ سأقترح بإيجاز قراءتي لديناميات التي عبّرت عن نفسها بقوة في هذه الفترة، بالإضافة إلى انعكاساتها على "المسألة القبطية". سأبحث أيضًا مواقف الأقباط خلال هذه الفترة المضطربة، التي خلف فيها البطريرك الجديد البابا شنودة الثالث، في منصب بابا الكنيسة القبطية الأورتوذكسية.

وفي الختام، سأواصل إمعان النظر في مشكلة العلاقات بين دولة/أمة/طائفة وتأسيس المواطنة، انطلاقًا من التطورات السابقة ومن القضايا التي طرحتها الدكتورة مارلين نصر، في النصّ المحفز والتفصيلي للغاية المكرس لكتابي.

هل من عملية تطييف ومذهبة للحركات الثورية العربية في الأبحاث الصادرة عن مركز كارنيجي للشرق الأوسط: ٢٠١١-٢٠١٤؟

مارلين نصر

ورد في الورقة الخلفية للمؤتمر "المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي" الطرح الآتي (ص ٢) "تدرج عملية التطييف في مذهب الصراعات الإقليمية في المنطقة واستخدام الطائفية ومنظوماتها التقليدية وبناء منظومات جديدة بوصفها ذخيرة لها (وهو ما يمثل تغييرًا جذريًا في طبيعة هذا الصراع، مقارنةً بالمراحل السابقة".

سأبحث في الورقة عن مدى صحة هذه الأطروحة، ليس على أرض الواقع إذ يبدو التطييف والمذهبة فاعليين في الصراعات المحتدمة الآن في المشرق العربي (العراق، سوريا، البحرين والجزيرة العربية والخليج، مصر أثناء الثورة، بعض مدن لبنان)، بل في الأبحاث الواسعة التوزيع الصادرة عن مركز كارنيجي للشرق الأوسط، والتي تناولت التحولات الثورية في دول ومجتمعات المشرق العربي، منذ اندلاع الثورات العربية ٢٠١١ حتى الآن ٢٠١٤. وهي منشورة إلكترونيًا على موقع المركز وتصدر في خمس لغات هي: العربية والإنجليزية والفرنسية والصينية والروسية.

سأختار الدراسات (papers)، والمقالات (articles) التي تهدف إلى التأثير على أوساط وضع السياسات وصناعة القرار داخل المنطقة العربية وخارجها، في الدوائر السياسية الدولية)، والتأثير على العاملين في الإعلام العربي والغربي والدولي، إذ تمدهم بتحليلات تواكب الأحداث العربية أسبوعيًا وشهريًا وفصليًا، بصور وأحجام متنوعة تتراوح بين التقرير السريع عن الحدث (صفحة) والافتتاحيات التحليلية في كبار الصحف (صفحة) والمقال (٢ إلى ٥ صفحات)، والدراسة البحثية (٢٠ إلى ٤٠ صفحة).

هذه الأبحاث هي من صنع باحثين مختصين معروفين، يعملون في الأوساط البحثية والسياسية والأكاديمية العربية والغربية (الأنجلوأميركية بصورة خاصة) كأساتذة ومحللين وباحثين في مختلف تخصصات العلوم السياسية والاجتماعية، بعضهم عرب مقيمون في البلدان العربية يكتبون في اللغتين الإنجليزية والعربية، والبعض الآخر باحثون أجانب مستعربون (بمعنى التواصل بالعربية) يوجدون لفترة تتراوح بين السنتين والثلاثة في أحد بلدان المشرق العربي يصوغون أبحاثهم بالإنجليزية.

بعد تحديد مؤشرات "التطييف" و"المذهبة" في دراسة الظواهر الاجتماعية المعقدة، سأنظر إذا كان البعد الطائفي المذهبي الفئوي هو البعد الأوحده المسيطر في هذه الأبحاث، أم إنه بعد بين أبعاد متعددة يدرس من خلالها باحثو كارنيجي التحولات الكبرى في مشرقنا العربي.

استعادت الذاكرة التاريخية في المنطقة العربية تحديداً منذ العام ١٩٧٩م الخلاف المذهبي بين الدولة الصفوية التي تأسست على أساس المذهب الجعفري الاثنا عشري والدولة العثمانية والتي بنيت على أساس المذهب السني، ولقد تزايد التركيز على ذلك البعد المذهبي بسبب تزايد الدور الإيراني في المحيط العربي لا سيما مع انعكاسات الحرب بين العراق وإيران وكذلك تزايد النفوذ الإيراني في مناطق عربية مثل منطقة الخليج وسوريا ولبنان، ولقد أستعمل مصطلح الصفوية كثيراً في إشارة لان إيران تحكمها سياسة مذهبية تدفع إلى تعزيز الطائفية أو المذهبية في المنطقة.

التجربة في العلاقة بين أكبر دولتين تمثلان المدرسة الجعفرية الاثنا عشرية والعالم السني يجدر التوقف عندها في ظل هذا الاسترجاع التاريخي الذي تزايد بشكل ملفت بعد العام ٢٠٠٣ حيث تم الاجتياح الأميركي للعراق وتعاظم النفوذ الإيراني في العراق مذكراً بالصراع بين الدولة العثمانية والصفوية في العقود الأربعة الأولى من القرن السادس عشر لا سيما المتعلق منه في السيطرة على بغداد والنجف وكربلاء.

تسعى هذه الورقة إلى دراسة تأثير الاختلاف المذهبي على العلاقة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، وفي هذا السياق تركز الورقة على دراسة ملامح سلوك الدولتين المتعلق بعلاقتهم مع بعض وهل تأسس على أساس التباين المذهبي أم أن هناك عوامل أخرى كانت تتفاعل كالبعد القومي والتنافس على الجغرافيا؟

ترى الورقة أن ظاهرة المذهبية تطورت وفق نسق سياسي مرتبط بالسياق الزمني والدورات التاريخي المتعلقة بمدى قوة أو ضعف الدولتين وكذلك تغير موازين القوى، كما انه ارتبط برغبة كل دولة في التوسع الجغرافي لا سيما في ما يتعلق ببلاد الشام والعراق، من جانب آخر تفترض الورقة أن البعد المذهبي بالنسبة للدولتين العثمانية والصفوية ارتبط بشكل كبير بالعرب سواء تعلق ذلك بالإنسان أو الجغرافيا، وسيظهر ذلك عند الحديث عن هجرة العلماء الشيعة من العرب إلى إيران الصفوية وكذلك التنافس العثماني الصفوي على العراق.

الأقلية الألبانية في سورية ودورها في بروز السلفية المعاصرة: لشيخ ناصر الدين الألباني نموذجًا

محمد الأرنؤوط

يعتقد أنّ الأقلية الألبانية في سورية حديثة النشأة، إذ إنَّها تشكّلت في النصف الأوّل للقرن العشرين وظهرت بأشهر رموزها في المجال السلفيّ في النصف الثاني للقرن العشرين (ناصر الدين الألبانيّ وعبد القادر الأرنؤوط وشعيب الأرنؤوط ووهبي غاوجي)، كما أنّها قليلة العدد بالمقارنة مع بقية الأقليات (نحو عشرة آلاف) إنّما تميّزت بدورها في المجال الثقافيّ والدينيّ في مسارين متوازيين، ومع أنّ الأغلبية الساحقة من أفرادها يحملون كنيةً واحدةً (الأرنؤوط)، مع قلةٍ قليلةٍ تحمل كنية الألبانيّ أو الغاوجي الخ، إنّما أنّ هذه الكنية تغطّي في الواقع اختلافاتٍ عديدةً في ما بين حاملها سواءً في ما يتعلّق بتوقيت قدومهم أو بمدى اندماجهم في الوسط السوريّ وحتّى في ما يتعلّق بالدول التي جاؤوا منها. ومع صعوبة الفصل بين بلاد الشام حتّى مطلع القرن العشرين إنّما أنّ هذه الورقة تركز على سورية بحدودها الحالية وعلى شخصية ألبانية (ناصر الدين الألبانيّ) تجاوزت في تأثيرها سورية لتصل إلى العالم الإسلاميّ في تطوّر السلفية المعاصرة التي تفرّعت إلى سلفياتٍ مختلفةٍ بعد وفاته في 1999.

الاستعمار الفرنسيّ وصناعة مشكل الأقليات: عسكرة الأقليات وصناعة الطائفية السياسية في المشرق العربيّ

محمد الكوخي

تتناقش هذه الدراسة عددًا من الاشكاليات المتعلقة ببروز الطائفية السياسية كأحد تعبيرات فشل مشروع الدولة الوطنية وارتداد الفاعلين السياسيين إلى العصبية المذهبية والطائفية، من خلال دور السياسات الاستعمارية في التحكم في مجريات الأمور المستقبلية من خلال بناء هياكل الدولة الحديثة في المستعمرات، وبالخصوص المؤسسة العسكرية التي كانت المؤسسة الأقوى في هذه البلدان في مرحلة ما بعد الاستقلال وتحكّمت في مصيرها ومستقبلها بصورة حاسمة.

ويقوم هذا البحث على فرضية مفادها أنّ الطائفية السياسية التي عاشتها وتعيشها عدّة بلدان في منطقة المشرق العربيّ الكبير في فترة ما بعد الاستقلال، واتجاهها في بعض الفترات التاريخية نحو الحرب الأهلية والاحتراب الداخليّ، تعود في جذورها إلى السياسات الاستعمارية في المنطقة وبالخصوص الاستعمار الفرنسيّ الذي قامت

سياساته في المستعمرات على أساس القاعدة المكيفيية " فرّق تسد" régner من خلال تقسيم المجتمع لغنائ متعددة (أغلبية في مقابل أقليات) متصارعة في ما بينها.

وقد جرى تطبيق هذه السياسات بدعم مهندسي " السوسيولوجية الكولونيالية" القائمة على أساس " النظرية الانقسامية" للمجتمعات (والتي اعتمدت على أعمال دوركايم E. Durkheim، المعتمدة بدورها على الأثنولوجيا الكولونيالية)، والتي ترى أن المجتمعات التقليدية (ما قبل الحديثة) تعتمد على صور "التضامن الآلي" (mécanique) بين أفرادها على أساس الانتماء الهوياتي (العشيرة/ القبيلة، الطائفة...) بمعنى أنه تضامن يؤسسه التشابه بين العناصر المكونة للمجتمع، في حين تعتمد المجتمعات الحديثة على صور "التضامن العضوي" (organique) (من قبيل الطبقات الاجتماعية، الأحزاب السياسية، النقابات الوظيفية، الجمعيات...) الذي يتأسس على الاختلاف والتكامل بين الأفراد وهما الشرطان الضروريان لتقسيم العمل في المجتمع والنمو الديموغرافي والاقتصادي.

تقوم فكرة البحث على أن السياسات الاستعمارية الفرنسية في ما يخص مسألة التجنيد في صفوف السكان المحليين للمستعمرات الفرنسية وبناء المؤسسة العسكرية في هذه البلدان كانت تخضع بصورة كبيرة لتوجه عام يقتضي حصر التجنيد في صفوف الأقليات العرقية أو الدينية أو الثقافية، من أجل استخدامهم كقوة تابعة للاستعمار، مرتبطة به ومعتمدة عليه بصورة كاملة وتعمل على إخضاع الأغلبية من السكان لسياساته ومشروعه. وقد كانت هذه سياسة فرنسية عامة جرى تطبيقها في جميع المستعمرات سواء في إفريقيا أو المنطقة العربية (المشرق العربي والمغرب الكبير) أو في بلدان جنوب شرق آسيا (الهند الصينية).

وقد أدت هذه السياسات الاستعمارية إلى صناعة مثلث الأقليات المعسكرة في فترة ما بعد الاستقلال، وإلى عدد كبير من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية في عدد من البلدان خصوصاً في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما لم تسلم منه حتى بلدان المشرق العربي خصوصاً منطقة الشام (لبنان وسوريا) مع بروز الصراع بشأن طبيعة النظام السياسي في الدولة الحديثة.

فابتداءً من حملة نابليون على مصر سنة ١٧٩٧، حاولت فرنسا تجنيد الأقليات في جيشها الاستعماري وتوظيف أفرادها في مشروعاتها إذ أقدم نابليون على تأسيس فيلق قبضي (الأقلية المسيحية في مصر) للعمل في جيشه والمساهمة في إخضاع مصر وكان يقوده الجنرال يعقوب حنا (أنظر الجبروتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار). واستمرت هذه السياسة في بلاد الشام بعد سقوطها في يد الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٢٠، مع إنشاء "القوات الخاصة للمشرق الأدنى" (Troupes Spéciales du Levant) كقوات عسكرية خاصة بأبناء المنطقة والتي ضمت في صفوفها أساساً أبناء الأقليات الدينية والطائفية والثقافية في منطقة الشام وخصوصاً المسيحيين والعلويين والدروز والشراكسة، ضمن

ما عرف بـ "جيش الشرق الأدنى" (Armée du Levant) الذي ضمّ في صفوفه قوات فرنسيّة وإفريقيّة ومغاريّة.

كانت السياسة الفرنسيّة في ما يخصّ التجنيد تقوم على أساس "فرق تسد" من خلال حصر التجنيد في صفوف أبناء الأقليات إذ كان هناك توجّه رسمي واضح لمنع "السنّة العرب" (الأغلبية المفترضة) من ولوج القوات الخاصّة للشرق الأدنى والتي بلغ تعدادها في الفترة ما بين سنتي ١٩٢٦ و١٩٣٩، نحو ١٢ ألف جندي موزعين على النحو التالي: ١٠ كتائب من المشاة (أغلبهم من العلويين) و٤ حظائر من الفرسان (أغلبهم من الدروز والشركس) و٣ فيالق صحراويّة (من البدو)، إضافة إلى أسلحة الهندسة والميكانيك وقوات الدعم الاحتياطية. كما كانت هناك قوات مساعدة مكوّنة من ٩ فيالق من المشاة الخفيفة اللبنانية (أغلبهم مسيحيون) و٢٢ حظيرة (من الدروز والشركس والأكراد)، والتي كانت تشكّل قوّة الشرطة العسكريّة (الدرك) مهمتها الأمن الداخلي وانتشرت في المجال الجغرافي المحلي. وكانت هذه القوات تحت إمرة ٣٠٦ ضابطاً من مختلف الرتب، منها ٨٨ رتبة كبيرة من الفرنسيين والباقي لبنانيون وسوريون. كما جرى تأسيس أكاديمية عسكريّة خاصّة لتخريج الضباط في مدينة حمص السوريّة في مختلف التخصصات.

هذا الجيش (جيش الشرق الأدنى) هو الذي صار نواة المؤسسة العسكريّة الوطنيّة في فترة ما بعد الاستقلال في كلّ من سوريا ولبنان وكان له دور حاسم في رسم السياسات العامّة ومستقبل هذين البلدين، إذ ستؤثر بنيته وتركيبته التي صنعها الاستعمار في مجريات الأحداث السياسيّة اللاحقة وصولاً إلى فشل مشروع الدولة الوطنيّة وبروز الطائفيّة السياسيّة في المقابل على أنقاض هذا المشروع.

وتقوم هذه الدراسة على محاولة اختبار وإثبات فرضية البحث المتعلقة بدور الاستعمار في صناعة الطائفيّة السياسيّة من خلال دراسة حالة تاريخيّة معيّنة في المشرق العربيّ الكبير وهي حالة الاستعمار الفرنسيّ ودوره في صناعة الطائفيّة السياسيّة في المنطقة خصوصاً في بلاد الشام (سوريا ولبنان). وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين: الأول متعلّق بالسياسات الاستعماريّة في المنطقة وقاعدة "فرق تسد" التي جرى اعتمادها في بناء هيكل الدولة الحديثة في المستعمرات وبالخصوص في إنشاء المؤسسة العسكريّة التي صارت في ما بعد نواة الجيوش الوطنيّة في فترة ما بعد الاستقلال. والثاني مرتبط بالتأثيرات التي تمخّضت عن هذه السياسات مع الصراع على السلطة في الدولة الحديثة في فترة ما بعد الاستقلال والدور الكبير والحاسم الذي كان للمؤسسات العسكريّة (الانقلابات العسكريّة والحروب) في مجريات الأحداث التاريخيّة في هذه البلدان وصولاً إلى بروز الطائفيّة السياسيّة الحديثة كنتيجة لهذه التطوّرات التاريخيّة التي أنشأتها تلك السياسات الاستعماريّة وتمخّضت عن ظاهرة "المجتمعات المنقسمة على نفسها" بعد فشل مشروع الدولة الوطنيّة/القطريّة في هذه البلدان.

شهدت منطقة المشرق العربيّ تعايشًا معقولًا بين السنّة والشيعيّة منذ انتهاء حكم الشاه حسين ١٧٢٢ وظلت الخلافات السنّيّة الشيعيّة نحو قرنين من الزمان لا تتعدّى الجوانب الفقهيّة والعقدية. ولم يكن في المنطقة مشروعان متقابلان يتكئان على مرجعيّة مذهبيّة كما هو الحال اليوم.

ومنذ قيام الحرب العراقيّة الإيرانيّة قفز هذا العنوان بصورة مربعة للواجهة. ويمكن القول إنه يزداد قسوة كل يوم، وهو في الواقع المشكلة الطائفية الحقيقية في المشرق العربيّ والتي يتعيّن دراستها بصورة موضوعيّة للوقوف على سبل الخروج من هذا الواقع المرعب.

أول ما يدهشك في المسألة الطائفية في المشرق العربيّ هو غياب الوعي الحقيقيّ بحجم المشكلة. قد برزت هذه الصور من الصراع في الحالة العراقيّة منذ اندلاع الحرب العراقيّة الإيرانيّة وأخذها صورة الحرب المدوّرة. وقد استمرّ ذلك الانقسام بعد انتهاء الحرب، إذ مارس صدام حسين انتقامًا جماعيًا من الشيعة بعد الحرب. وهو صراع مرير لم يزد الاحتلال الأميركيّ إلّا اشتعالًا واستعزازًا، ولا يزال إلى اليوم يفرز القيادات الطائفية المتكررة ويتسبّب في اندلاع المواجهات المريرة والأعمال الانتقامية التي تقوم على أساس الغضب الإيديولوجي، وتجري عبر عمليّات انتحارية دامية، لا يفرق فيها المحارب بين بريء ومدان، بحيث يبدو القتل طائفياً بالمطلق، بالمعنى القبيح للكلمة.

إذا كانت المشكلة في العراق مفهومةً وواضحة، نظرًا لتقارب عدد السنّة والشيعة وانخراط القيادات الدينيّة مباشرةً في إدارة الصراع، ولكنّ هذا الصراع الذي عرفه العراقيّون ظلّ في الحالة السوريّة غامضًا ومبهمًا نحو قرنين من الزمن، ولم يظهر في صورة نزاع سياسيّ، إذ غلبت على المشهد السياسيّ ثقافة "الدين لله والوطن للجميع"، منذ سقط مشروع التقسيم ١٩٢٠ وبدأ أنّ المشكلة الطائفية في سوريا غير منتجة بالمعنى الفلسفيّ، ولم يبرز إلى الواجهة السياسيّة في سوريا زعماء دينيون سياسيون من الأقليات حتّى انفجرت المسألة في النهاية خلال العامين الماضيين، ورأى السوريون لأول مرّة زعماء دينيين للطوائف يحملون البنادق ويطالبون الجمهور الدينيّ بالقتال لحماية الطائفة، إذ قامت لتأييد الثورة مجالس العلماء والفقهاء والخطباء الثائرين ثمّ تشكيلات الكتائب الإسلاميّة والألوية المقاتلة، وأعلنت بياناتهم عن وجوب الدفاع عن السنّة وقتال الباطنيين والصفويين والرافضة، برزت في جانب النظام أيضًا صور غير مأوفة على الإطلاق لكهنة ومطارنة ومعتمّين علويين وشيوخ عقل يرتدون الزي

العسكريّ ويحملون البنّادق، وسرّب الطرفان أشرطةً كثيرةً تدعو إلى الاستئصال في أجواء دمويّة محمومة، ورفعت الأقليات عمومًا صور زعيم حزب الله بخلفيته المتعمّمة ودلالاتها المذهبيّة الصارخة.

تحاول هذه الدراسة أن تستشرف المستقبل وتقدّم الحلول الممكنة للمسألة الطائفية المستعصية، ومن نافلة القول أن تشير إلى أنّ المسألة بالغة التعقيد بحيث لا يتصور وجود حلّ سريع لها في المدى القريب، كما أنّ هذه الدراسة ليست رغبةً أن تقوم بدور الواعظ المرشد للحديث عن القيم الأخلاقية ولكننا في إطار البحث المطلوب نجتهد أن نقدّم الحلول الممكنة.

تؤكد هذه الدراسة أن تحقيق تقدّم ديمقراطيّ بصورةٍ خاصّة في جانب العدالة والحريات سيؤدّي مرّةً أخرى إلى انحسار المشاعر الطائفية وصعود القيم الوطنية، وتوضع هذه المشاعر في الركن المذهبيّ الثقافيّ. ولا شك أنّ انخراط الشباب في العمل والبناء وتوفير فرص كريمة للعمل والعيش سيدفع بقضايا التعصّب الطائفيّ إلى الدائرة الخلفية من الاهتمامات وبالتالي سيفسح المجال بصورةٍ أكبر لمنطق العيش المشترك.

لكنّ ذلك كلّه لا يغني أبدًا عن مواجهة صريحة ومكشوفة وشفافة مع المنطق الطائفيّ الذي انتشر بصورةٍ مرعبة، واستخدم أدواتٍ بالغة التأثير من المال والإعلام والتنظيم، وفرض وجوده كأهمّ لاعبٍ في ساحة الصراع.

مع أنّ اللحظة بالغة التوتّر ولا تشمل الخطابات الوردية الحاملة، ولكن ما يجب أن يتبنّاه المثقّف هو مواجهة مباشرة مع المنطق الطائفيّ وإحياء روح المواطنة، والمشاركة في الوطن على أساس العطاء والواجب والكفاءات وليس على أساس اقتسام البلد وفق الوزن الطائفيّ في العدد والمقادير.

بتجريدٍ منطقيّ فإنّه لا يوجد لديّ أدنى تردّد بأنّ الحلّ المثاليّ المطلوب هو قيام نظم علمانيّة ديمقراطيّة تمارس فصل الدين عن السياسة أو تميّز الدين عن السياسة وفق تعبير العدالة والتنمية المغربيّ، وهذا هو بالضبط الترياق الذي استعملته أوروبا للخلاص من داء الطائفية المتجدّر عبر القرون.

لكنّ دراسةً متأنّيّةً لشعبية العلمانيّة في البلاد العربيّة تقدّم مباشرةً إشارةً سلبيةً لإمكانية تحقّق ذلك على أرض الواقع، ولو كان العائق هو الموقف الإيديولوجي لهان الخطب، وكان بالإمكان أن ينهض التنوير الدينيّ بتوفير هذه البيئة المنطقيّة للانتقال للدولة الحديثة، ولكن أكثر ما يشوش على هذه الحقيقة هو التجربة العلمانيّة التي ارتبطت مباشرةً بالاستبداد والقهر؛ فقد مارس البعث في سوريا والعراق نظامًا علمانيًا صارمًا وبنسبة أقلّ مارس المصريّ والتونسيّ، ولكنّ العلمانيّة لم تنفع شيئًا في وقف الاستبداد وتوفير الحريّة للناس، وازدادت بالتالي شعبيّة الحلّ الدينيّ القائم على استدعاء النموذج التاريخيّ المسكون في مخيلة الشعوب والذي لا زالت تهتف له وتنتظره منذ الاستقلال.

ربّما حصل الشيء نفسه في مصر حين أخفق الحكم الإسلامي أن يقدم نموذجًا في التسامح والديمقراطية، وحشد الناس من حيث لا يريد ضدّ مشروعه، وأعاد جذوة الخطاب العلمانيّ مما مكنّ العسكر من قلب نظام الحكم وبالتالي الإعداد للعودة للعلمانيّة عبر تأييد عارم من مؤسّسات الدين الرسميّة في البلاد.

إزاء ذلك، فإنّ الاقتراح الذي تقدّمه هذه الدراسة هو تبني التيارات الدينيّة المعتدلة المؤمنة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي تياراتٌ متناميةٌ في المجتمع العربيّ وإن كانت قد تعرّضتْ لانتكاسيّة متوقّعة في عواصف الربيع العربيّ، ولكنّها مرشحة على ما يبدو للنهوض من عثارها ومن الممكن تمامًا أن تشارك بفعاليّة وإيجابيّة في المرحلة المقبلة من تاريخ المنطقة.

الطائفية كأداة للسياسة الخارجية:

مقاربة من منظور حقل العلاقات الدولية

محمد حمشي

يرى البعد الاجتماعيّ، المتعلّق بدور الأفكار، الإدراكات والهويّات، مجالًا دراسيًا حديثًا في حقل العلاقات الدولية، إذ لم يعد التركيز البحثي على دور القوى والعوامل الماديّة الثابتة والمعطاة سلفًا pre-given مُجدّيًا في ظلّ التّعقد المتزايد للظاهرة الدوليّة. يتعلّق الأمر هنا بنقل مستوى التحليل من الأنطولوجيا الماديّة (الموضوعيّة objective) إلى الأنطولوجيا الاجتماعيّة (البيئيّة intersubjective) التي تفترض أنّ دور العوامل الاجتماعيّة يمكن أن يكون أكثر حساسًا في فهم التغيّر في السياسة الدوليّة. في حالة الشرق الأوسط، سيكون من غير المجدي محاولة فهم أنماط العلاقات بين الفواعل الدوليّة في المنطقة من خلال التركيز على العوامل الماديّة كموازنين القوّة العسكريّة، المصالح الاقتصاديّة، الارتباطات الإقليميّة أو التقديرات الإستراتيجيّة فقط؛ هنا وعندما يتعلّق الأمر مثلاً بالاستقطاب الطائفيّ في المنطقة وكيف يتأثر مع استقطاب القوى الإقليميّة والعالميّة على حدّ سواء، يجد الباحث نفسه أمام معضلةٍ أبستمولوجيّةٍ حادّة، فالطائفيّة ظاهرة اجتماعيّة (بيئيّة، هويّاتيّة) لكنّها ذات انعكاساتٍ ماديّة (موضوعيّة، وجوديّة) تظهر بصورةٍ واضحةٍ من خلال توجّهات، أهداف وأدوات السياسات الخارجيّة لدول المنطقة. يشير مفهوم التأثير هنا إلى كون التأثير والتأثر يحدثان في الوقت نفسه وبصورةٍ على قدرٍ كبيرٍ من التّعقد لا يمكن معه الفصل بين أنماط التأثير من جهةٍ وأنماط التأثير من جهةٍ أخرى. تحاول هذه الورقة فحص ظاهرة التأثير بين الاستقطاب الطائفيّ والاستقطاب الإقليميّ/العالميّ في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الافتراض بأنّ الطائفيّة،

على مستوياتٍ عدّة، تشكّل بامتياز أداةً للسياسة (السياسات) الخارجيّة للفواعل الدوليّة المنخرطة في سياسات الشرق الأوسط، مع التركيز على حالة إيران. تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءةٍ عبرتخصصيّةٍ trans-disciplinary لظاهرة (إساءة) استخدام (ab) using الطائفية كإداةٍ في السياسة الخارجيّة، وذلك من خلال استحضار إسهامات كلٍّ من حقل نظريّات العلاقات الدوليّة وحقل تحليل السياسة الخارجيّة.

أزمة دولة المواطنة بعد الحراك العربيّ الفيدرالية حلّ أم مأسسة للطائفية؟

محمد سعدي

شهد الحراك الثوريّ العربيّ انفجار الهويّات بمختلف مستوياتها، وعادت الأبعاد الدينيّة، الطائفية، المذهبية، المناطقيّة والقبليّة لتصبح جزءاً أساسياً من المشهد السياسيّ العربيّ. واتّخذ الأمر أبعاداً كارثيةً في المشرق العربيّ الذي يعرف على مستوى النسيج المجتمعيّ تعدّداً فسيفسائياً بمظاهراتٍ بالغة التنوع والتعقّد لماهياتٍ إثنيّة ودينيّة وطائفيةً متعدّدة. وأصبحت الطائفية إحدى الديناميات البارزة للصراعات الدائرة اليوم في المشرق العربيّ، وهي تستنزف إمكانيّات شعوب ودول المنطقة على كافّة الأصعدة ويضعف مكانتها في المجال الإقليميّ والدوليّ. واتّسعت خطوط الصراع على أسسٍ طائفيةٍ ومذهبيةٍ وإثنيّة، إذ أصبح الفاعلون الأساسيون المتصارعون جماعاتٍ بشريّة تتحرّك خارج نطاق دائرة الفاعل الدولاتيّ ولا تتماهى سياساتها مع الدولة. وممّا زاد الوضع تأزّماً تجاوز الانقسامات للحدود عبر عدّة امتداداتٍ طائفيةٍ وإثنيّة تخدم أجنّدت ما عبر وطنيّة وتتقاطع فيها مشاكل الأقليات (الدينيّة والإثنيّة) مع الصراعات المذهبية والمشاكل الإثنيّة والقبليّة أحياناً. وهذا ما أوقع المنطقة كلّها رهينةً لمربّعٍ طائفيّ مقيتٍ لم ينتج غير الدمار وعنف الهويّات القاتلة والفائضة.

إنّ ما تشهده العديد من الدول يتجاوز كونه مرحلةً انتقاليّةً أو فوضى بناءةً ليفترّب من سيناريو الانهيار والتفكك الجغرافيّ لبعض الدول، في ظلّ مطالباتٍ عددٍ من الأقاليم والكيانات بالحكم الذاتيّ وبأنّ تصبح إقليمًا فيدراليًا. هذا ما يجعل البعض يتحدث عن اتّفاقيّة سايكس بيكو جديدة لتفتيت المنطقة، وازداد الحديث بصورةٍ غير مسبوقةٍ عن انتكاسة الدولة المركزيّة وعن إمكانيّة تفكّكها بل وانهارها على ضوء الجدول الدائر اليوم في أكثر من قطرٍ عربيّ حول النظام الفدراليّ والإدارة اللامركزيّة للشأن العامّ. وقد أراح الحراك العربيّ الغطاء عن عمق المسألة الطائفية والقبليّة التي أصبحت تتقاطع مع المجال السياسيّ، ممّا يمكن أن يتسبّب في انفجار العديد من المجتمعات من الداخل، وهو ما يشكّل ارتكاساً نحو العمق التقليديّ للمجتمعات العربيّة ويكرّس خللاً عميقاً يخرق العلاقة بين الولاء للجماعة والانتماء للوطن، الأمر الذي لا يسمح بتبلور هويّاتٍ مفتوحةٍ تؤمن بالتعدّد في إطار الوحدة وبالوحدة في إطار التعدّد.

أدى سقوط جدار الخوف من السلطة المركزيّة، التي أصابها الوهن الشديد، إلى استيقاظ الهوامش الجغرافيّة، التاريخيّة، الثقافيّة واللغويّة والاجتماعيّة ضدّ سطوة المركز. وعمّقت إدارة المرحلة الانتقاليّة في دول الربيع العربيّ من مأزق الدولة المركزيّة وخلقت بيئةً دافعةً للامركزية في صورها الإداريّة والسياسيّة المختلفة (لامركزيّة، جهويّة موسّعة، حكم ذاتي، فدراليّة...)، وفشلت محاولات تأليف فضاءاتٍ محليّةٍ للسلطة بسبب غياب مقاربةٍ توزيعيّةٍ للسلطة بين المركز والهوامش. فالمنطق الوحدويّ للدولة استمر في الاشتغال بنموذجٍ إداريٍّ وترابيٍّ غير منسجمٍ بتاتاً مع الديناميات الثقافيّة والهويّاتيّة الجديدة التي تعيشها منذ مدّةٍ العديد من المجتمعات العربيّة. من جانبٍ آخر فإنّ الأبعاد العشائريّة، الطائفيّة والجهويّة أصبحت تزداد بروزاً في الفضاء السياسيّ كرتة فعلٍ على غياب سياساتٍ حقيقيّةٍ للاعتراف وإدماج التعدّديّة الهويّاتيّة في النسيج المجتمعيّ والسياسيّ.

إنّ غياب مقاربةٍ توزيعيّةٍ عادليّةٍ للسلطة بين المركز والأطراف، وغلبة منطقٍ إداريٍّ وهويّاتيٍّ تاحيديٍّ غير متجاوبٍ مع التحوّلات القيميّة والمجتمعيّة الراهنة يجعل من مسألة استيعاب الولاءات الأوليّة والعصبيّات الجهويّة إحدى القضايا الرئيسيّة لإنجاح عمليّة التحوّل الديموقراطيّ. وفي ظلّ تعقّد الوضع السياسيّ لما بعد الحراك، أصبحت المجتمعات في العالم العربيّ ملزمةً بالإجابة في الوقت نفسه عن عدّة أسئلةٍ هي: من نحن؟ (سؤال الهويّة)، ما الذي نبحث عنه؟ (سؤال العقد الاجتماعيّ)، إلى أين نتجه؟ (سؤال تأسيس الدولة وصورتها). إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة التي تطرح مشاكل الهويّة والتوزيع المنصف للقيم السلطويّة وأفق العيش المشترك هي التي ستحدّد مآل الطائفيّة في العالم العربيّ.

إنّ فشل الدولة المركزيّة في إدارة التنوّع داخلها وفي إنشاء هندسةٍ إداريّةٍ تسمح بتمثيل جميع الجماعات كان من أهمّ عوامل تصاعد الجدل اليوم في أكثر من قطرٍ عربيّ بشأن النظام الفدراليّ والتسيير المحليّ والإدارة اللامركزيّة للشأن العام. ويرى البعض أنّ نظام الدولة الوطنيّة المركزيّة على الطريفة "اليعقوبيّة" والتي سادت لمدّةٍ طويلةٍ في العالم العربيّ سيتراجع نفوذه وحضوره لمصلحة النظام الفدراليّ الذي أصبح بشكلٍ ضروريّةٍ حتميّةٍ لعلاج بعض مظاهر الطائفيّة، وإدماج مختلف الجماعات والأقليات والطوائف داخل الدولة بصورةٍ ديمقراطيّةٍ.

يضمن منح الثقة والسلطة للأقاليم والمجتمعات المحليّة لتسيير شؤونها ومواردها الإنصاف بين المناطق وسيسمح لجميع مكونات المجتمع بالمشاركة في إدارة الدولة على أساس العدالة الجهويّة في توزيع الثروات والخدمات. وهذا من شأنه أن يضمن الاستقرار ويحفظ الوحدة الوطنيّة، ويعطي صلاحياتٍ إداريّةٍ واقتصاديّةٍ وحتى سياسيّةٍ وتربويّةٍ للكيانات المحليّة لا يمسّ مبدئيّاً وحدة الدول كما تؤكّد العديد من التجارب الفيدراليّة الناجحة. وبالتالي فقد يكون للفدراليّة دورٌ منقذٌ للدولة من التفتك والانحلال.

لكن بالمقابل ينظر آخرون إلى الفدرالية بوصفها مدخلاً للتقسيم وتحفيزاً لمشاريع الانفصال وخلق مزيد من الضعف في اللحمة الوطنية عبر إعلاء الهويات المتنازعة في أبعادها الإثنية والقومية والمذهبية، وقد تكون مقدمة لمشروع سايكس بيكو جديد في المنطقة العربية بجزر وراءه فوضت طائفية وصراعات لا تنتهي... ويعتقد آجاء ثالث أن مشكلة الطائفية هي في العمق سياسية والإشكال ليس في التنظيم الإداري للدولة ولا في انتعاش الانتعاشات الأولية بل في انتشار الفساد السياسي واختلال توزيع الثروة وفي احتكار البعض للسلطة واستخدامها للحصول على منافع ضيقة على أسس عائلية، عشائرية، (القبيلة) ومناطيقية. أي بمعنى آخر أن الإشكال يكمن في غياب الدولة المدنية التي يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات دون أي إقصاء، ويسود فيها القانون وهيبة المؤسسات.

سنعرض في هذه الورقة البحثية لأسباب تصاعد الدعوات الفيدرالية، والقضايا التي تثيرها، والإشكاليات التي تطرحها، ولمستقبل الدولة الوطنية، وكل ذلك على ضوء مشكلة الطائفية في أبعادها الإثنية، القبلية، المذهبية والمناطيقية. فما هي الفدرالية وما مميزاتاها؟ وهل هي تقسيم للموحد أم توحيد للمقسّم؟ هل يمكن أن تشكل حلاً للمعضلة الطائفية أم أنها تكرس التفكير الطائفي وتمأسسه؟ وهل يمكن أن نتصور نجاحاً لحكم فدرالي في مجتمعات لا تزال تتحكم فيها بعنق ثقافة القبيلة والطائفة والعلاقات السلطوية العمودية التقليدية؟ هل هناك نموذج واحد للحكم الفدرالي أم أن هناك إمكانية لتكييف هذا النوع من نمط الحكم بما يأخذ في الحسبان واقع العالم العربي وخصوصياته الثقافية والمجتمعية؟

الطائفية بناء أم تكوين مجتمعي

دراسة نظرية لمفهوم بناء أو اختراع الطائفية في الأدبيات الغربية والعربية

مروة البدري

إن مفهوم بناء أو صناعة الطائفة يعبر عن منظور جديد في دراستها، مختلف عن كونها جزءاً من التكوين المجتمعي، وهو يشير إلى أن الطائفية لا تمثل انتماء بقدر ما تمثل عملية بناء لهوية معينة من خلال بناء أو إعادة بناء ثقافات معينة. وقد ظهر هذا المفهوم بالأساس في الفكر الغربي ليعبر عن أن انبعاث أو إحياء الطائفية في المجتمعات الغربية ليس بأمر جديد وإنما هو جزء من عملية بناء متجددة للهويات في لحظات تاريخية وسياقات زمنية مختلفة. أمام المفهوم الذي يوازيه في الفكر العربي فهو مفهوم التوظيف أو تسييس الطائفة والذي يعني تحوّل الطائفة إلى مشروع سياسي يهدف إلى الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها أو تشكيل دولة.

ومن ثمّ فإنّ تسييس الطائفة يعني أنّ السلطة أو الدولة لها دورٌ كبيرٌ في التطبيق أو بناء الطائفة سواءً من خلال سيطرة نخبة طائفية معينة على الحكم ومن ثمّ تحوّل المشاريع السياسيّة للمجتمع المدنيّ المتنوّع إلى مشاريعٍ طائفيةٍ أو من خلال سياساتٍ عامّةٍ تقوم على أساس توزيع الموارد أو السلطة على أساس طائفيّ في ما يُعرّف بنظام المحاصصة أو الديمقراطية التوافقية أو من خلال صورةٍ معينةٍ للدولة تقوم على أساس التأليف الفيدراليّ الطائفيّ.

ويشير ما سبق إلى أنّ السلطة أو الدولة لها دورٌ كبيرٌ في الفكر العربيّ كعاملٍ من عوامل بناء الطائفية مثلاً في حين أنّ الفكر الغربيّ يعطي أهميةً كبيرةً للسياسات المجتمعية والمجتمع المتعدّد المفتوح. وهذا يعني أنّ سلطوية الدولة أو سلطوية نظامها السياسيّ يعدّ عاملاً أساسياً للتطبيق ولغيره من المشكلات ومن ثمّ فإنّ علاج هذه المشكلات بحاجةٍ إلى معالجةٍ جذريةٍ لهذه المشكلة السياسيّة المتمثلة في النمط السلطويّ للأنظمة السياسيّة.

وبناءً على ما سبق فإنّ الإشكالية البحثية الرئيسية لهذه الدراسة تتمثّل في معرفة ماذا يعني مفهوم الطائفية بنائياً أو عمليّاً، وهل هو يختلف عن الجانب الهوياتيّ أو الجانب الثقافيّ أو ما يمكن تسميته بالأوليّ والبدائيّ في تعريف الطائفية وإذا كان الأمر كذلك فهل الطائفة أو الأقلية أمرٌ ثابتٌ غير قابلٍ للتحوّل أم هي ذات طابعٍ حركيٍّ وتُبنى على رموزٍ معينة، وهل يمثل ذلك عاملاً سلبياً أم عاملاً إيجابياً بالنسبة للمجتمع؟ بمعنى هل صناعة الطائفة تؤدّي إلى هدم المجتمع أم إلى بنائه؟ وإذا كانت هناك مخاطرٌ معينةٌ من وراء التطبيق فهل التعامل مع تلك المخاطر أو معالجتها يحتاج إلى أدواتٍ ثقافيةٍ أم أدواتٍ سياسيّةٍ متعلّقةٍ بالتعامل مع طبيعة النظام السياسيّ نفسه.

وما هي الأسباب التي تجعل صناعة الطائفة في الفكر العربيّ لها جوانبٌ إيجابيةٌ في حين أنّ صناعة الطائفة في الفكر العربيّ لها جوانبٌ سلبيةٌ وهل هذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف مصادر التطبيق وعوامله عربيّاً وغربيّاً أم اختلاف أدوات التطبيق ونتائجه عربيّاً وغربيّاً.

وترجع أهمية الدراسة إلى أنّ التطبيق أصبح هو المفهوم السائد في الوقت الحاليّ ومن ثمّ فإنّ معرفة جذور هذا المفهوم عربيّاً وغربيّاً أمرٌ مهمٌّ من أجل فهم طبيعة وكيفية التعامل معه وعلى ذلك فإنّ الدراسة تهدف إلى:

(1) دراسة مفهوم صناعة أو بناء أو اختراع الطائفية في الأدبيّات الغربيّة والعربيّة ودراسة عوامل ومصادر التطبيق في الفكرين العربيّ والغربيّ.

(2) دراسة أدوات ونتائج التطبيق في الفكر الغربيّ والفارق بينها وبين أدوات ونتائج التطبيق وصناعة الطائفية في الفكر العربيّ.

وتتمثل الفرضية الأساسية للدراسة في جدلية أنّ التطييف التاريخي والذي تبلور بداية في دراسات الأنثروبولوجيا الغربية من خلال مفهوم "المجتمع البدائي" لا زال يؤثر بصورة كبيرة في أدبيات الطائفية في الفكرين العربي والغربي. بمعنى آخر فإنّ صناعة أو اختراع الطائفة بدأ في الفكر الغربي من خلال وصف المجتمعات الأخرى بخلاف المجتمع الغربي بأنّها مجتمعاتٌ بدائيةٌ تقوم على أساس روابط الدم والقرابة في حين أنّ المجتمعات المعاصرة هي المجتمعات التي تنظم على أساس مفهوم الدولة القومية أو الدولة الإقليمية ومن ثمّ فإنّ الفكر الغربي الحديث يسير في الاتجاه نفسه وذلك بصورة ضمنية على أساس أنّ المجتمعات الغربية لا ترى الطائفة جزءاً أصيلاً من تكوينها وإنما هي نتاجٌ لصناعة أو لبناء الطائفة وذلك من داخل الطائفة نفسها للمشاركة في العملية السياسية. أما الفكر العربي فهو يعكس أيضاً فكرة التطييف التي بدأت في الفكر الغربي من خلال وصف المجتمع العربي بأنّه مجتمعٌ بدائي. والدليل على ذلك أنّ هناك الكثير من الكتابات العربية ترى أنّ الطائفية هي أزمة مجتمع. في حين أنّ هناك كتاباتٍ أخرى تؤكد أنّها أزمة أنظمة أو بمعنى آخر أزمة سلطةٍ وتنعكس هذه الاستعارة غير المقصودة أو حتى المقصودة لفكرة المجتمع البدائي في وصف المجتمعات العربية بأنّها مجتمعاتٌ متخلّفة وغير متحضرة وأنّ علاج الطائفية يحتاج إلى أدواتٍ ثقافية وتوعوية. ففي الوقت الذي يصرّ فيه الغرب بناء الطائفية لديه بأنّه إيجابيّ فإنّ العرب يصورون بناء الطائفية بأنّه سلبيّ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بحسب ولكن يتجاوزوه إلى اعتقادها أزمةً مجتمعيةً أو أزمة مجتمعٍ متخلّف.

وبالتالي يثور التساؤل هل بالفعل التطييف عربياً أزمةً مجتمعيةً أم أزمة نظام وسلطة وما هي الأدوات التي يمكن أن تواجه بها الجوانب السلبية للتطييف. ويجري استخدام المنهج التحليلي للإجابة على التساؤلات السابقة من خلال تحليل الكتابات الغربية والعربية وكيف قامت بتحليل الطائفية.

وتقسّم الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: يدرس مفهوم بناء الطائفية والسياق الذي ظهر فيه في الفكرين العربي والغربي ويدرس أيضاً عوامل ومصادر التطييف في الفكرين العربي والغربي.

القسم الثاني: ويدرس أدوات بناء الطائفية في الفكر الغربي وأدواته في الفكر العربي ونتائج هذا البناء.

يعود تَجَدُّدُ إشكالية الأقليات الدينية اليوم لسياقاتٍ عدّةٍ مجتمعيةٍ، وهي لصيقةٌ بعمليات التوظيف السياسي الذي تقوم به بعض الأنظمة من جهةٍ، وعمليات الاستدعاء اللاتاريخي من قبل التنظيمات الإسلامية المتطرّفة لبعض مقولات الفقه الإسلامي من جهةٍ أخرى، وقد ركّزت هذه الورقة على معالجة التصورات الفقهية لمسألة الأقليات الدينية بهدف توضيح سياقاتها وقوانينها واتجاهات التجديد فيها من جهةٍ، ولبيان حجم الإشكال الواقع في محاولة استعادة بعض التصورات التاريخية من جهةٍ أخرى.

لا يستعمل الفقهاء تعبير "الأقليات" ولكنهم يستعملون تعبيراتٍ متعدّدةً للدلالة على المفهوم وهي تعبيراتٌ محكومةٌ لمنطقٍ ومفاهيمٍ مختلفةٍ عن المفهوم الحديث للأقلية؛ فالنظر الفقهي يدور على الاعتقادات الدينية "التكليفية" التي محورها النص والاجتهاد المبني على القواعد في ما لانص فيه.

وقد انشغل الفقهاء ببحث أحكام غير المسلمين على اختلاف أحوالهم مسالمين ومحاربين من خلال نوعين من المسائل الفقهية، الأول: المسائل المتناثرة في الفقه الإسلامي والمتعلّقة بتقسيم الفقهاء للعالم أو رؤيتهم له، والثاني: الأحكام الفقهية الكثيرة المتعلّقة بما عُرف "بأهل الذمة"، ولم يتعرّض الفقهاء أصالةً للأقليات من الفرق المنتسبة للإسلام، وإن تعرّضوا في مباحث "الردة" لمسائلٍ عدّةٍ قد يجعلها بعض فقهاء اليوم منفذاً إلى معرفة حكم الطوائف التي أنت بناقضٍ من نواقض الإسلام.

وقد توجّهت أنظار عددٍ من الفقهاء والدارسين المُحدّثين إلى معالجة "الأقليات" وهي معالجاتٌ تنصرف إلى "غير المسلمين" أو "أهل الذمة" في حين بقيت أحكام الأقليات المنتسبة للإسلام محلّ إهمالٍ أو تجاهلٍ، فالمصطلح الآخر المهيمن في سياق الحديث عن الفرق الإسلامية هو "التقريب بين المذاهب الإسلامية"، و"العيش المشترك" للدلالة على العلاقات بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الفرق والملل.

أفردت الورقة مساحةً خاصّةً لرؤية فقهاء الحنفية للنظام الفقهي لأهل الذمة، وهو المذهب الرسمي للحكم العثماني، وقد تضمّن الأساس النظري لفقه العيش المشترك من خلال نصوص أبي حنيفة وتلامذته، من خلال ثلاث جهاتٍ: الأولى: من جهة رؤيتهم للدين نفسه ووظيفته وعلاقته بالشرائع الأخرى. الثانية: من جهة رؤية العالم وتقسيم الناس والدور. الثالثة: من جهة الحقوق والواجبات.

يدور النظام الفقهي لما يُسمّى "الأقليات الدينية" على مسألتين كُبريين: الكفر والجهاد، وعن هذين المفهومين تتفرّع الأحكام والمسائل ويتداخلان معاً في الحسبان، فالكفر إن

كان أصلياً انقسم الناس فيه تأسيساً على مفهوم الجهاد إلى أربعة: الذمّي، والحربي، والمعاهد، والمستأمن، وهذا التقسيم الرباعي مبني على تقسيم الدور: دار الإسلام ودار الكفر ودار العهد، وهو تقسيم يعيدنا مجدداً إلى مفهوم الجهاد.

ومدار النظام الفقهي في هذا الباب على مسألتين: الأولى اعتقادات دينية بحتة خاضعة للنصوص التشريعية والتعليقات الفقهية التي تدور على مفهومين مركزيين: الدعوة والجهاد، والثانية: اعتقادات سياسية وتاريخية تتعلق بوحدة الجماعة التي تشكل ركناً رئيساً في مسمى "أهل السنة والجماعة" للحفاظ على وحدة كيان الدولة الإسلامية التاريخية ووحدة الدين وهما مدار كل النظر الفقهي السياسي في ما سمي "السياسة الشرعية" و"الأحكام السلطانية". وكلا الاعتقادين: النصوص وعللها، والسياسة والتاريخ، واجها الكثير من الإشكالات في واقع الدولة الحديثة التي قلبت عالم الفقيه التصوري والمفهومّي من ثلاث جهات:

الأولى، جهة المنظومة الفقهية التي تخلّلت مع نشأة الدول الحديثة.

الثانية، جهة الدولة ووظائفها، فالدولة الحديثة تختلف كلياً عن الدولة التي عرفها الفقهاء تاريخياً، صورةً ووظائفً ومؤسّساتٍ وعلاقاتٍ.

الثالثة، جهة الإمام ووظائفه كما صوّرها الفقه الإسلامي تاريخياً والذي هو فرع عن صورة السلطة "الإسلامية" التي أخذت تاريخياً صورة الخلافة ثم تحوّلت مع الإسلاميين المحذّنين إلى صورة "الدولة الإسلامية".

والبعدُ المصلحيّ في عامّة هذه المسائل السياسية شديد الوضوح فهي ليست أحكاماً تعبدية بل مصلحية وينطبق ذلك حتّى على المرتد.

أما البحث الفقهيّ في الأقليات في القرن العشرين، فقد اتّجه وجهتين: الأولى تعالج مسألة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، والثانية تعالج الأقليات الإسلامية في الغرب وهو الاتجاه الذي تحول إلى نوع من الفقه سمي "فقه الأقليات المسلمة".

ولكن لا مفرّ من الإقرار بأنّ الكتابات الكثيرة عن الأقليات الدينية بلورت ما يشبه الاتجاه الفقهيّ، وهي وإن لم تتفق في كلّ الجزئيات إلا أنّ رؤيتها العامة تشير إلى تجاوز مفاهيم الفقه الموروث عن تقسيم العالم إلى ممارسة نقدية لأحكام أهل الذمة والمستأمنين مع الأقرار بمفهوم المواطنة ومحاولة تأصيله من الناحية الفقهية، وإن كانت تلك النقدية تتفاوت بين كاتب وآخر، ولكنّها تكاد تتفق في الجملة على معالم منهجية "تلتزم بالنصوص الشرعية الثابتة وتحقق مقاصد الشريعة وكلياتها، من خلال فهم شامل للمشكلة بمختلف أبعادها وفي كلّ صورها، مع الأخذ في الحسبان للممارسات التاريخية والمعاصرة والحلول التي تطرحها القوانين المحليّة والاتفاقيات الدوليّة".

الأزمة السورية بين التكتلات، والطائفية الإقليمية

ناجي الهناش

يتفق أغلب الباحثين وخاصة العرب منهم أنّ الصهيونية العالمية كانت قد خطّطت وقبل قيام دولة إسرائيل لتفتيت الدول العربية التي رسمت خرائطها معاهدة سايكس بيكو في العام ١٩١٦، على أسس طائفية وعرقية، واستمرّ تخطيط هذا التفتيت إلى وقتنا الحاضر، فضلاً عن مجابهة كلّ المشاريع العربية الوجودية وبدعم الدول الاستعمارية الكبرى.

من هنا فإنّ الفرضية التي سينطلق منها البحث هي: أنّ الأزمة السورية جاءت في سياق المخطط الصهيوني والاستعماريّ باتجاه تفتيت المنطقة، وهو ما يؤنّسّر إلى جني ثمار هذا المخطط، وبصورةٍ ربما سنكون أكبر مما خُطّط له من خلال إثارة الطائفية الدينية والعرقية ليس على المستوى القطريّ فقط، وإنّما ليتّسع على المستوى الإقليمي، لتعيد اصطفاة دولٍ مهمّة في المنطقة على هذا الأساس، ولتنذر بمخاطرٍ كبيرة على المنطقة أقلّ ما يقال عنها العودة إلى التكتلات والأحلاف الإقليمية المسنودة من الدول الكبرى، وقد تتطور الأحداث لتصل إلى حافة حربٍ طائفيةٍ إقليميةٍ، ولا سيما أنّ هناك اصطفاةً عالمياً وراء الانقسامات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

أمّا الإشكالية التي ستثيرها الورقة فإنّها ستتوزّع على حزمةٍ من الإشكاليات المتفرّعة، وستجري معالجتها بشيء من التحليل من خلال الإجابة على مجموعةٍ من التساؤلات منها:

كيف لعبت الأزمة السورية في إثارة الطائفية الإقليمية؟

ما حقيقة الموقف العراقيّ من الأزمة السورية؟، وما هي الأسباب التي دعت الحكومة العراقية لتغيير موقفها من النظام السوريّ؟

هل الموقف الإيرانيّ من الأزمة السورية جاء نتيجةً للاصطفاة الطائفية؟، أم لحساباتٍ أخرى؟

ما هي الحسابات التي حكمت ووقوف حزب الله إلى جانب النظام السوريّ؟

هل مارست إيران ضغوطاً على الحكومة العراقية لدعم النظام السوريّ؟

كيف تنظر كلّ من تركيا، ودول الخليج العربيّ وخاصةً السعودية إلى ما أفرزته الأزمة السورية؟

وستتوزّع هيكلية البحث على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: التخطيط الصهيوني والأميركي لقلب الشرق الأوسط وتحديداً المنطقة العربية، وسيكون فيها التطرق للمخططات الاستعمارية القديمة لتفتيت المنطقة، وربط ذلك بنظريّة الفوضى الخلاقة التي طرحتها الولايات المتحدة بعد احتلال العراق.

المبحث الثاني: الطائفية الإقليمية في الأزمة السورية، إذ سيحري رصد هذه الطائفية من خلال موقف الدول الإقليمية من الأزمة السورية بمحوريها المؤيد للنظام السوري، والمعارض له والداعم للمعارضة السورية.

المبحث الثالث: محاولة استشراف مستقبل ما ستفرزه الطائفية الإقليمية بين التصعيد للتوقع أسوأ ما يمكن توقعه، وبين العمل على السيطرة عليها بعد أن يتيقن الجميع ضرورة رحيل الأسد عن السلطة، أو التوصل إلى حلّ توافقي يرضي جميع الأطراف السورية والإقليمية.

الأقليات في المشرق العربي بين الحماية الدولية والتدخلات الخارجية

نائل جرجس

يعتقد أنّ مسألة الأقليات من أكثر القضايا الشائكة في العالم العربي التي طالما أسفرت عن نزاعات أهلية وتدخلات خارجية وزعزعة للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي للدول، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويعتقد أنّ معالجة قضايا الأقليات ذات أهمية قصوى، ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار السياسي ووحدة أراضي الدول المعنية والحدّ من التدخلات الخارجية ذات الصبغة الاستعمارية، بل أيضاً من أجل المضي قدماً باتجاه التنمية والازدهار وإرساء دعائم الحكم الرشيد والديمقراطية التي لا تتحقق من دون ضمان احترام حقوق الأقليات.

وفي هذا الإطار شهدت العقود الماضية نشاطاً ملحوظاً للمنظمات الدولية ولاسيما الأمم المتحدة، تخلّلتها تبني العديد من الصكوك الدولية والآليات ذات الصلة الوثيقة بحقوق الأقليات. وقد أسفر هذا النشاط عن بروز نظام دولي لحماية حقوق الأقليات، الذي سنعالجه في هذا المقال مع تسليط الضوء على أبرز التحديات والعقبات التي تواجه تفعيل احترام هذه الحقوق على الصعيد الوطني لدول المشرق العربي. ومن أبرز هذه التحديات التي سيعالجها المقال عدم احترام المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الأقليات وكذلك نقص أو غياب الصكوك والآليات الإقليمية والوطنية لمراقبة احترام حقوق الإنسان والتي تبقى متواضعة للغاية مقارنةً مع ما وصلت إليه آليات حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني في الكثير من مناطق العالم، وفي حال وُجدت في عالمنا العربي فإنها لا تخلو من التقديرات السياسية والأيدولوجية والدينية التي تجعل بعض أحكامها في تعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. كما سيركّز المقال على

استخدام الأقليات كورقة بيد بعض الدول الخارجية من أجل تعزيز المشاكل والانقسامات في المجتمعات المقيمة بها حتى يستغل لهذه الدول الهيمنة عليها، وكذلك دور بعض الأنظمة التسلطية في تعزيز مشاكل الأقليات، ولا سيما طائفية النظام السوري في ظل الثورة الشعبوية التي اندلعت في آذار/ مارس ٢٠١١.

ستكون مسألة الأقليات من أبرز التحديات التي ستواجهها مختلف الأنظمة السياسية العربية التي ستفرزها التطورات الحالية التي يشهدها العالم العربي. وبالتالي يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية احترام حقوق الأقليات في ظل التحولات السياسية بما يساهم في تحقيق اندماجهم بمجتمعاتهم على أساس من المساواة النافذة والاحترام لهويتهم الثقافية، وبالتالي تحقيق نهضة هذه المجتمعات وغناها الثقافي وتجاوزها لمشاكل الأقليات بما فيها التدخلات الخارجية ونزعة الانفصال، وفي هذا فائدة ليس للمتممين إلى الأقليات فقط، بل ولجميع أبناء الوطن.

الدولة - الأمة، الطائفية والفضاء العمومي في العالم العربي

نوري دريس

كشف الحراك السياسي والاجتماعي الذي عرفته بعض الدول العربية في السنوات الثلاث الأخيرة هشاشة الولاء السياسي والاجتماعي للدولة الوطنية لدى بعض الطوائف والأقليات والعشائر المشكّلة للجسم الاجتماعي لكل دولة، بل قفزت النزعة الطائفية والقبلية لتنافس المطالب التي رفعتها الشعوب، ويات التهديد بتفتت بعض الدول العربية أمراً واقعاً، خاصة بعد أن نجح أكراد العراق في الحصول على حكم ذاتي موسّع، يزداد هامشه يوماً بعد يوم باتساع نطاق العنف المذهبي والطائفي.

إنّ 'التوحد' حول المشروع القومي الذي خلفه حروب التحرير في البلدان العربية المستعمرة، تحت شعارات شعوبية تنفي وجود أية خلافات واختلافات وصراعات ذات قيمة كبيرة في المجتمع — توحد اقتضته أحوال الكفاح الوطني، وغذاه وجود خطر خارجي — مكن من توحيد كل الطوائف والأقليات الاجتماعية حول التنظيمات التي قادت معارك الاستقلال. لكن الأنظمة السياسية الحاكمة التي أفرزها الاستقلال استمرت في الاستثمار في الأيديولوجية الشعبوية، وتحت شعارات قومية ووحديّة، من أجل احتكار السلطة ورفض إعادة توزيعها داخل الجسم الاجتماعي: بما أنّ الشعب واحد، فلا حاجة إلى التعديدية، والاعتراف بالخلافات المذهبية والطائفية وحقوق الأقليات سيؤدي إلى 'إضعاف الوحدة الوطنية' ويفتح الباب لدخول أعدائها، كما تقول هذه الأنظمة.

اعتقدت الأنظمة العربية أنه بإمكان تهديم الولاءات العضوية للأفراد والجماعات بالاعتماد خاصة على الخطاب الشعبوي، العنف، القمع المنع، استقطاب الأعيان على قواعد زبونية. في حين أنّ ممارساتها على مدار تلك السنوات، لم تقم إلا بتكريس هذه الخلافات وشحنها محلياً بأبعاد سياسية عنيفة.

تحاول هذه الدراسة أن تناقش فرضية مفادها أن جذور الصراعات الطائفية والمذهبية والقبلية التي تعيشها بعض البلدان العربية اليوم، وتهدّد وحدتها السياسية، إنما غدتها وكوّنتها ممارسات الأنظمة التسلطية القمعية، التي كانت ترى في السلطة غاية في حد ذاتها. فالمعطى القبلي، الطائفي والمذهبي يحمل في طياته مقوّمًا سياسيًا potentiel politique هائلًا، يجعل أفراده مستعدين في حالة الإحساس بالخطر للجوء إلى العنف والافتتال للدفاع عن أنفسهم. إنّه معطى يشكّل ملجأً يحتمي فيه وبه الفرد كلما أحسّ بالخطر ولم يجد بديلًا أقوى منه. هذا المعطى غير قابل لأن يكون موضوع تفاوض أو تنازل، وبالتالي لا يمكن أن تبنى عليه عملية التسوية السياسية في بلد متعدّد المذاهب والطوائف والقبائل، لأنّه ليس هنالك من أحد مستعدّ لأن يتنازل عن مذهبه، أو انتمائه القبلي، أو طائفته، ولغته، بل كل الأفراد مستعدّون للتضحية بالغالي والنفيس كلما شعروا أن انتماءهم العضويّ في خطر.

من أجل تفحص ومناقشة هذه الفرضية، تستعين هذه الدراسة بمجموعة من المفاهيم التي قد لا تنتمي إلى تخصص معرفي واحد، بل تقع في مفترق طرق علم الاجتماع السياسي، العلوم السياسية والأثروبولوجيا السياسية، معتمدةً بذلك على منهج الفهم الفيري وما يتبعه المنهج التاريخي من فرص نظرية ومنهجية لفهم حاضر اليوم.

لمفهوم الدولة الأمة Etat- Nation، أهمية كبيرة في تفسير ما يلاحظ اليوم في العالم العربي من تسلط سياسي وحراك اجتماعي عنيف. إن دراسة صيرورة تشكّل الدولة الأمة في الغرب، والقيام بعدها بمقارنة مع الوضع الحالي سيساهم في تسليط الضوء على الكثير من الظواهر وفهمها.

في الواقع، إن صيرورة بناء الدولة الأمة التي مهّدت لها شعوبية مرحلة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال قد عطّلتها الأنظمة العربية الاستبدادية، بممارساتها التسلطية، الإقصائية والزنونية، ظلّ مفعول الطائفية والمذهبية والقبلية يعتمل بقوة في أحشاء المجتمع، ويزداد تسييسًا بتزايد الإقصاء والتهميش واللامساواة.

الدولة الأمة هي صيرورة تاريخية، يمتصّ خلالها المقوّم السياسي الذي تحويه الأبنية العضوية في المجتمع (الطائفة، العرق، القبيلة...) لمصلحة سلطة مركزية مأسسة، تحظى قوانينها باتفاق أغلب مكونات المجتمع التي تشارك في وضعها واختيار المسؤولين في مؤسّساتها. تسمح هذه الصيرورة بنزع التسييس dépolitisation عن الأبنية العضوية وتهديم الولاء لها وتحويله للدولة المركزية على أساس المواطنة والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات.

بما أن هذه الصيرورة معطّلة اليوم، فإنّ أية عملية تغيير في المجتمعات المتعدّدة الطوائف، المذاهب والأقليات ستكون عنيفة ومكلفة بشريًا وماديًا، وربما ستعيد رسم الخارطة الجيوسياسية على حدود عرقية، مذهبية وطائفية مثلما يتبدّى لنا ذلك في سوريا، العراق، لبنان، ليبيا... خاصة في ظلّ ما تعرفه المنطقة من تدخلات خارجية من

هنا وهناك، يحاول كل طرف منها أن يدعم طائفةً على حساب أخرى، ويساوم الأنظمة القائمة باسم حقوق الإنسان والأقليات...

بما أن صيرورة بناء الدولة الأمة معطّلة، فإنّه يجب التساؤل عن الأدوات التي استعملتها الأنظمة السياسيّة للاستمرار في السلطة من جهة، والإبطال المؤقت لمفعول المعطى الطائفيّ وكتبته من جهة أخرى. سيكون لكل من مفاهيم الاستقطاب الزبوني، الممارسات الريعيّة، الشعبويّة السياسيّة وصناعة الأعيان والعينيّة دور بارز في تفسير ذلك.

في الأخير، سنناقش في ختام هذه الدراسة مستقبل الفضاء العموميّ espace public، المجتمع المدنيّ société civile والمواطنة citoyenneté في العالم العربيّ، بما أنها بدائلٌ حديثة لمعالجة إشكالية الطائفيّة، المذهبيّة والقبليّة.

الفضاء العموميّ هو البناء السياسيّ قانونيّ politico- juridique الذي يتوسّط بين الفرد والدولة، ويضمن حقوق الأفراد بغض النظر عن انتمائهم الطائفيّ والقبليّ والطبقيّ. وفيه تجري التنشئة الاجتماعيّة الثانويّة socialisation secondaire التي تمكن الأفراد من اكتساب قيم اجتماعيّة غير التي يكتسبها داخل الفضاء الخاص (الأسرة والقبيلة). هذه التنشئة الثانويّة ضرورة حتميّة للانتقال بالفرد نحو المواطنة. هذه الأخيرة هي وضعيّة اجتماعيّة جديدة، تعبّر عن تغيّر العلاقة بين الفرد والدولة. إنّها تعبّر عن مجموع الحقوق والواجبات التي يتمتّع بها الفرد، تسمح له بالمشاركة السياسيّة في الدولة - الأمة. والمجتمع المدنيّ، نستعمله في هذه الدراسة للإشارة إلى استقلالية المجتمع عن الدولة في ما يخصّ إعادة إنتاجه الماديّ. تتحقّق هذه الوضعية التاريخيّة في دولة القانون، التي تعتمد على الإنتاج وخلق الثروة بدل الربح والتوزيع.

نعتقد أنّ الحدّات بنيت على هذه المصفوفة الثلاثيّة، وبفضلها جرى تهديم البنى التقليديّة والولاءات العضويّة التي تضعف الجسم الاجتماعيّ للجماعة السياسيّة، وتجعل المنافسة السياسيّة على السلطة غير ميؤوس منها، ممّا يجعل العنف الذي يحمله المعطى العضويّ في مستوياتٍ متديّبة لا تتشكّل تهديدًا حقيقيًا لاندماج الجماعة السياسيّة.

وصفة تقاسم السلطة لمدينة كركوك المتنازع عليها

نوشيروان سعيد

تقدّم هذه الورقة افتراضيًا للتعامل مع تقاسم السلطة (Power sharing) لمدينة كركوك المتنازع عليها بوصفها واحدة من أفضل الآليات لإدارة الصراع. تركّزت الورقة على مدينة كركوك المختلطة من حيث تركيبها السكانيّة التي كانت ولا تزال واحدة من أكثر المشاكل المستعصية في العراق منذ الستينيات وبعد إطاحة النظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ وإلى يومنا هذا. يبيّن البحث أنّ مستقبل الاستقرار السياسيّ في كركوك يتصل بقوة إيجاد حلٍ سلميٍّ لمشكلاتها المتعلّقة بكيفيّة إدارة مكونات المدينة لها والتي لم تسوّ بعد. كما أوضحت الورقة المطلوب، وهو إيجاد حلٍ وسيطٍ مقبولٍ ومرضيٍّ للأطراف الموجودة في المدينة، ويمكن من خلال السيطرة على التوتر بشأنها والتوصّل للحل الأمثل لفضيّتها.

ويقترح البحث الحكومة التوافقية، بغض النظر عن الوضع المستقبلي للمدينة، أي بغض النظر عما إذا كانت كركوك ستكون جزءاً من إقليم كردستان أم أنها ستبقى تحت سلطة بغداد. لهذه الغاية، كان تنظيم مخطط هذه الورقة على النحو التالي.

يُقدّم القسم الأول لمحة موجزة عن تاريخ كركوك القديم والحديث. ويشرح القسم الثاني نظرية الديمقراطية التوافقية والتطورات التي شهدتها النظرية منذ ظهورها، في حين يركّز القسم الثالث على الحكومات المحليّة الثلاثة التي أتت بعد عام ٢٠٠٣ في المدينة، ويشير بأنّ معظم عناصر هذه النظرية كانت ولا تزال موجودة في هذه الحكومات. يركّز القسم الأخير على نوعين من التوافقية: التوافقية التقليديّة، والتوافقية الليبراليّة؛ ويختتم الورقة بأنّ التوافقية الليبراليّة هي الآلية المؤسسية الملائمة لحل مشكلة كركوك. لذلك يقترح الباحث تبني التوافقية الليبراليّة لحل معضلة كيفية إدارة هذه المدينة بالطريقة الديمقراطية.

أزمة العنف الطائفي في العراق الأسباب وآفاق الحل

هادي مشعان ربيع

أخذت موضوعة الطائفية في عراق اليوم مساحةً واسعةً من المساجلات الكلامية والحوارات الفكرية الجادة التي تصدّى لها جمهرة من المثقفين ورجال الدين والأكاديميين. الذين يمثلون مختلف شرائح المجتمع وانتماءاته. وكان هذا الجهد يهدف كلّه إلى التعرّف على أسباب ودوافع العنف الطائفيّ أملاً في وضع الحلول الملائمة للخلاص منه. أو في أضعف الاحتمالات التقليل من شدّته ووطأته على المجتمع العراقيّ.

ويحقّ لنا أن نسال بعد كلّ الذي قيل ويقال من أطروحاتٍ عمّا يجري في الساحة العراقية: هل الصراع الدمويّ في العراق اليوم هو صراع طائفيّ بالفعل مثلما يسوقه الإعلام؟ أم إنّ دوافعه وأسبابه الحقيقيّة بعيدة عن التكوين الاجتماعيّ والمذهبيّ لبنية المجتمع العراقيّ؟

نعتمد أنّ الإجابة عن هذا السؤال تتطلّب منا الوقوف أولاً عند ظاهرة العنف الطائفيّ هذه لنفكّكها ونحلّّلها لمعرفة مكوناتها ودوافعها. فما هي الأسباب الحقيقيّة التي تطف وراء هذا العنف المدقّر لكلّ ما هو جميلٌ ونافعٌ للحياة؟ ثمّ نقف بعد ذلك على بعض أساليب هذا العنف الطائفيّ في الساحة العراقية. لنحاول بعدها أن نتلمّس أبرز الحلول التي نعتقد أنّها من الممكن أن تساهم في علاج هذه الأزمة المتفاقمة. واستناداً إلى ما تقدّم سوف يقسّم البحث إلى:

المبحث الأول: في مفهوم الطائفية وأهم أسبابها

المبحث الثاني: أساليب العنف الطائفيّ

المبحث الثالث: آفاق حل أزمة العنف الطائفيّ

الأثروبولوجي والتاريخي والسياسي بين الدولة السلطانية والدولة الحديثة:

مدخلان أساسيان يشكّلان مدار التفكير والنظر والبحث في الموضوع المطروح، المدخل الأثروبولوجي ومنهجه والمدخل التاريخي ومنهجه، وبينهما عامل السياسة أو فعل السياسي وهو الفاعل المتغير والمتغير بين حدّين: حدّ الاستمرارية والثبات في البنى، وحدّ التغير حتى القطيعة التاريخية بين بنى قديمة وبنى جديدة، ومع احتمال بل إمكان التداخل بين القديم والجديد.

ما أفصده "بالأثروبولوجي" هو أنّ ثمة ثوابت ملكت سمة الاستمرارية في خصائص الإثنية أو القوم أو الجماعة الدينية. وتتجسّد هذه الخصائص أو السمات في عادات وعبادات ومفردات لغة وتقاليد وطقوس وسحر وأساطير ورموز يعاد إنتاجها في المعيش اليومي للناس، بحيث تحقّق هذه الإعادة نوعاً من الذاكرة الجماعية التي تحفظ استمرارية الجماعة ولحمتها وهويتها كجسم اجتماعي وثقافي وتاريخي دائم.

ما أفصده "بالتاريخي" هو أنّ "الثابت" يخضع بدوره لسيرورة تاريخية (بالسين)، وبالتالي لصيرورة تاريخية (بالصاد)، أيّ لتحوّل. والمقصود "بالسياسي" أنه الفاعل أو اللاعب في المعطى الأثروبولوجي والمؤثر بالتالي في منحى التغير واتجاهه.

وإذا كانت الجماعات سواء الدينية أو الأثنية أو المختلطة بين الإثنية والدينية، جماعات أنثروبولوجية أولاً، أيّ تخضع في نشأتها وتكوّنها ومعيشتها للنظر الأثروبولوجي، فهي تخضع أيضاً للنظر التاريخي، أي لفهم السيرورة التاريخية ولما آلت إليه أو صارت إليه هذه السيرورة، بفعل "السياسي" سواء جاء هذا الفعل من الداخل أو من الخارج أو من خلال تداخلهما معاً.

السؤال الذي يؤول إليه هذا التقديم المختصر: ما وضع هذه الجماعات أو الطوائف (communities) بالنسبة للدولة؟ وأيّ دولة؟

يمكن أن نطلق على ذلك الواقع من الاجتماع الذي يندرج في الحقل المعرفي الأثروبولوجي، اجتماعيات ما قبل الدولة الحديثة، أي ما قبل دولة المواطنة. على أنه ينبغي التذكّر والتذكير بأنّ الدولة السلطانية التي شهدنا تاريخنا العربي الإسلامي احتضنت هذه التشكيلات الاجتماعية، بل إنّها قامت على ركائزها ومعطياتها ودينامياتها الداخلية. وهذا ما شدّد عليه ابن خلدون عندما لاحظ بثاقب نظر قيام الدولة على العصبية الغالبة، وأنّ تغيير القائمين بالدولة أسراً وأقواماً يقوم على مدى قوّة العصبية الممانعة أن تصبح قوّة غالبية، أيّ قوّة في نصاب الدولة بواسطة الاستيلاء والتغلب.

إذن، الدولة هنا، هي دولة أسر وأقوام ذات شوكة، والتشكيلات الاجتماعية التي تشكّل قاعدة الاجتماع السياسي للدولة (أيّ الرعية) هي قبائل وإثنيات وطوائف وعائلات وحارات، أو هي كل هذا متداخلاً. وعندما تدخل هذه التشكيلات في حقل الصراع السياسي

(ومراتب هذا الصراع تراوح بين الولاء والممانعة والخروج بالسيف) تتحوّل هذه التشكيلات إلى عصبّياتٍ متقابلةٍ على الدولة، أو بالأحرى على مراتب السلطات المتشكّلة في الدولة.

على أنّ التفاعل، أو الصراع السياسيّ يظلّ متسلّحًا بأحقّية الدعوة الدينيّة. وهذا ما لاحظته ابن خلدون عندما أشار إلى أنّ الدعوة الدينيّة تزيد عصبية الدولة قوّة على قوّة. وبملاحظته هذه كان ابن خلدون لا يشير إلى ظاهرة تاريخيّة في نشأة الدول في التاريخ العربيّ الإسلاميّ فقط، وإنما كان يظن مسكوتًا عنه هو أنّ الآداب الفقهيّة والسلطانيّة كانت قد شرّعت صراحةً عملية الاستيلاء واستدخلت في نصوصها المتكرّرة في الآداب السلطانية ومراتب الملوك وبعض كتب الفقه، نصّ أردشير الفارسيّ القديم الذي يرى "الدين والملك توأمين"، ويرى أنّ على الرئيس أو الملك أن يستخدم الدين لتقوية ملكه، وإلاّ استخدمه من يتفقه به من العاقّة، فيقلب عليه.

يمكن أن أخص هنا إلى أنّ المعطى الأنتروبولوجيّ (أي الثابت المستمرّ في الجماعات) أضحى معصّيًا تاريخيًا سياسيًا في السيرورة التاريخيّة أيّ في المسار التاريخيّ العربيّ. وأضحى ظاهرة استقواء أهل السياسة بالدين ظاهرة ثقافيّة وسائدة، ومعصّي يعنّ طبيعة العلاقة ووسائطها بين الدولة والمجتمع. وأقصد بوسائط السلطة السلطات المحليّة والأهليّة التي هي عصبّيات وملل في نطاق الرعية، رعية الدولة السلطانيّة.

عندما دخلت المجتمعات العربيّة، ومن ضمنها المجتمع اللبناني، مرحلة التنظيمات الحديثة ومن بعدها مرحلة الدساتير والقوانين المقتبسة عن الدساتير الأوروبيّة، دخلت عمليًا في تاريخ جديد، ولكن مع حمولة اجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة يتقاطع فيها المعطى الأنتروبولوجي الثقافي للجماعات والملل، مع ذلك التقليد البنيويّ التاريخيّ لظاهرة قيام الدولة وولاياتها ومراتبها وسلطاتها وصور ممارستها السلطات فيها. فكيف كان وقع التنظيمات الحديثة (من دستور وبرلمان) على هذا التقليد؟

الطائفية بين الهوية والسياسة الدولية

ياسر درويش جزائري

يقدم هذا البحث دراسةً للعلاقة بين الطائفية والهوية والسياسة الدوليّة من خلال قراءة نقدية لكتاب " النهضة الشيعية " (٢٠٠٦) لأستاذ العلوم السياسية الإيراني-الأميركي ولي نصر. وتبدأ هذه الدراسة بوضع الكتاب في إطار تاريخ الطائفية وخطاب الهوية، ثمّ تبين أنّ الكتاب هو قراءة طائفية للشرق الأوسط بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق صاغها المؤلف من خطاب المستشرقين والمحافظين الجدد، تستغلّ الهوية الطائفية لمصلحة إيران. أخيرًا تضع هذه الأطروحة الكتاب في سياق قراءة للنزاعات الطائفية كأداة سياسية تظهر في فترات التحولات في موازين القوى وصعود قوى جديدة تستخدم

الهوية الطائفية كأداة لصعودها وفي صراعها مع قوى أخرى، وتبين أن الكتاب هو جزء من هذه التغيرات. الإشارة إلى دور الصراعات الدولية في تأجيج النزاعات الطائفية لا يعني أن السياسة والتدخل الأجنبي هما سببا الطائفية، فالطائفية مثل العنصرية مشكلة اجتماعية. كذلك لا ينفي هذا البحث وجود الهوية الطائفية، فهذه الهوية هي المادة الأولية التي تستخدمها السياسة والقوى الدولية لخدمة أهدافها.

يهدف كتاب نصر إلى المقارنة بين إيران والولايات المتحدة من خلال التركيز على أنهما يواجهان عدواً مشتركاً وهو التطرف السني، وقد لاقى الكتاب رواجاً كبيراً في الأوساط السياسية والإعلامية والجامعية في الولايات المتحدة إلى درجة أن مؤلفه أصبح أحد مستشاري الرئيس أوباما وعمل في وزارة الخارجية الأميركية خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وعلى الرغم من أن نصر ترك العمل في هذه الوزارة بعد وفاة ريتشارد هولبرك مستشار أوباما للشؤون باكستان وأفغانستان والرجل الذي كان نصر جزءاً من فريق عمله إلا أن التقارب المفاجئ الذي حدث بين الولايات المتحدة وإيران يعكس قراءة نصر للشرق الأوسط بعد حرب العراق.

يتألف هذا البحث من ثمانية أجزاء ويبدأ بعرض أهم الدراسات حول الطائفية، مشيراً إلى أن نصر يتجاهل أهم التحليلات لمسألة الطائفية لكي يركز على مسألة الهوية. بعد عرض الأدبيات عن دور الهوية في صراعات ما بعد الحرب الباردة يقارن البحث منهج نصر بمنهج صموئيل هنتجتون صاحب "صدام الحضارات"، مبيّناً نهج نصر لنفس الطريق الذي عبده هنتجتون في خلق هويات متصارعة. ولكي يكون نصر هويات متصادمة لا بد له من إنشاء هوية شيعية معاكسة للإسلام السني، تماماً كما كان كتاب هنتجتون مبنياً على هوية شرقية كونها الاستشراق في عهد الاستعمار، وترتكز الصورة الشيعية التي يقدمها نصر للقارئ الأميركي على انفصال رجال الدين الشيعة عن السلطة السياسية. مدّعياً أن إقحام الدين بالسياسة الذي يقول المؤلف قام به الخميني هو نتيجة استعارته للخطاب السني المتطرف.

راهن الجماعية في العالم العربي اليوم:

محاولة للأشكلة الأنثروبولوجية

فريق البحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية - وهران

يشكل بناء وتحسين العقود الاجتماعية للمواطنة وفق مستجدات التغيرات الاجتماعية الراهنة في العديد من دول العالم العربي اليوم رهانا أساسيا وثقافيا يتطلب الجهد الوافر لضمان الاندماج الوطني على المستوى القطري. ولعل الوضع الجماعاتي أو الطائفي، الذي لا يكاد يخلو منه أي قطر عربي، أهم الحالات التي تستوجب الدراسة والتحليل لفهم ديناميكية تلك الهويات ومعوقات دورها في الاندماج ضمن عقد مجتمعي أساسه التأكيد على فكرة المساواة بغض النظر عن الانتماء الأوي.

لا يُعبّر لفظ "الوضع الجماعاتي" هنا عن حالة إستراتيجية تنفي ضمناً سيرورات التفاعل المجتمعي، وإنما يعبر عن توصيف لحالة منخرطة ضمن سيرورات صناعة الجماعائية / الطائفية، أو وجودها وضع غير مستقر مرتبط بتنامي الشعور بالتهديد (السياسي، الاقتصادي، الثقافي، القبلي)...، بالغبن الاجتماعي، بالإقصاء أو الخوف من المستقبل، وهذه العوامل، بقدر ما ترهن مسار تأكيد المواطنة، انبثاقها أو تجذرها، بقدر ما تدفع نحو اللجوء للعناصر الأولية للانتماء (لعرقي، الديني، المذهبي، المناطقي، العشائري / القبلي...) لتصبح المحرك الأساسي على أحقية التمثيل وللاحتجاج الهوياتي الذي يسعى إلى الدفاع على أحقية التمييز والاختلاف.

تُطرح، في العموم، المسألة الجماعائية / الطائفية ضمن دينامية سياسية تتجلى غالباً ضمن الحركات الاحتجاجية المختلفة، ولكن ظرفية الفعل السياسي، الذي قد يظهر للوهلة الأولى أنه عاملها البنائي، لا يجب أن يغلف حقيقة الطبيعة الأنثروبولوجية لهذا الكيان الاجتماعي الذي يستوجب التحليل ليس فقط في علاقاته مع "الدولة"، وكأن كل المشاكل محصورة في علاقة الجماعاتي / الطائفي مع الدولة، وإنما تحليل علاقتها وفق التحديات الظرفية داخلية / خارجية التي يواجهها النظام الجماعاتي مثل تحديات الانتقال القبلي، تحديات التمثيل الإقليمي، تحديات مواجهة الإنكار، تحديات المواجهة بين الذاكرات. إن البحث في التحديات والرهانات التي يواجهها هذا الكيان الأنثروبولوجي في علاقاتها مع مسارات تشكل المواطنة بإمكانها أن تكشف الطبيعة الأسطورية للعلاقة مع الماضي، للعلاقة مع الإقليم وللعلاقات مع أشكال إعادة إنتاج الذات (تقنين المصاهرة، تقنين العلاقة مع المختلف، تقنين هندسة الجنس، تقنين الأحوال الشخصية).

تؤكد القراءة المتأنية لما يكتب حول الجماعاتي / الطائفي في العديد من دول العالم العربي درجة تعقيد هذه الظاهرة ودرجة عدم تجانسها، ويمكن اعتبار تعدد حالات النمذجة دليل ذلك التعقيد، فتارة تُطرح الظاهرة وفق مسارات تسيبها أو أدلجة الهويات ضمنها، وكأن تاريخها هو تاريخ سياسي محض أو تاريخ للأيدولوجيا، تارة يُصوّر الدين أو المذهب بصفته عاملاً حاسماً في بلورة السياسي ليصبح الجماعاتي / الطائفي ليس سوى اختزال تجلي للقضية الدينية / المذهبية السابقة في الوقت الراهن، تارة يتم التمييز بين الجماعاتي / الطائفي من خلال درجة "النشاط" السياسي، الثقافي أو الاقتصادي (طائفية ناشطة / طائفية غير ناشطة)، تارة يقدم الجماعاتي / الطائفي وفق أساس إثني ينفي في كثير من الأحيان واقع التمازج والتصاهر الثقافي ليُطرح وفق أسطورة "العرق الخالص"، تارة يطرح ضمن منطق الأقليات ليصبح الحديث عن الجماعاتي / الطائفي ليس سوى مقارنة لواقع الأقليات ودور دول - القانون على حمايتها، تارة يطرح الجماعاتي / الطائفي وفق طرح "قومي" (nationaliste) يعكس درجة الاختلاف بين مسار تبلور القومية في الدولة ومسار ميلاد الوعي القومي الجماعاتي (حالة الأكراد في العراق، حالة جنوب السودان)، وكأن كل ما هو جماعاتي هو مشروع انفصال

قومي، ونارة يقدم الجماعاتي/ الطائفي ضمن امتداد جهوي دولي يتجاوز حدود الدولة القطرية ليرسم للتضامن الجماعاتي/ الطائفي أبعادا دولية.

تفرض حالة التعقيد وعدم التجانس مُساءلة الظاهرة مفاهيميا بغية رفع اللبس عن "ماذا تعني بالجماعاتي/ الطائفي؟"، لأن تعدد استعمالات هذه المصطلحات في مختلف التوصيفات للجماعات المختلفة يضيف لغطا دلاليا بين الجماعاتي/ الطائفي الذي يحيل إلى جماعة تتقاسم الذاكرة الجماعية نفسها، تتقاسم تصورا محددًا للعلاقة مع الإقليم وتنظم نظام القرابة / المصاهرة عندها (كما يتصورها نظريا تونيز) والجماعاتي الذي يحيل إلى جماعة من رواد الأنترنت (جماعاتي افتراضية) أو إلى جماعة مهنية يعينها (الأطباء، الباحثون....). لا يراد هنا بالعودة فقط محاولة جرد ما هو موجود في الأدبيات الأثروبولوجية أو السوسولوجية وإنما الهدف يكمن في مُسائلة معاني الجماعاتي/ الطائفي نفسها على مستوى بعض الحالات في الدول العربية من خلال تحليل الخطابات التي يمكن أن تُعتبر "النصوص المؤسسة لها" مثل الموثيق، البرامج السياسية، التعليمية، التاريخية، الرسمية، الخطابات الأسطورية حول الذات. نعتقد أن مثل هذه المقاربة بإمكانها أن تسلط الضوء على طبيعة التصنيف، طبيعة التسمية، الانزياحات الدلالية للتسميات وعلاقات ذلك بالحالات الظرفية.

يحيل تحليل الخطابات الجماعاتيّة في علاقتها مع الحالات الظرفية إلى تحديد المتغير والثابت ضمنها، كما تسمح بإمكانية تجاوز المعايير الإجرائية لتعريف لم توجد سوى لإعادة استنطاقها على ضوء مستجدات الواقع وللإجابة **على التساؤل التالي**: "كيف يقدم اليوم الجماعاتي/ الطائفي نفسه ضمن النسيج الوطني القطري؟". يمكن أن نعتبر أن الكشف عن الرهانات البنيوية والظرفية للمعاني الاجتماعية للتسميات (جماعاتي، طائفي، أقلية، جماعة مذهبية، دينية، إثنية) يعد مدخلا غاية في الأهمية لمقاربة هذه المفاهيم بعيدا عن الدغمائية وقريبا من الحياد الأكسيولوجي الضروري.

تطرح سيرورات الاحتجاجات الجماعاتيّة/ الطائفيّة سواء كانت مطالبها اجتماعية، سياسية، هوياتية، ... مسائل الغياب، التهميش أو الإقصاء من منظومات "الاعتراف" المساهمة ثقافيا في بلورة وبناء رابط المواطنة ضمن سيرورات التحولات الاجتماعية، لذا **فالتساؤل الثاني** الذي يمكن أن يضيف ديناميكية على مقاربات الجماعاتي/ الطائفي يمكن أن يكون التالي: "كيف أثرت وتؤثر منظومات الاعتراف الرسمية وغير الرسمية في تنامي الشعور بالتهديد (السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الجيلي)، بالغبن الاجتماعي، بالإقصاء أو الخوف من المستقبل لدى الجماعاتي/ الطائفي؟". لقد كانت لحظات الاستقلال الوطني في العديد من دول العالم العربي لحظات حاسمة في الحصول على الاعتراف بالجنسية ولكن حالة الإجماع على ضرورة الاستقلال من الظرف الكولونيالي لم تتوافق مع مسارات جريئة لبناء المواطنة القائمة على مبدأ المساواة والتي تعترف بالاختلاف الجماعاتي/ الطائفي (هويات ثقافية، لغوية)، وكأن الأيديولوجية الوطنية التي

كانت في قلب التحرر الوطني ستتصلب وتصبح عائقاً أمام كل محاولات توسيع فضاء الاعتراف بالاختلاف وبناء رابط المواطنة على حد تعبير A. Touraine. سواء بحجة "الوحدة الوطنية" أو بحجة ضرورة تجاوز العلاقة الأولية للانتماء لأنها لا تتوافق مع متطلبات الدولة الحديثة. يمكن أن تكون الاحتجاجات الجماعية / الطائفية سواء كانت عنيفة أو غير ذلك مؤشراً هاماً عن حالة منظومات الاعتراف وعن أزمة رابط المواطنة، ويمكن أن تكون راديكالية تلك الاحتجاجات (الوصول إلى لحظة الوعي القومي الانفصالي) هي ضريبة طول غياب "الاعتراف".

يعد التحدي الجيلي الذي يواجهه النظام الجماعية / الطائفي أحد المؤشرات المؤثرة على دينامية التغيير، فرهانات ضمان إعادة الإنتاج ضمن هذه المنظومة تفرض قدراً من التحكم في منظومات التنشئة الجماعية (تلقين خطابات الذاكرة، الأساطير المؤسسة، تلقين / تلقين قواعد تنظيم المصاهرة، تلقين معالم العلاقات مع الإقليم الجماعية)، نعتبر أن الحديث عن واقع مؤسسات التنشئة (للأسرة، المدرسة، الحزب) الجماعية / الطائفية في الوقت الراهن ودورها في "مواجهة الظاهرة الجيلية" وفق مستجدات تغيير الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بإمكانه أن يؤسس لقراءة مختلفة تنظر للتغيير ضمن سيرورات متباينة. **السؤال المحوري الثالث:** "كيف يواجه الجماعية / الطائفي تحديات التغيير الجيلي؟ يحيل هذا السؤال إلى الدور الدينامي للمؤسسات الاجتماعية في تحويل "الكيانات الأنثروبولوجية" إلى "كيانات مسييسة"، في تحويل "المطالب الهوياتية الجماعية / الطائفية" من مطالب اعتراف بالمواطنة إلى "مطالب قومية"، في ... وهذه التحولات قد تكون جيلية منتجة لوعي مختلف عن الذات، ووعي سياسي بالوضع الجماعية، ووعي ثقافي بالاختلاف ووعي اجتماعي بالتميش...

نسعى من خلال هذا اللقاء العلمي (work shop) إلى مُساءلة الظاهرة الجماعية / الطائفية في العالم العربي اليوم، ونعتبر أنه بإمكان الأسئلة الثلاثة المقترحة، بوصفها إطاراً للتحليل، أن تساهم في إنتاج قراءات جديدة مبنية على معطيات العمل الميداني، ونعتبر في الوقت ذاته أن الحالات الجماعية / الطائفية المختلفة في لبنان، في العراق، في مصر، في السودان، في ليبيا، في الجزائر، في موريتانيا، في البحرين، في السعودية، في الكويت، في سورية، في المغرب، في فلسطين وفي اليمن قد تساعد في بناء إشكالية أنثروبولوجية لهذا الوضع في العالم العربي.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



P.O. Box 10277

Street No. 826 Zone 66 Doha Qatar

tel. +974 44199777

fax +974 44831651

www.dohainstitute.org